GIB
بنك الخليج الدولي

التقرير السنوي ٢٠٢٤

مواصلة النمو

بنك الخليج الدولي

المحتويات

٢ نبذة عامة

٣ أعضاء مجلس الإدارة

٤ الإدارة التنفيذية

٥ المؤشرات المالية

٦ امتداد عالمي

٧ كلمة رئيس مجلس الإدارة

٩ تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

١١ تقرير الإدارة

١٣ الصفقات والمعاملات

١٥ الجوائز

١٦ تقرير الاستدامة

١٧ تقرير المسؤولية الاجتماعية

١٨ نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية

٢٣ استعراض الوضع المالي

٢٧ تقرير الحوكمة

٣٨ نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

٤٠ نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

٤٢ هيكل الحوكمة في بنك الخليج الدولي ش.م.ب

٤٣ البيانات المالية الموحدة

١٠٩ دليل الشركات

نبذة عامة

بنك الخليج الدولي

بنك الخليج الدولي ش.م.ب. مؤسسة مصرفية تعمل في دول مجلس التعاون الخليجي، أنشئ في عام ١٩٧٥م، ويخضع لأنظمة مصرف البحرين المركزي.

يقدم البنك منتجات وخدمات مالية متنوعة وحلولاً مصرفية متخصصة لقاعدة واسعة من العملاء في دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا وأمريكا الشمالية، تشمل: الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، والمعاملات المصرفية العالمية، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والخزينة وإدارة الأصول، ومصرفية "ميم" للأفراد؛ أول مصرفية رقمية متوافقة مع أحكام الشريعة في العالم.

وتزاول مجموعة بنك الخليج الدولي أنشطتها في الأسواق الإقليمية والدولية عبر شركتيها التابعتين: بنك الخليج الدولي – السعودية وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، إضافة إلى فروع أخرى في الإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وعُمان والولايات المتحدة الأمريكية.

ويعد بنك الخليج الدولي - السعودية أول بنك أجنبي يُمنح رخصة مصرفية تجارية محلية في المملكة. يقع المقر الرئيسي للبنك في مدينة الخُبر، علاوةً على فرعين في مدينتي الرياض وجدة. ويقدم البنك خدماته المصرفية الاستثمارية عبر شركته الفرعية جي آي بي كابيتال، ومقرها الرياض، وتشمل نشاطاتها: الاستشارات والاكتتابات في حقوق الملكية، وعمليات الدمج والاستحواذ، وحلول أسواق رأس مال الدين، وخدمات الاستشارات المالية الاستراتيجية، إلى جانب إدارة الأصول والوساطة في الأسهم.

أما بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود فهو مدير أصول عالمي يمتلك مقرين في لندن ونيويورك، ويقدم استراتيجيات استثمار مستدامة بصفته أحد الموقعين على مبادئ الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول.

وتعود ملكية بنك الخليج الدولي إلى حكومات دول مجلس التعاون الخليجي، أما أغلبية أسهمه فتعود ملكيتها إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية.

مؤسسة مصرفية إقليمية ذات امتداد جغرافي واسع تقدم منتجات وخدمات عالمية متميزة لعملائها.

أعضاء
مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل

رئيس مجلس الإدارة

معالي الدكتور نجم بن عبدالله الزيد

نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن

عضو مجلس الإدارة

الدكتور خالد بن عبدالله السويلم

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد بن عبدالجليل السيف

عضو مجلس الإدارة

السيد راجيف كاكار

عضو مجلس الإدارة

السيد فرانك شواب

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ نزار بن محمد الساعي

عضو مجلس الإدارة

الإدارة التنفيذية

الأستاذ عبدالعزيز الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذة سارة عبدالهادي
الرئيس التنفيذي،
بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

الأستاذ خالد عباس
الرئيس التنفيذي،
بنك الخليج الدولي – السعودية

السيدة كاثرين غاريت كوكس
الرئيس التنفيذي،
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

الأستاذ أسامة شاكر
الرئيس التنفيذي،
جي آي بي كابيتال

التصنيفات الائتمانية

وكالة فيتش	العملات الأجنبية طويلة الأجل	A-
	العملات الأجنبية قصيرة الأجل	F2
	تصنيف الديون طويلة الأجل غير المضمونة	A-
	القوة المالية الأساسية	bbb-
	التوقعات طويلة الأجل للعملات الأجنبية	مستقرة
وكالة موديز	العملات الأجنبية طويلة الأجل	A2
	العملات الأجنبية قصيرة الأجل	A2/P-1
	تصنيف الديون طويلة الأجل غير المضمونة	A2
	القوة المالية الأساسية	baa3
	التوقعات طويلة الأجل للعملات الأجنبية	مستقرة
وكالة كابيتال انتليجنس	العملات الأجنبية طويلة الأجل	A+
	العملات الأجنبية قصيرة الأجل	A1
	تصنيف الديون طويلة الأجل غير المضمونة	-
	القوة المالية الأساسية	bbb-
	التوقعات طويلة الأجل للعملات الأجنبية	مستقرة

المؤشـرات الماليـة

	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠
إيرادات (مليون دولار أمريكي)					
صافي الدخل بعد الضرائب	**١٨٠,٢**	١٦٩,٤	٩٦,١	٥٢,٧	(٣٠٨,٠)
صافي إيرادات الفوائد	**٥٢٢,٢**	٤٩٨,٥	٣٤٥,٨	٢٤٦,١	٢٣٢,٨
دخل الرسوم والعمولات	**١٢١,٨**	١٠٢,٥	١٠١,٤	٧٢,٥	٥٩,٠
المصاريف التشغيلية	**٤٥٠,٠**	٣٩٦,٨	٣٤٦,٥	٢٩٦,٧	٢٧٦,٩
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الموجودات	**٤٢,٨٩١,٥**	٤٧,٠٦٩,٩	٣٢,٦٢١,٦	٣١,٧٩٧,٠	٢٩,٦٠٦,٣
القروض	**١٥,٤٠٢,٣**	١٣,٦٢٤,٦	١١,٤٩٧,٦	١١,٦٥٧,٥	١٠,٤٨٩,٧
أوراق مالية استثمارية	**٧,٢٧٩,٤**	٦,٧١٦,٢	٥,٧٨٥,٥	٥,٩٦٨,٥	٤,٦٨٩,٨
التمويل الأولي والثانوي لأجل	**٥,٩٧٣,٢**	٦,٠٢٠,٧	٤,٩٤٠,٩	٥,١٠٠,١	٤,٩٢٤,٩
حقوق الملكية	**٣,٥١٦,٥**	٣,٣٦٨,٦	٣,١٨٤,٢	٣,٠٩٣,٠	٣,٠١٢,٥
النسب (٪)					
الربحية					
العائد على متوسط حقوق المساهمين	**٥,٢**	٥,١	٣,٠	١,٧	(٩,٨)
العائد على متوسط الموجودات	**٠,٤**	٠,٤	٠,٣	٠,٢	(١,٠)
رأس المال [1]					
نسبة مخاطر الموجودات (بازل ٣)					
- كفائة رأس المال	**١٥,٦**	١٨,٩	١٧,٣	١٦,١	١٧,٢
- الفئة الأولى	**١٣,٦**	١٦,١	١٤,٨	١٤,٠	١٦,٤
نسبة حقوق الملكية من مجموع الموجودات	**٨,٢**	٧,٢	٩,٨	٩,٧	١٠,٢
مكونات الموجودات					
نسبة الاستثمارات من مجموع الموجودات	**١٧,٧**	١٤,٨	١٨,٣	١٩,٢	١٦,٢
نسبة القروض من مجموع الموجودات	**٣٥,٩**	٢٨,٩	٣٥,٢	٣٦,٧	٣٥,٤
السيولة					
نسبة الموجودات السائلة (٪)	**٤٢,٣**	٥٢,٧	٤١,٤	٤١,٩	٤٥,٧
نسبة تغطية الودائع إلى القروض (٪)[2]	**٤٥,١**	٢٣,٦	٤٢,٨	٤٤,٧	٤٢,٨
نسبة تغطية السيولة (٪)	**١٤٩,٤**	١٣٧,٨	٢٩٩,٣	١٧٦,٣	١٥٥,٢
معدل صافي التمويل المستقر (٪)	**١٤٢,٨**	١٤٣,٠	١٦١,٥	١٤٦,٢	١٥٦,٠

[1] يرجى الرجوع إلى الإيضاح رقم ٣٨ من البيانات المالية
[2] الودائع تشمل تمويلات أولية وثانوية لأجل

امتداد عالمي

يتمتع بنك الخليج الدولي، ومقره الرئيس في البحرين، بحضور متميز في الأسواق الإقليمية والدولية من خلال شركتيه الفرعيتين بنك الخليج الدولي – السعودية وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، وفروعه في دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان والولايات المتحدة الأمريكية.

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيس
المنامة

الفروع
أبوظبي
مسقط
لندن
نيويورك

مكتب التمثيل
دبي

بنك الخليج الدولي السعودية

المقر الرئيس
الخبر

الفروع
الرياض
جدة

جي آي بي كابيتال
الرياض

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة)
لندن

كلمة
رئيس مجلس الإدارة

"شهد عام ٢٠٢٤م أداءً مميزًا لبنك الخليج الدولي عكس تطور أعماله، حيث نجحنا في زيادة الأرباح وتنويع مصادر الدخل مع الحفاظ على قوة مركزنا المالي. كما وظفنا استثماراتنا بحكمة لضمان عوائد مستقبلية مجزية على رأس المال."

عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

بالأصالة عن نفسي ونيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي وإدارته ومنسوبيه، يسعدني أن أقدم لكم التقرير السنوي والبيانات المالية الموحدة لمجموعة بنك الخليج الدولي للعام المالي المنتهي في تاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

لقد تمكن البنك، بفضل الله ثم بثقة مستثمرينا المستمرة ودعم شركائنا الاستراتيجيين، من تحقيق نتائج مالية قوية وإنجاز أهدافه الاستراتيجية، ما يعزز قدرتنا على بناء قيمة مستدامة. كما أحرزنا تقدماً ملموساً في تحقيق أهدافنا في مجالي الاستدامة والمسؤولية المجتمعية.

لقد تجلّت قوة البنك في التقدم الملحوظ الذي حققناه على صعيد أولوياتنا الاستراتيجية كافة (كما هو مفصّل في قسم التقدم الاستراتيجي). فقد واصلت إيراداتنا الأساسية وأرباحنا نموها المطرد، مدعومة بتنوع مصادر الدخل، والتوظيف الأمثل للتقنيات الحديثة، وتقليص محفظة القروض المتعثرة، مع الحفاظ على متانة المركز المالي.

وخلال السنوات بين ٢٠٢٠م إلى ٢٠٢٣م، نجحنا في توجيه ميزانيتنا العمومية للاستفادة من ارتفاع أسعار الفائدة. وفي العام الحالي، حولنا تحديات الدورة الاقتصادية المتغيرة إلى فرص، حيث أعدنا هيكلة ميزانيتنا استباقاً لانخفاض أسعار الفائدة. كما نجحنا في توسيع حصتنا في السوق عبر استقطاب المزيد من العملاء من الشركات والأفراد وتعزيز انتشار منتجاتنا.

ومع استمرار أدائنا القوي، نواصل ضخ استثمارات استراتيجية تستهدف تحسين العائد على رأس المال من خلال تنمية الإيرادات ورفع الكفاءة التشغيلية.

ويتميز بنك الخليج الدولي بانتشاره الجغرافي الواسع الذي يمكّنه من توسيع نطاق أعماله والمساهمة بفاعلية في دفع عجلة النمو في منطقة الخليج. وقد عززنا هذا الحضور بافتتاح فرع جديد في سلطنة عُمان، مستفيدين من الفرص الواعدة في سوق كنا نخدمه سابقاً عبر مملكة البحرين. وبوجودنا اليوم في أربع دول خليجية، هي البحرين والسعودية والإمارات وعُمان، وبذلك عززنا مكانتنا لنصبح الخيار المصرفي المفضل لعملائنا على مستوى المنطقة.

ويمتد نشاطنا إلى ما وراء حدود منطقة الخليج العربي، حيث نحافظ على مكانتنا القوية في الأسواق العالمية. وتتيح شركتنا التابعة في المملكة المتحدة وفروعنا في الولايات المتحدة والدول الأخرى ربط عملائنا في الخليج بالأسواق العالمية والعكس. وسنواصل تعزيز هذا الحضور الدولي الفريد مع توسيع نطاق خدماتنا وتطوير منتجاتنا.

ويواصل بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) تحقيق نتائج متميزة في مجالي الخزينة وإدارة الأصول. كما نجحت شركة جي آي بي كابيتال، الذراع الاستثماري والمسؤول الإقليمي لإدارة الأصول، في تصميم منتجات متطورة عبر قطاعات متعددة وإطلاق صناديق استثمارية للعملاء من المؤسسات والأفراد، ما عزز مكانة المجموعة.

وقد حظيت مسيرة تقدم المجموعة بتقدير كبير خلال النصف الأول من العام، تجلى في النجاح الباهر لإصدار سندات متوسطة الأجل باليورو بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي، والذي تجاوز الاكتتاب فيه ضعف المتوقع. ويعكس هذا الإقبال الكبير ثقة المستثمرين في استراتيجياتنا وأدائنا. كما جاء قرار وكالة موديز في شهر ديسمبر ٢٠٢٤م برفع تصنيفنا الائتماني للمرة الثانية خلال ١٥ شهراً ليؤكد مسيرة نمونا والتزامنا بالتميز والاستقرار المالي.

وفي إطار سعينا للتواصل مع عملائنا وشركائنا، أطلقنا منتدى حوارات الربيع "GIB Spring Dialogues" كمنصة لتبادل المعرفة والخبرات. وقد لقيت هذه المبادرة نجاحاً كبيراً يدفعنا لتنظيم دورة جديدة في شهر مايو ٢٠٢٥م.

ويظل التزامنا بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في صميم هوية البنك، حيث واصلنا دعم عملائنا في تحقيق أهداف الاستدامة، وتنفيذ العديد من المعاملات المستدامة، وإطلاق مجموعة من المنتجات المراعية للبيئة. وبذلك حافظنا على ريادتنا في مجال الأعمال المستدامة والمسؤولية المجتمعية في منطقة الخليج. كما نواصل دعم المجتمعات والمؤسسات الخيرية في دول مجلس التعاون الخليجي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، مع استمرار النجاح الملحوظ لبرنامج التطوع لموظفينا.

البيئة الاقتصادية

ما تزال مسيرة التنويع الاقتصادي الطموحة تدفع عجلة النمو في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد نجح النمو المتسارع للقطاعات غير النفطية في الحد من تأثيرات تراجع القطاع النفطي المرتبط بخفض الإنتاج ضمن اتفاق "أوبك بلس" الرامي إلى استقرار الأسواق.

وشكل الإنفاق الحكومي المتواصل محركاً رئيسياً للنشاط الاقتصادي، ما أتاح ضخ المزيد من الاستثمارات في مختلف القطاعات الخليجية، وخاصة في مجالات الرياضة والضيافة والسياحة والعقارات والصناعة. كما أظهرت المنطقة قدرة لافتة على التكيّف مع التحديات الجيوسياسية العالمية والإقليمية. وعزز من هذا الأداء الاستقرار النسبي للاقتصاد العالمي، رغم موجة التشديد النقدي الحادة.

ويواصل القطاع المصرفي المتين والمتمتع برسملة قوية استفادته من البيئة التشغيلية الإيجابية، مدعوماً بنشاط سوق المشاريع، وحيوية القطاع الخاص، وتنامي الطلب على التمويل. وتتصدر المملكة العربية السعودية مسيرة التحول في المنطقة، حيث يستقطب برنامج رؤية السعودية ٢٠٣٠ اهتماماً دولياً متزايداً وتدفقات متنامية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ونحن ننظر بعين الثقة إلى مستقبل المنطقة؛ إذ من المتوقع أن يستمر أداء اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الست في تجاوز التوقعات عام ٢٠٢٥م، رغم التحديات التي تلوح في الأفق. وسيستند هذا الأداء المتميز إلى التقدم المستمر في مسيرة التنويع والإصلاح الاقتصادي، مقروناً بآفاق واعدة للقطاعات غير النفطية.

كلمة رئيس مجلس الإدارة
تتمة

التوجه الاستراتيجي

شهد العام الماضي تقدماً ملموساً في تنفيذ رؤيتنا الاستراتيجية الرامية إلى ترسيخ مكانتنا كمؤسسة رائدة إقليمياً ذات حضور عالمي. وقد ركزنا جهودنا على تقديم باقة متكاملة من المنتجات والخدمات عالمية المستوى، تجسيداً لالتزامنا بالتميز والابتكار.

وإلى جانب توسيع حضورنا الإقليمي، عززنا قدراتنا الرقمية واستثمرنا بذكاء في التقنيات المتطورة لرفع الكفاءة التشغيلية، كما أطلقنا مجموعة من المنتجات والخدمات المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات عملائنا. ويتجلى نجاحنا في بناء شراكات موثوقة من خلال علاقاتنا الوثيقة مع عملائنا التي امتدت لعقود.

ويتجسد التزامنا بتقديم قيمة مضافة لعملائنا والاقتصادات التي نعمل فيها من خلال باقة متكاملة من الخدمات والمنتجات التي تشمل الخدمات المصرفية للشركات والأفراد، وتمويل المشاريع والتمويل المهيكل، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والحلول المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإدارة الأصول. وقد انعكس هذا النجاح في الصفقات البارزة التي أبرمناها والجوائز المرموقة التي حصدناها خلال العام، مع ترسيخ الاستدامة والتحول الرقمي كركائز أساسية لنا في مختلف عملياتنا.

كما حققنا تقدماً ملموساً هذا العام في الأولويات الاستراتيجية للمجموعة، كما يلي:

- الحد من الاعتماد على صافي دخل الفوائد من خلال إطلاق المنتجات والخدمات المتنوعة المولدة للدخل
- زيادة وتنويع الإيرادات عبر البيع المترافق بين مختلف قطاعات البنك وأنشطته التجارية
- الحفاظ على محفظة تمويل فعّالة من خلال تنويع أنواع الودائع وقاعدة العملاء، مع تحسين تكلفة التمويل
- تحسين العائد على الأصول من خلال التركيز على توظيف الأصول المعززة للقيمة
- تعزيز استقطاب العملاء وتحسين تجربتهم ومستوى الخدمة المقدمة لهم من خلال تطوير عروض المنتجات

الأداء المالي

يعكس الأداء المالي هذا العام نجاح تنفيذ استراتيجية البنك. وواصل بنك الخليج الدولي إثبات قدرته على تحقيق نمو مستدام أدى إلى زيادة صافي الدخل بنسبة ٦ بالمئة ليصل إلى ١٨٠,٢ مليون دولار أمريكي.

ورغم تحديات السوق التي أدت إلى تراجع الدخل من التداول والدخل من صرف العملات الأجنبية، حقق البنك تحسناً ملحوظاً في إيراداته الأساسية. فقد ارتفع صافي الدخل من الفوائد بنسبة ٥ بالمئة ليصل إلى ٥٢٢ مليون دولار أمريكي، مدفوعاً بتحسن هوامش الإقراض والإدارة الفعالة للأصول. كما قفز الدخل من الرسوم والعمولات بنسبة ١٩ بالمئة إلى ١٢٢ مليون دولار أمريكي، ما يعكس نمو حجم المعاملات وتعزيز العلاقات مع العملاء. ويؤكد هذا الأداء القوي التزامنا بالتميز التشغيلي والنمو الاستراتيجي، مبرهناً على قوتنا ومتانة وضعنا حتى في ظل تقلبات السوق.

وتؤكد قدرتنا على مواصلة النمو رغم هذه التحديات نجاح استراتيجيتنا المرنة والموجهة نحو تحقيق عوائد تنافسية للمساهمين من خلال أهدافنا الاستراتيجية الراسخة. ويُعزى الأداء القوي للبنك في ٢٠٢٤م إلى تركيزنا المستمر على تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة مضافة، وإدارة الميزانية العمومية بكفاءة، وتنويع مصادر الدخل.

وواصلنا الإدارة الحصيفة لمحفظة أصولنا خلال ٢٠٢٤، ما مكّن البنك من الحفاظ على متانة ميزانيته العمومية، لتصل الأصول الموحدة إلى ٤٢,٩ مليار دولار أمريكي بنهاية العام.

وشهدت القروض والسلف نمواً مطرداً من ١٣,٦ مليار دولار أمريكي في ٢٠٢٣م إلى ١٥,٤ مليار دولار أمريكي، عبر توسعات مدروسة على مدى السنوات الماضية، ما يعكس التزامنا بالإدارة الرصينة للمخاطر.

كما ركزت استراتيجية التنويع على تنمية محفظتنا الاستثمارية، حيث نمت الأوراق المالية الاستثمارية بنسبة ٨ بالمئة مقارنة بالعام السابق. وستساعد هذه الاستراتيجية في تهيئة ميزانيتنا العمومية لمواجهة انخفاض أسعار الفائدة، محولين التحدي الاقتصادي إلى فرص واعدة.

محفظة التمويل

يتمتع البنك بمحفظة تمويل متينة، مدعومة بقاعدة متنوعة من العملاء من المنطقة ومن خارجها، ومستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي وأوروبا والمملكة المتحدة والشرق الأقصى. وتستند أصول المجموعة إلى مزيج متوازن من ودائع العملاء، والتمويل لأجل من الدرجة الأولى، والديون الثانوية، وحقوق الملكية. ويتم تمويل جزء من المحفظة الاستثمارية، المكونة أساساً من أصول سائلة عالية الجودة، عبر اتفاقيات إعادة الشراء. أما باقي المحفظة الاستثمارية فهي احتياطات للسيولة، ما يتيح توفير سيولة إضافية عند الحاجة. وتعكس نسبة تغطية السيولة البالغة ١٤٩ بالمئة ونسبة صافي التمويل المستقر عند ١٤٣ بالمئة المستوى المرتفع من السيولة والتمويل المستقر المتاح لدعم محفظة أصول المجموعة.

ويعود انخفاض حجم الميزانية بنسبة ٩ بالمئة أساساً إلى انخفاض الودائع المؤقتة للعملاء المرتبطة بخدمات إدارة النقد والمدفوعات في الشركة التابعة في المملكة المتحدة، التي يتم إيداعها في الأرصدة لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى والأوراق المالية قصيرة الأجل.

رفع التصنيف الائتماني

شهد عام ٢٠٢٣م قيام وكالة موديز برفع التصنيف الائتماني لبنك الخليج الدولي من Baa1 إلى A3، تبعها ترقية أخرى في ٢٠٢٤ من A3 إلى A2 وهو أعلى تصنيف تحققه المجموعة حتى اليوم. ويعكس هذا التحسن قوة أدائنا وصلابة مركزنا المالي، بما في ذلك انخفاض نسب القروض المتعثرة وتعاظم نسب تغطية المخصصات.

الاستدامة

تشكّل الاستدامة جزءاً لا يتجزأ من منظومة خدمات بنك الخليج الدولي، وقد خطونا خطوات واسعة نحو تحقيق أهدافنا في هذا المجال. وقد حظي تقريرنا الثالث للاستدامة الصادر في ٢٠٢٣م باستحسان كبير في المنطقة، ومن المرتقب إصدار تقريرنا الرابع قريباً.

ويقود مسيرة الاستدامة في البنك لجنة الاستدامة وتغير المناخ التابعة لمجلس الإدارة، التي أتولى شخصياً رئاستها، إلى جانب مجلس الاستدامة الذي يضم نخبة من قيادات البنك. وقد عززنا خدماتنا الاستشارية في مجال الصفقات والتعاملات المستدامة، مع مواصلة الابتكار في هذا المجال. كما شهد العام تلقي بنك الخليج الدولي لأول ودائع خضراء، ما يؤكد دعمنا المتواصل لعملائنا في رحلتهم نحو الاستدامة.

ويواصل البنك التزامه بتطبيق أفضل ممارسات الاستدامة. فقد تم تعيين السيدة فيكتوريا بارون في منصب الرئيس التنفيذي للاستدامة لقيادة أنشطة المجموعة في هذا المجال. كما برز البنك نموذجاً يُحتذى به في ورقة قُدّمت خلال المنتدى الاقتصادي العالمي بعنوان أولوية الاستدامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، سلطت الضوء على ممارساتنا الرائدة، بما فيها إطارنا المبتكر لتقييم صفقات تمويل التحول. وشهد عام ٢٠٢٤م إطلاق نظامنا الداخلي لتتبع المعاملات المستدامة عبر المجموعة.

وعلى صعيد أهدافنا الداخلية للاستدامة، حققنا إنجازات ملموسة. فقد نجحنا في تحقيق جميع المستهدفات المحددة في القرض المرتبط بالاستدامة البالغ ٦٢٥ مليون دولار أمريكي والذي أصدرناه في ٢٠٢١م، بما في ذلك أهداف خفض انبعاثات الكربون وتقارير الاستدامة.

وشارك البنك بفاعلية في مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ (كوب ٢٩) في أذربيجان، مع شراء أرصدة كافية لموازنة انبعاثاتنا التشغيلية. كما مدد بنك الخليج الدولي – السعودية شراكته مع سوق الكربون الطوعي لعامين متتاليين، مع الالتزام بشراء المزيد من الأرصدة.

وفي إطار تعزيز الاستدامة التشغيلية، قمنا بتركيب ٤٨٠ لوحاً شمسياً، أسهمت في خفض فواتير البنك في مملكة البحرين بنسبة تصل إلى ١٠ بالمئة وتقليص انبعاثات الكربون بواقع ٣٠٠ طن سنوياً.

ويمتد دورنا ليشمل دعم جهود الاستدامة في المنطقة، حيث نشارك بدور محوري في مسارات عمل اللجنة الاستشارية للبنوك السعودية المعنية بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية التابعة للبنك المركزي السعودي، والتي تهدف لدمج هذه المبادئ في المنظومة المالية للمملكة.

وتتضمن خططنا لعام ٢٠٢٥م مواصلة الالتزام بمتطلبات تقارير الاستدامة الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، إلى جانب العمل على الالتزام بمتطلبات التقارير الإلزامية للمعيارين S1 و S2 من معايير إعداد التقارير المالية الدولية. وقد شهدنا تعاوناً وثيقاً بين مختلف فرق البنك لضمان الوفاء بهذه المتطلبات.

كما سنواصل دعم مبادرات البنك المركزي السعودي مع الحفاظ على تركيزنا على ترسيخ مفهوم الاستدامة في جميع أنشطة مجموعة بنك الخليج الدولي.

المستقبل

تجسد نتائجنا لهذا العام مدى التزامنا بدفع عجلة النمو المستدام عبر أولوياتنا الاستراتيجية، وما يزال أمامنا الكثير لنؤديه في هذا الشأن. وتمثل قدرتنا على التركيز وتحديد الأولويات والعمل المشترك الركائز التي تستند إليها استراتيجيتنا والتي ستمكننا من مواصلة مسار النمو الذي شهدناه في السنوات الأخيرة.

وسنركز في ٢٠٢٥م على تنفيذ عدد من مبادرات التحول الرئيسية وضمان تحقيقها لأهدافها المرجوة. وتشمل هذه المبادرات تحديثاً شاملاً لمنظومتنا التقنية، وإثراء "خدمة المعاملات المصرفية العالمية" بمنتجات جديدة، وتطوير قنواتنا المصرفية، وزيادة المعالجة المباشرة في عملياتنا لتعزيز الكفاءة وتحسين خدمة العملاء، ورفع الكفاءة. كما بدأنا في تقييم واعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي، التي تم دمجها بالفعل في بعض عملياتنا عبر التعلم الآلي، وسنختبر المزيد من التطبيقات في ٢٠٢٥م.

ويبقى التزامنا باللوائح التنظيمية في جميع الأسواق التي نعمل فيها حجر الأساس لكل أهدافنا. كما نواصل إيلاء أهمية قصوى لأطر الأمن السيبراني وإدارة المخاطر الأخرى، بما فيها الإطار الجديد للمخاطر غير المالية.

وستواصل استراتيجيتنا التركيز على زيادة حصتنا السوقية في القطاعات الرئيسية بالأسواق الواعدة، وتكثيف البيع المترافق، وتعزيز التعاون والابتكار في مختلف خطوط أعمالنا وعملياتنا.

ويقدم تقرير الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. تفاصيل إضافية حول تنفيذ خططنا الاستراتيجية في ٢٠٢٤م و ٢٠٢٥م وما بعدهما.

ونتطلع إلى توثيق علاقاتنا مع عملائنا وشركائنا في عام ٢٠٢٥م. وستواصل قاعدتنا المالية المتينة ومصادر إيراداتنا المتنوعة ترسيخ مكانتنا في السوق، ضمن مسيرتنا نحو الريادة بين المؤسسات المالية الإقليمية. كما سيضمن تركيزنا المستمر على تقديم حلول تتمحور حول العملاء، واستثماراتنا المتواصلة في الكوادر والتقنية والبنية التحتية، والحفاظ على مكانتنا في ظل تحديات الأسواق الإقليمية والعالمية.

ويصادف عام ٢٠٢٥م الذكرى الخمسين لتأسيس بنك الخليج الدولي - وهي محطة مهمة تعزز جهودنا المتواصلة في المضي قدماً لمزيد من الازدهار وضمان مستقبل مستدام.

شكر وتقدير

وفي الختام، أود باسم مجلس الإدارة أن أعرب عن عميق تقديرنا لعملائنا على ثقتهم المتواصلة وولائهم الراسخ، ولمساهمينا على ثقتهم ودعمهم المستمر، وكذلك لشركائنا على مساندتهم لنا في مختلف مراحل مسيرتنا. كما نتوجه بالشكر للجهات التنظيمية والإشرافية في مختلف الأسواق التي نعمل فيها على توجيهاتهم القيمة.

وختاماً، أود أن أشيد بفريق الإدارة وجميع موظفينا على جهودهم المخلصة وتميزهم وإبداعهم في قيادة مسيرة تحول البنك.

وتقبلوا مني خالص التحية وفائق الاحترام،

عبدالله بن محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

"نحن في موقع متميز يؤهلنا للنمو واغتنام الفرص في الأسواق التي نعمل بها. ويشير أداؤنا خلال السنوات الماضية إلى أننا نسير بخطى ثابتة وعلى المسار الصحيح."

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

أثمرت استراتيجيتنا الطموحة وبرنامجنا للتحول لعام ٢٠٢٤ عن نتائج إيجابية ملموسة؛ فقد حققنا زيادة بنسبة ٨٪ في الإيرادات الأساسية وارتفاعاً بنسبة ٦٪ في الأرباح. كما شهدنا إنجازات بارزة على صعيد توسيع نطاق انتشارنا الجغرافي وقاعدة عملائنا، وإبرام صفقات استراتيجية، ونجحنا بإصدار سندات تميزت بتنوعها الجيد؛ حيث جاء ما يقارب نصف الإصدارات من خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد تحقق هذا النجاح بفضل الله رغم التحديات العالمية الراهنة، والتي تشمل ارتفاع أسعار الفائدة، وضغوط التضخم، والتباطؤ الاقتصادي، وتقلبات أسواق المال، وتصاعد التوترات السياسية إقليمياً. وعلى الرغم من كل تلك الظروف المضطربة، استفادت بنوك دول مجلس التعاون الخليجي من الأوضاع الاقتصادية الإقليمية المواتية المدعومة بتقدم تنفيذ خطط التحول، ومشاريع واعدة قيد البناء والتطوير، مع طلب قوي من القطاع الخاص.

وأظهرت مجموعة بنك الخليج الدولي خلال هذه الفترة مرونة كبيرة، معززة بقاعدة رأسمالية قوية، ووفرة في السيولة، ودعم حكومي راسخ، ما يضعنا في موقع يمكننا من التكيف والتطور في بيئة متغيرة. وعلى الرغم من كوننا مؤسسة مصرفية صغيرة الحجم نسبيًا، إلا أن قوتنا تكمن في نهجنا الذي يضع العميل في صميم اهتماماتنا، ونموذج أعمالنا المرن، وانتشارنا الجغرافي المتميز.

ومن الأمثلة البارزة على توسعنا، الافتتاح الرسمي لفرع الخدمات المصرفية للشركات في مسقط، والذي يمثل خطوة مهمة في استراتيجية البنك للتوسع في منطقة الخليج. كما نجحت المجموعة خلال عام ٢٠٢٤م في تنفيذ العديد من العمليات المالية المعقدة لعملاء كبار في الأسواق الإقليمية.

وإلى جانب أولوياتنا الاستراتيجية، يأتي نجاحنا مدفوعًا باستثماراتنا المستمرة في الكفاءات البشرية والتقنيات المتطورة والاستدامة.

اقتصاد متين

بعد فترة من النمو المتباطئ في عام ٢٠٢٣، شهدت دول مجلس التعاون الخليجي انتعاشاً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٤م بفضل الإنفاق الحكومي القوي الذي دعم الأنشطة غير النفطية. وقد أسهمت حزمة الحوافز الاستثمارية وتخفيف القيود التنظيمية في تعزيز حيوية المنطقة، ما ساعد على تنويع مصادر الدخل وترسيخ ثقافة الابتكار والتنافسية والقدرة على الصمود.

وفي ظل هذه الظروف الإيجابية، حظيت البنوك الإقليمية ببيئة تشغيلية متميزة خلال العام، لا سيما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. واتسمت المنظومة المصرفية الخليجية بالاستقرار، كما أدت أسعار الفائدة المرتفعة إلى تحسن هوامش الفائدة الصافية، واستمر النمو الائتماني مع الربحية في مستويات قوية.

ومع تسارع وتيرة التطور التقني، تؤدي الرقمنة والأتمتة دوراً محورياً في إحداث تحول جذري وإعادة صياغة نماذج الأعمال في القطاع المصرفي الخليجي. كما تبرز فرص نمو واعدة لقطاع التمويل الإسلامي في المنطقة بقيادة المملكة العربية السعودية وبدعم من التوجه المتزايد نحو الاستدامة.

غير أن المخاطر ما تزال ماثلة. فرغم أن النمو القوي في القطاع غير النفطي بدول المجلس عزز من عدم تأثر المنطقة، إلا أن هشاشة الوضع أمام الانخفاض المطول في أسعار النفط ما تزال قائمة. يضاف إلى ذلك الغموض المستمر في المشهد الجيوسياسي الإقليمي، والاتجاه غير المتوقع للسياسات الأمريكية في ظل الإدارة الجديدة، ما يلقي بظلاله على الوضع العام. كما تستعد البنوك الخليجية لتراجع محتمل في هوامش الفائدة الصافية إذا استمر مسار خفض أسعار الفائدة.

وعلى الصعيد العام، تتوفر لدول مجلس التعاون الخليجي فرصة حقيقية لتصبح وجهة جديدة للنمو الاقتصادي العالمي من خلال بناء قطاع خاص حيوي ودعم الانتقال إلى حقبة ما بعد النفط.

تقرير الاستراتيجية

مواصلة الالتزام بالأولويات الاستراتيجية يؤتي ثماره

حققت المجموعة نتائج مالية متميزة ونمواً مستداماً وارتفاعاً في قيمة حقوق المساهمين خلال السنوات الأخيرة، وذلك بفضل تركيزها على تعزيز القيمة، وتحسين المرونة التقنية، ورفع الكفاءة التشغيلية، والاستفادة من أفضل الخبرات المتاحة عبر كياناتها المختلفة.

وتعمل جميع الكيانات والأنشطة التجارية بروح الفريق الواحد لتطبيق الأولويات الاستراتيجية للمجموعة، والتي سنتناولها بالتفصيل لاحقاً في هذا البيان.

تنمية وتنويع مصادر الدخل وتقليص الاعتماد على الإقراض

بلغت إيرادات المجموعة ٧١٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤م، وهو ما يعكس نجاح جهودنا في توسيع العروض وتعزيز البيع المترافق. وقد شهد الدخل من الرسوم والعمولات نمواً بنسبة ١٩٪، مدفوعاً بالتنويع نحو المنتجات والخدمات القائمة على الرسوم، بما فيها إدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية، والتمويل المهيكل، والخدمات المصرفية للأفراد.

تحسين استقطاب العملاء وتطوير تجربتهم

يشكل العميل محور اهتمامنا الرئيس وسر نجاحنا. وقد نجحت المجموعة في جذب المزيد من العملاء الجدد من قطاعات الشركات والمؤسسات والأفراد والمنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من خلال التركيز على الجودة والمرونة. كما طرحنا باقة من الحلول المبتكرة - تشمل خدمات المقاصة بالعملة المحلية، وخدمات الضمان العقاري، وتداول أرصدة الكربون، إضافة إلى العديد من صناديق إدارة الأصول عبر شركاتنا التابعة في المملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة - كل ذلك يأتي في إطار سعينا الدؤوب لتوفير فرص استثمارية متميزة لعملائنا الإقليميين والدوليين. وعلاوة على ذلك، فقد حققنا تقدماً ملموساً في توظيف التقنية والرقمنة لتطوير خدمات العملاء.

هيكل تمويلي فعّال

واصلت المجموعة تركيزها على تنويع الودائع، والتحول من ودائع الشركات لأجل ذات التكلفة المرتفعة نحو الخصوم غير الخاضعة للفائدة والودائع المهيكلة لخفض تكلفة التمويل. وقد شكلت أرصدة الحسابات الجارية وحسابات التوفير بنهاية عام ٢٠٢٤م ما نسبته ٤٤٪ من إجمالي ودائع العملاء.

الاستخدام الأمثل لرأس المال

يظل رأس المال مورداً ثميناً، وقد واصلنا تركيزنا على توظيفه في أصول ذات قيمة مضافة. وقد أدى تعزيز القيمة الإجمالية للعلاقات المصرفية إلى زيادة مطردة في العائد على الأصول للمجموعة.

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
تتمة

الموارد البشرية: الاستثمار في الكفاءات وبناء الصف الثاني

يُمثل استقطاب الكفاءات المتميزة والحفاظ عليها ركيزة أساسية لنجاحنا، وقد نجحنا في ضم نخبة من الكفاءات عالية الأداء من مؤسسات مرموقة إقليمياً وعالمياً. إلا أن سياستنا الراسخة تقوم على إعطاء الأولوية للترقيات الداخلية وإعداد قيادات الصف الثاني.

وقد شكّلت ترقية الأستاذة سارة عبدالهادي إلى منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.، والأستاذ خالد عباس إلى منصب الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي - السعودية مطلع عام ٢٠٢٤م علامة فارقة في مسيرتنا. ولكونهما من القيادات الناشئة داخل المؤسسة، فقد ضمن ذلك انتقالاً سلساً للمسؤوليات. كما جرى شغل المناصب التي كانا يشغلانها أيضاً من كفاءاتنا الداخلية.

وتضم مبادراتنا التطويرية برنامج جماز السحيمي للخريجين، الذي يُصنف أحد أرقى برامج تدريب الخريجين في المنطقة. كما نوفر برنامجاً فعالاً للتدريب العملي ومنحاً دراسية للطلبة المتفوقين لدعم مسيرتهم الجامعية. وتسهم هذه المبادرات في تعزيز ولاء الموظفين والاحتفاظ بهم.

ويُعد بنك الخليج الدولي من الداعمين الرئيسيين لتمكين الكفاءات النسائية، ونواصل تحسين نسبة توظيف السيدات لدينا. وتصل هذه النسبة حالياً إلى ٣٤٪، وهي من أعلى المعدلات في المنطقة. وخلال عام ٢٠٢٥م، سنكثف جهودنا في هذا المجال، خصوصاً على مستوى الإدارة الوسطى.

ومع تزايد التنافس بين القطاع الخاص والمؤسسات الحكومية على الكفاءات المتميزة، أصبح من المهم لنا التركيز باستمرار على الاستثمار في كفاءاتنا، وتنمية رصيدنا من المواهب، وبناء خطط متينة للتعاقب الوظيفي.

كما نعمل على ترسيخ سمعتنا المؤسسية بوصفنا إحدى أفضل جهات العمل في السوق، لعدة مرتكزات منها تميزنا في: تقديم حزم أجور ومزايا منافسة، وإتاحة فرص مستمرة للتطوير المهني، وتعزيز بيئة عمل تحفز الابتكار والعمل الجماعي. وستمكننا هذه الجهود من استقطاب أفضل الكفاءات في القطاع والاحتفاظ بها بحول الله.

التقنية: محرك الكفاءة والسرعة والتوسع

يفرض التطور المتسارع في عالم التقنية تحديات وفرصاً في الوقت ذاته. وتضمن استراتيجيتنا التقنية تصدرنا للمشهد من خلال الاستثمار المُنتقى في أحدث التقنيات والحلول الرقمية لتعزيز كفاءة العمليات وإثراء تجربة العملاء. وقد مكّننا هذا النهج من التموضع بشكل متميز لاغتنام الفرص ومواجهة التحديات المستقبلية. ومع المواصلة على هذا المنوال، نطمح لدفع عجلة النمو وتقديم قيمة فائقة لعملائنا.

وخلال عام ٢٠٢٤م، أثمرت جهودنا عن إطلاق منصة رقمية متطورة، وتطبيق نظام فتح حسابات رقمي متكامل لعملاء الخدمات المصرفية الاستثمارية، والاستثمار في طرح منتجات ذات أولوية مدفوعة باحتياجات العملاء. إن ترسيخ نموذج تشغيلي فعّال عبر مختلف النطاقات الجغرافية لأعمالنا يقوم على التحالف مع شركات التقنية المالية للاستفادة من إمكاناتها التقنية ونطاق وصولها سيمكّننا من المضي قدماً بوتيرة أسرع وقدرة أكبر على التوسع.

ومن الإنجازات البارزة الأخرى التي حققناها نجاحنا الكبير في أتمتة العمليات، وهو ما قلص تدخل العنصر البشري وعزز الكفاءة ورفع مستوى الجودة. وقد أدى ذلك إلى تحسن ملموس في سرعة الإنجاز وارتفاع نسبة رضا العملاء. كما تم توظيف التقنية في تطوير لوحات متابعة توفر تحليلات أساسية لحظية لدعم اتخاذ القرارات بسرعة وسهولة.

وسنشرع في عام ٢٠٢٥م بتحديث نظام الصيرفة الأساسي ووضع اللمسات النهائية لاستراتيجية الابتكار في المجموعة، مع التركيز على المرونة لتسريع التنفيذ ومواكبة التطور السريع في المنظومة المالية.

وتُعد متانة البنية التقنية عنصراً محورياً في نجاح المجموعة، إلا أن ذلك قد تكتنفه بعض التحديات التي لا بد منها؛ إذ يؤدي التبني المتسارع للخدمات المصرفية الرقمية إلى تفاقم مخاطر التقنية والأمن السيبراني. وللحد من هذه المخاطر، نواصل إعطاء الأولوية لأطر تقنية المعلومات وفق أفضل الممارسات وتعزيز ضوابطنا الرقابية.

العمليات تعزز الكفاءة والسرعة والتوسع

في عام ٢٠٢٤م، واكبت استراتيجية العمليات في بنك الخليج الدولي أولوياتنا المتمثلة في الارتقاء بتجربة العملاء وتحسين الخدمات من خلال زيادة قابلية التوسع، وتسريع وقت الإنجاز، ورفع الكفاءة.

وقد قمنا خلال العام بمراجعة أربع وستين عملية كاملة لتحسين رحلة العميل. ونفذنا ٣ عمليات آلية روبوتية، و ٢٥ مسار عمل، و ٥ نماذج إلكترونية لعملاء التجارة، و٢٥ عملية أتمتة وتكامل لإنهاء التدخل البشري. وعلاوة على ذلك، أنشأنا ٦ لوحات متابعة للمنتجات لتعزيز التحليلات والشفافية والرقابة.

الاستدامة: أهداف جديدة تحقق عوائد مميزة

وبصفة البنك رائداً في المنطقة في مجال الاستدامة، فقد واصلنا طرح مبادرات مبتكرة في هذا المجال، ونسعى بشكل متزايد لمواءمة أهدافنا مع المعايير العالمية للاستدامة. وهذا سيتيح لنا الإسهام الفاعل في دفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مختلف المناطق الجغرافية التي نعمل بها.

ويشهد نشاطنا في مجال الاستدامة نمواً ملحوظاً، مدعوماً بباقة متنامية من المنتجات والخدمات المستدامة. وتساعد الصفقات المستدامة عملاءنا على تحقيق غاياتهم في مجال الاستدامة وتدعم في الوقت ذاته أهدافنا الخاصة. وتأكيداً على نجاح توجهنا هذا، فقد حظينا بعدة جوائز مرموقة في هذا المجال.

وعيّنا رئيساً تنفيذياً جديداً للاستدامة، وطبقنا عدة مبادرات خضراء عبر أنشطتنا المختلفة، وواصلنا تقليص بصمتنا الكربونية التشغيلية. كما شاركنا في مزاد سوق الكربون الطوعية في مؤتمر الأطراف (كوب ٢٩) في باكو، وقمنا بشراء أرصدة كربونية.

وعلى صعيد الالتزام بمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، فقد نجحنا بربط أجندتنا بأجندة الاستدامة الخاصة بصندوق الاستثمارات العامة، وسنواصل العمل مع الجهات التنظيمية والعملاء والحكومات لمواءمة التشريعات في هذا المجال المتطور.

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) يحقق نتائج مميزة

رغم تقلبات السوق، إلا أن بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) نجح في تحقيق نتائج قوية في ٢٠٢٤م عبر أنشطة الخزينة والخدمات المصرفية وإدارة الأصول. واستقطبت هذه الأنشطة عملاء جدداً من دول الخليج وأوروبا، ما عزز التدفقات النقدية، ونوّع مصادر الدخل، ووسّع النطاق العالمي للمجموعة.

كما عمل فريق الخزينة والخدمات المصرفية على تحسين العائد على الأصول من خلال الاستفادة من التفاوت في توقعات أسعار الفائدة في السوق. وارتفع متوسط حجم الميزانية العمومية بنسبة ٤٠٪ مقارنة بالعام السابق.

وفي مجال إدارة الأصول، أظهرنا أداءً متميزاً في منطقة الخليج، حيث استقطبت استراتيجيتنا للأسهم في الأسواق الناشئة أعلى التدفقات. تلتها استراتيجية سندات الشركات العالمية المستدامة، وهو صندوق حافظ باستمرار على مركزه المتقدم ضمن مجموعة نظرائه في مورنينغستار. كما أطلقنا صندوقاً مسجلاً في جزر كايمان، ما يتيح لنا خدمة العملاء الأمريكيين والباحثين عن منتجات الاستثمار المشترك في الأوراق المالية القابلة للتحويل بشكل أفضل.

وسنواصل تركيزنا على زيادة حجم الأصول. ونخطط للاستفادة في منطقة الخليج من شبكة البنك للوصول إلى عملاء الخدمات المصرفية الخاصة والمؤسسات، بينما سنركز في أوروبا على مديري الثرثوات والبنوك والمؤسسات الخاصة. ولدعم هذه الاستراتيجية، نعمل على تطوير منصتنا التشغيلية لضمان وصول البنك إلى كامل إمكاناته في ٢٠٢٥م.

جي آي بي كابيتال تستعد للنمو في السوق

ركزت جي آي بي كابيتال على مجموعة من المبادرات الرئيسة لترسيخ موقعها التنافسي بصفتها شركة رائدة في مجال الخدمات المالية.

وطرحنا خدمات المشورة المالية المستقلة للطروحات العامة، بما في ذلك الاكتتابات العامة الأولية وصناديق الاستثمار العقارية وصناديق الاستثمار المختلفة. كما نعتزم توسيع خدمات المشورة المالية المستقلة في أسواق الأسهم، وإطلاق حلول خطط الاستثمار المنتظم وبرامج الادخار.

ومن بين المنتجات الجديدة "صندوق جي آي بي لفرص الأسهم الهندية"، وهو أول صندوق عام سعودي يُخصص للسوق الهندية، إضافة إلى صندوق للأسهم السعودية يستهدف الشركات الصغيرة والمتوسطة. وظلت الاستثمارات البديلة مجالاً أساسياً للنمو، حيث بلغت الأصول المدارة ٢,٦٦ مليار ريال سعودي، مدفوعة بأربعة صناديق نشطة في القطاع العقاري والملكية الخاصة. كما أبرمنا عدة صفقات عقارية جاهزة ناجحة.

وفي مجال الوساطة، نمت إيراداتنا بنسبة ٣٩٪ مقارنة بالعام السابق. ويرجع ذلك إلى زيادة بنسبة ٦١٪ في استخدام التمويل بالهامش والالتزام ببرنامج تطوير خدمات ما بعد التداول لسوق الأسهم السعودية، وهو ما يُعد إنجازاً بارزاً.

وما يزال التحول الرقمي في صدارة أولوياتنا؛ فقد أصبحت منصتنا الآن تتيح فتح الحسابات الاستثمارية وتنفيذ معاملات الصناديق المشتركة، ونحن الآن على وشك إطلاق خدمات مبسطة لإدارة المحافظ والمشورة الاستثمارية.

التحديات والفرص

يستند نجاحنا إلى أطر قوية للحوكمة وإدارة المخاطر والالتزام.

وفي عام ٢٠٢٤م، شكلت المنافسة الشديدة في المناطق التي نعمل بها تحدياً كبيراً. وقد واجهنا ذلك بفاعلية من خلال تاريخنا العريق وخبرتنا المتخصصة والحلول المصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء.

وتم التعامل مع حالة عدم اليقين العالمية من خلال إدارة حكيمة للمخاطر، وهيكل تمويل متنوع، والمحافظة على ميزانية عمومية ذات جودة عالية وسيولة مرتفعة.

وتمثل التهديدات السيبرانية المتزايدة تحدياً يواجهه جميع القطاعات. وقد تصدت المجموعة لذلك من خلال الاستثمار في بنية تحتية قوية وأدوات مراقبة متطورة، وإجراء اختبارات اختراق منتظمة، وتوفير تدريب إلزامي على الأمن السيبراني لجميع الموظفين.

لقد أحدثت الرقمنة تحولاً في مشهد الخدمات المالية. وبما أن عملاءنا يتوقعون دوماً تجارب رقمية سلسة ومتكاملة، فإننا نواصل إعطاء الأولوية والاستثمار بشكل انتقائي في تحولنا الرقمي لضمان متانة البنية التحتية وتلبية احتياجات العملاء الناشئة.

التطلعات المستقبلية

مع إطلالة عام ٢٠٢٥م، نمضي قدماً بتركيزنا الراسخ على محورية العميل وصناعة القيمة. فهذه المبادئ تمثل حجر الزاوية في أعمالنا، مسترشدة بركائزنا الاستراتيجية القائمة على ترتيب الأولويات والتركيز والعمل الجماعي. وستواصل كل كيانات ووحدات المجموعة تنفيذ خططها بما ينسجم مع هذه التوجهات الاستراتيجية.

وسنواصل تنمية حصتنا السوقية في القطاعات ذات العوائد المجزية، مع إبقاء تركيزنا الكبير على تنفيذ برامج التحول، والتي تشمل:

- توسيع باقة خدمات الرسوم والخصوم ضمن الخدمات المصرفية العالمية
- الارتقاء بقنوات التواصل مع العملاء
- تحديث منصتنا المصرفية الأساسية

وإلى جانب تنفيذ برامج التحول للمجموعة، تتضمن محركات النجاح طويل المدى استقطاب وتنمية المواهب المحلية، والالتزام بمبادئ الاستدامة التي تعزز سمعتنا وتتماشى مع متطلبات السوق المتطورة، مع التركيز بشكل مكثف على توظيف التقنية والابتكار. وباقتران ذلك مع الحرص على الالتزام التنظيمي، وتعزيز الأمن السيبراني، والحفاظ على جودة الأصول، وتحقيق الربحية، وتوفير السيولة الكافية، تبدو الآفاق المستقبلية مبشرة بإذن الله.

وفي ضوء المسار الإيجابي الذي شهدناه في السنوات الأخيرة، فإننا ننظر بتفاؤل إلى مستقبلنا ونتخذ موقعاً متميزاً للنمو، مع إدراكنا التام للتحديات القادمة. ونعمل على تطبيق استراتيجية واضحة المعالم تهدف إلى تعزيز المرونة وتحقيق النجاح المستدام.

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة

تقرير الإدارة

"استمر بنك الخليج الدولي في تحقيق سجل أداء متميز على صعيد النتائج المالية والمؤشرات الرئيسة. ويعكس هذا النجاح تقدماً ملحوظاً في تنفيذ أولويات المجموعة الاستراتيجية المتمثلة في زيادة وتنويع الإيرادات، وتعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين هيكل التمويل، مع زيادة العائد على الأصول."

سارة عبدالهادي
الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

إنجازات في مختلف المستويات الاستراتيجية

شهد عام ٢٠٢٤م أداءً قوياً للبنك، رغم المنافسة الشديدة في السوق. ويؤدي بنك الخليج الدولي ش.م.ب. دوراً محورياً في تنفيذ استراتيجية المجموعة، حيث ساهم خلال عام ٢٠٢٤م بأكثر من نصف صافي دخل المجموعة. وتأتي معدلات العائد المرتفعة على حقوق المساهمين، والصفقات النوعية البارزة، والجوائز المتعددة التي حصدها البنك لتؤكد نجاح نهجنا الذي يضع العميل في صميم اهتماماتنا، وباقة منتجاتنا المبتكرة والشاملة، والتزامنا الراسخ بتقديم خدمات متميزة.

أهم إنجازات العام

زيادة عائدات الخدمات المصرفية للشركات

حقق قطاع الخدمات المصرفية للشركات نجاحات لافتة في ٢٠٢٤م، تمثلت في نمو العائدات والفوز بمجموعة من الجوائز المرموقة. وواصل القطاع توسيع قاعدة عملائه المقترضين وغير المقترضين في المنطقة. وقاد فهمنا الدقيق لاحتياجات عملائنا بشكل كبير إلى تحويل التسهيلات لصالح العلاقات القائمة والجديدة. كما ساهم ذلك بشكل فعّال في تنمية محفظة القروض خلال العام بإضافة خدمات ائتمان نوعية تدر عوائد مجزية. وقد نجح البنك في بيع أصول تتجاوز قيمتها مليار دولار أمريكي ضمن نموذج "التمويل والتوزيع"، إضافة إلى التوزيع المسبق لالتزامات الاكتتاب.

وفي عام ٢٠٢٥م، سينصب التركيز على توسعة التسهيلات الحالية، واستقطاب صفقات جديدة، وإقامة علاقات مصرفية جديدة، وتعزيز الأعمال ضمن نموذج "التمويل والتوزيع" لضمان نمو مستدام يضيف قيمة حقيقية.

توسع نطاق الخدمات المصرفية العالمية

تعد خدمة العمليات المصرفية العالمية من أهم برامج التطوير الاستراتيجي للبنك، وقد شهدت نمواً ملحوظاً خلال عام ٢٠٢٤م. ولقد نجحنا من خلال تعزيز باقة خدماتنا المتنوعة في زيادة الإيرادات غير التمويلية المتأتية من إدارة النقد والخدمات التجارية وعمليات صرف العملات الأجنبية ورسوم المعاملات؛ خصوصاً فيما يتعلق بالمقاصة المحلية وتوسيع نطاق ممرات العملات.

وفي ظل الإقبال المتزايد على الحلول المبنية على تقنية واجهة برمجة التطبيقات "API"، كانت منصتنا المصرفية الحائزة على جوائز متعددة وما تزال تقدم حلولاً متطورة تسهم في تسهيل وأتمتة العمليات التجارية للشركات بكفاءة عالية.

أداء متميز لقطاع الخزينة

حقق قطاع الخزينة نتائج إيجابية في عام ٢٠٢٤م، تمثلت في زيادة الدخل وطرح منتجات جديدة لتنويع مصادر الإيرادات وتوسيع قاعدة المودعين. واستمر القطاع في الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة وتعزيز تجربة العملاء والمحافظة عليهم، إلى جانب زيادة فرص البيع المترافق من خلال تنويع قاعدة العملاء لتشمل عملاء من غير الشركات، وزيادة عدد العملاء النشطين في صرف العملات الأجنبية، فضلاً عن تنويع مصادر التمويل طويل الأجل للبنك عبر قنوات دولية وإقليمية جديدة.

وتبرز تحديات مرتقبة تتمثل في توقعات خفض أسعار الفائدة خلال العامين القادمين، ما قد يؤثر سلباً على صافي الدخل من الفوائد، وهذا ما خطط البنك على التصدي له من خلال استراتيجيات تحوط متينة.

التزام راسخ بالاستدامة

واصل البنك خلال عام ٢٠٢٤م ترسيخ التزامه بالاستدامة عبر دمج معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مختلف عملياته وخدماته. وشهد العام تطوراً في أنشطة التمويل المستدام، وتعويض الانبعاثات الكربونية، وإطلاق أنظمة متطورة لمتابعة المعاملات الخضراء. وقد أبرز أحدث تقرير للاستدامة ما تحقق من إنجازات في هذا المجال. كما شارك البنك في منتدى الاستدامة للشرق الأوسط ٢٠٢٥م لتعزيز الحوار الإقليمي حول قضايا الاستدامة. وتم تدعيم منظومة الحوكمة من خلال تأسيس لجنة للاستدامة على مستوى مجلس الإدارة، وتعيين رئيس تنفيذي جديد للاستدامة لقيادة مبادرات البنك في هذا المجال. وقد حرص البنك على مواءمة استراتيجيته مع أهداف الاستدامة العالمية والإقليمية، عبر مختلف الجهود التنظيمية.

تعزيز آليات الرقابة عبر نظام مركزي للالتزام

عملنا خلال عام ٢٠٢٤م على تعزيز منظومة الالتزام في مختلف المجالات، من خلال تطبيق نظام رقابي مركزي يدعم متابعة الضوابط التنظيمية وإعداد التقارير. كما قمنا بإجراء تقييمات شاملة للمخاطر في جميع المناطق التي نعمل بها.

ويولي البنك أهمية قصوى لتدريب موظفيه في مختلف مواقع العمل حول الالتزام بقوائم العقوبات ومكافحة الاحتيال وغسل الأموال، وكشف ومنع تمويل الإرهاب وانتشار التسلح، ومكافحة الرشوة والفساد. وقد عززنا شبكات الالتزام الخاصة بنا، ما أسهم في كشف وإحباط العديد من محاولات الاحتيال، والإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة للسلطات المختصة في مختلف الشركات التابعة للمجموعة.

وسيواصل بنك الخليج الدولي في عام ٢٠٢٥م تطوير إجراءات الالتزام. وتتضمن الخطط المستقبلية توسيع نطاق المركزية في الإشراف وتعزيز مراقبة المعاملات المالية المعقدة.

دور إدارة المخاطر في تنويع المحافظ

يواجه بنك الخليج الدولي، شأنه شأن البنوك الأخرى إقليمياً وعالمياً، مجموعة من المخاطر الناشئة على صعيد الضوابط التنظيمية والأمن السيبراني وتقلبات أسعار الفائدة والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية، فضلاً عن احتدام المنافسة في السوق. وتبرز المخاطر غير المالية كتوجه ناشئ، وقد تبوأنا موقعاً ريادياً في دمج هذا البعد ضمن أعمالنا. وشهد عام ٢٠٢٤م تقدماً ملحوظاً في إرساء أطر متينة في هذا المجال. وتتنوع المخاطر غير المالية لتشمل مجالات الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية، وإدارة الكفاءات، ومكافحة الاحتيال، والتقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي، والأطراف الخارجية، وغيرها.

ولمواجهة هذه المخاطر، نركز على اختبارات ضغط السيولة، ومؤشرات الإنذار المبكر، وتحديد المخاطر وتقييم أهميتها النسبية، والمراجعة الدورية السريعة للمحافظ، وضوابط الاكتتاب الائتماني والرقابة المستمرة. كما نقوم بتقييم المخاطر على مستوى القطاعات والنطاقات الجغرافية، مع إيلاء اهتمام خاص لمخاطر التركز. وتشمل محاور الاهتمام الأخرى إجراءات استقطاب العملاء، وتطوير إطار عمل المخاطر غير المالية وخارطة المخاطر التفاعلية.

وقد دعمنا استراتيجيتنا في التخفيف من المخاطر بالاستثمار في تقنيات متطورة لإدارة حقوق البيانات، وحلول مخاطر الحوكمة والالتزام، وأنظمة تنسيق الأمن المتكاملة.

ونتصدى لاحتمالات تزايد حالات التعثر في القروض عبر التطوير المستمر لمنظومة إدارة المخاطر، بما يكفل بناء محفظة متنوعة وعالية الجودة، مع الحرص على الانتقائية في تسجيل الأصول ذات المخاطر المنخفضة.

سارة عبدالهادي

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.

مع حلول عام ٢٠٢٥، نواصل تركيزنا على خدمة عملائنا وخلق القيمة. تُشكل هذه المبادئ جوهر أعمالنا، مسترشدةً بركائز استراتيجية قائمة على تحديد الأولويات والتركيز والتعاون.

الصفقات والمعاملات

معاملات إقليمية:

الخدمات المصرفية للشركات

بيون (BEYON)

تولى بنك الخليج الدولي دور المنظم الرئيسي المفوض الأولي ومتعهد التغطية والبنك الوكيل، وذلك لترتيب تسهيل مصرفي مشترك بقيمة ٤٥٠ مليون دولار أمريكي لصالح شركة بيون. ويهدف هذا التمويل إلى إعادة هيكلة تسهيلات قائمة ودعم الأنشطة التشغيلية العامة للشركة.

شركة الدور للطاقة والمياه

تولى بنك الخليج الدولي دور المنظم الرئيسي المفوض الأولي ومتعهد التغطية ومدير سجل الاكتتاب ومقدم خدمات التحوط لمبادلات أسعار الفائدة، لتقديم تسهيل لأجل مشترك مدته ١١ عاماً بقيمة ١,٢ مليار دولار أمريكي لشركة الدور للطاقة والمياه. سيسهم هذا التسهيل في إعادة تمويل الديون القائمة للشركة، التي تُعد ركيزة أساسية للبنية التحتية في مملكة البحرين، حيث توفر حالياً قرابة ثلث احتياجات المملكة من الطاقة والمياه. يُذكر أن الشركة تأسست عام ٢٠٠٨، وتتوزع ملكيتها بين شركة إنجي (ENGIE)، ومؤسسة الخليج للاستثمار، وشركة كيوشو للطاقة الكهربائية (Kyushu Electric Power)، والهيئة العامة للتأمين الاجتماعي في البحرين.

ركيزة (Rakiza)

ساهم بنك الخليج الدولي في ترتيب تسهيل ائتماني مدعوم بالاكتتاب بقيمة ٣٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح "صندوق ركيزة ١". ويُعدّ الصندوق، الذي يستثمر في مشاريع البنية التحتية بسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية، أحد صناديق الملكية الخاصة التي تشترك في إدارتها كل من شركة إدارة استثمار البنية التحتية العُمانية وشركة إيكويتكس (Equitix). إتخذ بنك الخليج الدولي دور بنك الهيكلة الإقليمي لهذه الصفقة، المضمونة باستدعاءات رأس المال من الشركاء ذوي المسؤولية المحدودة في الصندوق.

مجموعة نماء (Nama Group)

قام بنك الخليج الدولي بدور المنظم الرئيسي المفوض الأولي لتسهيلات قروض لأجل تم تقديمها في يونيو ٢٠٢٤ لكل من شركة نماء لتوزيع الكهرباء وشركة ظفار للخدمات المتكاملة. وقد تجاوزت القيمة الإجمالية لهذه التسهيلات ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، الأمر الذي يعكس قوة العلاقة الاستراتيجية بين بنك الخليج الدولي ومجموعة نماء القابضة في سلطنة عُمان.

معاملات إقليمية:

الخدمات المصرفية للشركات

نبتون بروجكت القابضة (Neptune Project Holding)

كُلّف بنك الخليج الدولي بدور المنظم الرئيسي المفوض وبنك التحوط في واحدة من أضخم صفقات الاستحواذ عن طريق الملكية الخاصة في المنطقة. ففي إطار هذه الصفقة، قام تحالف يضم بروكفيلد لإدارة الأصول (Brookfield AssetManagement) وبنك أبوظبي الأول وشركة (ADQ) القابضة ومبادلة ومجموعة العليان بإتمام الاستحواذ على شركة نتورك إنترناشيونال، مما يمهد الطريق لدمجها لاحقاً مع شركة ماغناتي. تعد هذه الصفقة من أكبر عمليات الاستحواذ عبر الملكية الخاصة في المنطقة، وقد تم تمويلها جزئياً عبر تسهيل قرض مشترك لأجل بقيمة ١,٤٤ مليار دولار أمريكي، وتم تغطية المبلغ المتبقي نقداً ومن خلال حصص في رأس المال.

البنك الأهلي المتحد

قام بنك الخليج الدولي بدور المنظم الرئيسي المفوض لصفقة تمويل مرابحة مرتبطة بالاستدامة بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح البنك الأهلي المتحد. وتضمن التمويل مؤشرات أداء رئيسية متعلقة بالتمويل الأخضر وتمويل الإسكان الاجتماعي. ويرتبط كل مؤشر بهدف أداء محدد في مجال الاستدامة، حيث سيتم تعديل هوامش الربح بناءً على مدى تحقيق هذه الأهداف.

إنفستكورب كابيتال (Investcorp Capital)

كُلّف بنك الخليج الدولي بمهام المنظم الرئيسي المفوض الأولي، ومتعهد التغطية، والمنسق، ومدير سجل الاكتتاب، وذلك لترتيب تسهيل ائتماني متجدد غير مضمون ذي أولوية بقيمة ٨٠٠ مليون دولار أمريكي لصالح إنفستكورب كابيتال. سيُستخدم هذا التسهيل لتعزيز خط أعمال "خدمات تمويل رأس المال" لدى الشركة، والذي يوفر التمويل التأسيسي لإطلاق الصناديق الجديدة ويتولى مهام تغطية الاكتتاب وترتيب الصفقات للأعمال المستجدة.

الصفقات والمعاملات
تتمة

معاملات إقليمية:

الخدمات المصرفية للشركات

فيجن إنفست (Vision Invest)

تم تكليف بنك الخليج الدولي بدور متعهد التغطية، وبنك هيكلة، ووكيل تسهيلات، ووكيل استثمار لتسهيلات تمويل إسلامي بقيمة ٢٦٧ مليون دولار أمريكي. تهدف هذه التسهيلات إلى دعم أنشطة الاستثمار المستمرة للشركة.

شركة التخصصي ألاينس الطبي

قام بنك الخليج الدولي بتمويل أول صفقة خصخصة من قبل وزارة الصحة في المملكة العربية السعودية تماشياً مع رؤية ٢٠٣٠، وهي اتفاقية امتياز قابلة للتمديد لمدة ١٠ سنوات لخصخصة خدمات الأشعة في التجمع الصحي الثاني. تم منح الائتلاف تسهيلات تمويل دفعات مرحلية لتقديم الخدمات بما في ذلك الخدمات الطبية والتمويل والتراخيص والتأمين والتشغيل وصيانة سبعة مستشفيات ضمن التجمع الصحي الثاني في منطقة الرياض.

شركة الخدمات الجوية "طيران الرياض"

خلال الفترة المالية الثامنة، أعلنت طيران الرياض عن أول إصدار للديون بقيمة ١,٣ مليار دولار أمريكي وتسهيلات ائتمانية متجددة من ثماني مؤسسات مالية رائدة في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي بقيمة ١٦٧ مليون دولار أمريكي لكل منها. يسلط هذا الترتيب المالي الاستراتيجي الضوء على المكانة السوقية القوية لطيران الرياض واستعدادها لإحداث تأثير كبير في قطاع الطيران، حتى قبل بدء عملياتها. يعكس نجاح ترتيب هذه التسهيلات الثقة والدعم من المجتمع المصرفي ويمثل خطوة حاسمة في تعزيز الأساس المالي للشركة استعداداً للانطلاق. ستلعب أداة التمويل المرنة هذه دوراً حيوياً في دعم أنشطة استحواذ طيران الرياض الطموحة على الطائرات ومعالجة احتياجات رأس المال العامل قصير الأجل مع استعدادها لإطلاق العمليات في صيف عام ٢٠٢٥.

شركة تأجير الطائرات "أفيليز" (AviLease)

شارك بنك الخليج الدولي في تسهيلات غير مضمونة لأجل خمس سنوات بقيمة ٢,٥ مليار دولار أمريكي. تم استخدام التسهيلات غير المضمونة، من بين أمور أخرى، لإعادة تمويل كامل لتسهيلات جسر التمويل التي حصلت عليها أفيليز في عام ٢٠٢٣ عند الاستحواذ على منصة تأجير الطائرات التابعة لستاندرد تشارترد. تم دعم التسهيلات من قبل نخبة من الشركاء المصرفيين عبر ثلاث قارات، مما يعكس النطاق العالمي لأعمال تأجير الطائرات لشركة أفيليز. ستواصل أفيليز استكشاف مجموعة متنوعة من مصادر تمويل الديون مع تنفيذ أهدافها الاستراتيجية الطموحة التي تهدف إلى المساهمة في تطوير منظومة الطيران في المملكة العربية السعودية.

شركة نادي النصر "النصر"

امتداداً لشراكة بنك الخليج الدولي مع نادي النصر، تم منح تسهيلات رأس مال عامل للنادي لدعم عملياته وعلامته التجارية العالمية المتنامية. يواصل بنك الخليج الدولي دعم تطوير الرياضة السعودية بالتعاون مع نادي النصر، كجزء من التزامه تجاه المجتمع المحلي ودعم المبادرات التي تعزز الشراكات المجتمعية والتنمية المستدامة.

معاملات إقليمية:

الخدمات المصرفية الاستثمارية

مجموعة إم بي سي (MBC) - الطرح العام الأولي

عملت جي آي بي كابيتال بصفتها مستشاراً مالياً لكبار المساهمين في الطرح العام الأولي لمجموعة MBC بقيمة ٢٢١,٦ مليون دولار أمريكي، من خلال طرح ٣٣,٢٥ مليون سهم والتي تمثل ١٠٪ من إجمالي أسهم المجموعة بعد زيادة رأس المال. تُعد مجموعة MBC المنصة الترفيهية الرائدة في العالم العربي وأول كيان من نوعها يتم إدراجه في السوق المالية السعودية ضمن مؤشر الإعلام والترفيه. حظيت شريحة المؤسسات بتغطية تجاوزت ٦٦,٠ مرة وجذبت طلبات اكتتاب بقيمة ١٤,٦ مليار دولار أمريكي، بينما حققت شريحة الأفراد تغطية فاقت ١٧,٦ مرة. تم إدراج مجموعة MBC في السوق المالية في يناير ٢٠٢٤.

شركة تهامة لتوليد الطاقة (انجي)

قامت جي آي بي كابيتال بدور المستشار المالي في عملية بيع حصة ٤٠٪ في شركة تهامة لتوليد الطاقة المحدودة إلى صندوق ركيزة للبنية التحتية (ركيزة) في سلطنة عُمان. تمتلك "تهامة – انجي" محطات مجتمعة للطاقة والحرارة تقع في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، كما تضم في هيكل ملكيتها مساهماً أوروبياً. تم استكمال الصفقة في فبراير ٢٠٢٤.

مُطوّر عقاري رئيسي

تم تكليف جي آي بي كابيتال كمستشار مالي مستقل لأحد كبار المطورين العقاريين فيما يتعلق بتأسيس صندوق استثمار عقاري مُتداول (ريت).

بنك الخليج الدولي ش.م.ب. - إصدار سندات

نجح بنك الخليج الدولي في إصدار سندات وفقًا للقواعد التنظيمية S بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي في يونيو ٢٠٢٤، استقطبت أكثر من ١,١ مليار دولار أمريكي من المستثمرين بتغطية تجاوزت الضعفين. تولت جي آي بي كابيتال دور المدير الرئيسي المشترك النشط ومدير سجل الاكتتاب في العملية، ونجحت في استقطاب ٤٠٪ من طلبات الاكتتاب من المستثمرين السعوديين.

أرامكو السعودية - إصدار سندات متعددة الشرائح

أتمت أرامكو السعودية تسعير إصدار تمويلي بقيمة ٦,٠ مليار دولار أمريكي، ثلاثي الشرائح وفقًا للقواعد التنظيمية Reg S/144A في يوليو ٢٠٢٤. عملت جي آي بي كابيتال بصفتها مدير سجل اكتتاب مشترك ثانوي ومدير سجل اكتتاب في الصفقة. أغلق سجل الاكتتاب المشترك بتغطية تجاوزت ٦,٢ مرة مع تحسن ملحوظ في التسعير بمقدار ٣٥-٤٠ نقطة أساس.

شركة نماء لتوزيع الكهرباء (NEDC) - إصدار صكوك

تولت جي آي بي كابيتال دور المدير الرئيسي المشترك ومدير سجل الاكتتاب في إصدار صكوك وفقًا للقواعد التنظيمية S/144A بقيمة ٧٥٠ مليون دولار أمريكي لأجل ٧ سنوات، تم تسعيرها في أكتوبر ٢٠٢٤. حقق الإصدار تغطية بلغت ٣ مرات مع تحسن ملموس في التسعير بمقدار ٣٠ نقطة أساس. نجحت جي آي بي كابيتال في استقطاب طلبات من المستثمرين السعوديين خلال الساعات الأولى من بناء سجل الاكتتاب، تلاها طلب كبير من مستثمري دول مجلس التعاون الخليجي.

البنك الإسلامي للتنمية (IsDB)- إصدار صكوك باليورو

قامت جي آي بي كابيتال بدور المدير الرئيسي المشترك ومدير سجل الاكتتاب في إصدار صكوك وفق التنظيم S فقط بقيمة ٥٠٠ مليون يورو لأجل ٥ سنوات، جرى تسعيرها في أكتوبر ٢٠٢٤. تُمثل هذه الصفقة أول مشاركة جي آي بي كابيتال في الإصدارات المقومة باليورو، مما يعكس توسع البنك في الأسواق المالية الدولية. كانت جي آي بي كابيتال الشركة السعودية الوحيدة المشاركة في هذه الصفقة، إلى جانب تحالف من البنوك الدولية. مثلت هذه العملية ثاني إصدار مقوم باليورو للبنك الإسلامي للتنمية.

الجوائز

في عام ٢٠٢٤، فاز بنك الخليج الدولي بمجموعة واسعة من الجوائز المرموقة، في تأكيد جديد على ريادته المستمرة في مجال الخدمات المصرفية الرقمية وأسواق رأس المال الإقليمية والمدفوعات عبر الحدود وغيرها الكثير. ومن ضمن هذه الجوائز:

جوائز "إيميا فاينانس"

- أفضل بيت قروض مجمعة في الشرق الأوسط
- أفضل قرض مستدام
- أفضل قرض سيادي فرعي في الشرق الأوسط
- أفضل قرض مجمع في الشرق الأوسط
- أفضل بنك أجنبي في عُمان
- أفضل بيت قروض في عُمان
- أفضل بيت قروض في البحرين
- أفضل بيت قروض محلي في البحرين
- أفضل بنك استثماري محلي في البحرين
- أفضل خدمات دفع في الشرق الأوسط

جوائز "ذا ديجيتال بانكر"

- أفضل بنك للمدفوعات والتحصيل – الشرق الأوسط
- أفضل بنك في إدارة النقد – البحرين
- أفضل بنك للمدفوعات والتحصيل – البحرين
- أفضل بنك لتمويل سلسلة التوريد – البحرين
- أفضل مبادرة واجهة افتتاحية لبرمجة التطبيقات
- أفضل مبادرة لتكامل نظام تخطيط موارد المؤسسات
- أفضل مبادرة لحلول الحسابات الافتراضية
- أفضل مبادرة لحلول الخزينة الرقمية

جوائز "آسيان بانكينج آند فاينانس"

- أفضل بنك لإدارة النقد المحلي في البحرين
- أفضل بنك دولي لإدارة النقد في دولة الإمارات العربية المتحدة
- أفضل بنك محلي للصرف الأجنبي في البحرين
- أفضل صفقة خضراء للعام – البحرين
- أفضل صفقة دين للعام – البحرين

جوائز "مجلة غلوبال فاينانس" للابتكار

- أفضل حل لدمج سلسلة التوريد

جمعية مصارف البحرين - جوائز التحول الرقمي في القطاع المصرفي

- جائزة التحول الرقمي في القطاع المصرفي

تقرير الاستدامة

يلتزم بنك الخليج الدولي بالاستدامة، وهذا يعني تطبيق البنك لمبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في مختلف خدماته ومنتجاته وأسلوب إدارته لأعماله. ويؤمن البنك بأن الاستدامة مكون جوهري في صميم المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها لعملائه، وهي أيضاً عامل فاعل في أسلوب إدارة البنك لمختلف أنشطته التمويلية والتشغيلية.

كما يؤمن البنك بأن التمويل وسيلة يمكن توجيهها لدفع عجلة الإنتاج وتعزيز النمو ودعم ازدهار المجتمعات، حيث أن لدى البنك دوراً مهماً في دعم جميع شرائح العملاء في الانتقال إلى أسلوب حياة اقتصادي أكثر استدامة. ولهذا، قرر البنك أن يعطي الأولوية في عام ٢٠٢٤م للمجالات الآتية:

- التوسع في أنشطة التمويل المستدام ودعم العملاء في الحلول المتعلقة بالاستدامة.
- دمج أهداف الاستدامة في عمليات البنك الخاصة، لا سيما تلك المتعلقة بتطبيق الأهداف البيئية ورفع مستويات تمثيل المرأة.
- الإبلاغ بشفافية عن الأنشطة التجارية وتأثيراتها المتعلقة بالاستدامة.
- التواصل مع صناع السياسات والجهات التنظيمية الوطنية بشأن القضايا ذات الصلة بالاستدامة.

ويمكن الاطلاع على المعلومات الكاملة لسجل بنك الخليج الدولي ومعاييره بشأن الاستدامة في تقرير الاستدامة لعام ٢٠٢٤م الذي سيصدر قريباً.

تقرير المسؤولية الاجتماعية

Give back, Make an Impact!

دعم المجتمعات المحلية من خلال مبادرات المسؤولية الاجتماعية والأنشطة التطوعية

منذ عام ١٩٧٥م، حرص بنك الخليج الدولي على ترسيخ مبدأ العطاء في ثقافته التنظيمية، عبر المشاركة النشطة في المجتمعات التي يعمل فيها، وذلك من خلال التبرعات ومبادرات التعاون المشترك. ويعتمد البنك في نهجه للمسؤولية الاجتماعية على تحديد الفئات الاجتماعية،، ومن ثم اختيار القضايا والشراكات التي تسهم في خلق أثر إيجابي مستدام عبر مختلف المبادرات الخيرية والإنسانية والتطوعية.

ويلتزم البنك في أنشطته للمسؤولية الاجتماعية بتوفير فرص قيّمة لموظفيه للتطوع بوقتهم من أجل مساعدة الآخرين في مجتمعهم، كما يشجعهم بشكل جاد على التطوع ويعينهم على القيام بذلك.

وقد أطلق البنك برنامجه التطوعي في مملكة البحرين في يناير ٢٠٢٣م تحت عنوان "Give back, Make an Impact!" بصفته جزءاً من باقة أجور ومزايا الموظفين المرتبطة بالاستدامة. وبموجب المصادقة التي منحها مجلس الاستدامة في بنك الخليج الدولي، يحق لجميع الموظفين المقيمين في ملكة البحرين الحصول على يوم تطوعي علاوةً على إجازتهم السنوية، للقيام بأعمال تطوعية في إحدى الجمعيات الخيرية المعتمدة لدى البنك.

وهذه هي المرحلة الأولى من البرنامج، مع خطط للتوسع في المستقبل. وفي عام ٢٠٢٤، نما البرنامج ليضم تحت مظلته ما يزيد على ٧٠ متطوعاً من المشاركين في مبادرات هذا العام، إلى جانب ٥ متطوعين مخلصين كان لهم شرف المشاركة في أغلب المبادرات.

أنشطة المسؤولية الاجتماعية للبنك في مختلف دول مجلس التعاون الخليجي لعام ٢٠٢٤، كما يتضح فيما يلي:

مبادرة المسؤولية الاجتماعية	موجز عن المبادرة
جمعية البحرين لمكافحة السرطان	بالتعاون مع جمعية البحرين لمكافحة السرطان، زار متطوعو بنك الخليج الدولي قسم السرطان في مجمع السلمانية الطبي لتقديم الدعم لمرضى السرطان الصغار.
المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي في البحرين	شارك بنك الخليج الدولي في حملات زراعة الأشجار الخضراء الدائمة في البحرين ضمن "المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي" في البحرين. ومنذ إطلاق الحملة في عام ٢٠٢٢، دعم البنك المبادرة بزراعة أكثر من ٤٠٠ شجرة في المناطق التي تحتاج إلى التشجير.
صندوق حفظ النعمة	خلال شهر رمضان المبارك، تعاون بنك الخليج الدولي مع جمعية حفظ النعمة لإعداد ١٥٠ سلة غذائية رمضانية للأسر المحتاجة، بالإضافة إلى توزيع ٥٠٠ وجبة طعام على المحتاجين.
مركز عالية للتأهيل	عقد بنك الخليج الدولي شراكة مع مركز عالية لإعادة التأهيل ليكون أحد رعاة سباق الماراثون السنوي من أجل التوحد دعماً لشهر التوعية بالتوحد.
جمعية السنابل لرعاية الأيام	قام متطوعو بنك الخليج الدولي باصطحاب أطفال من جمعية السنابل لرعاية الأيتام للتسوق استعداداً لعيد الأضحى المبارك لمشاركة فرحة العيد.
مركز كيان للتأهيل	زار متطوعون من بنك الخليج الدولي مركز كيان للتأهيل لدعم الأطفال المصابين بالتوحد.
مركز الشيخ إبراهيم بن محمد للثقافة والتراث (منامة القصيبي)	تعمل الجمعية غير الربحية على ترميم وحفظ تراث المجتمع المحلي، وقد قامت حتى الآن بتجديد ٢٨ منزلاً قديماً. بنك الخليج الدولي هو الراعي البلاتيني للمركز.
حُسن الجوار	تبرع بنك الخليج الدولي لجمعية حُسن الجوار، وهي جمعية خيرية مسجلة ومعتمدة في البحرين، لمساعدة المطلقات والمتعففات بالدعم المالي والتدريب والتطوير.
الجمعية البحرينية لمتلازمة داون	دعم بنك الخليج الدولي الجمعية البحرينية لمتلازمة داون من خلال التبرع لبناء مرفق للتدخل المبكر وإعادة التأهيل في مركز الرعاية التابع للجمعية.
جامعة البحرين	قدم بنك الخليج الدولي دعمه لجامعة البحرين من خلال تحسين تجربة التعلم للطلاب عبر توفير شاشات ذكية تفاعلية في الفصول الدراسية وتحسين المختبرات من خلال التبرع بأجهزة الكمبيوتر المكتبية.

مبادرة المسؤولية الاجتماعية	موجز عن المبادرة
مؤسسة تنمية الغطاء النباتي الأهلية (مروج) الذراع التنفيذي للمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر	عقد بنك الخليج الدولي شراكة مجتمعية مع مؤسسة مروج لزراعة أكثر من ٢٢ ألف شجرة، بما في ذلك أشجار المانجروف، في مختلف أنحاء المنطقة الشرقية، وذلك لهدف مكافحة التصحر، والحد من زحف الرمال، والحفاظ على الموارد الطبيعية، ودعم التنمية البيئية والاقتصادية طويلة الأجل في المنطقة.
مركز الملك عبد اللّه الثقافي - إثراء	في إطار استراتيجيتنا لتعزيز حضورنا المجتمعي في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية، أقمنا شراكة مع مركز الملك عبد الله الثقافي في عام ٢٠٢٤ لرعاية "موسم تنوين للإبداع"، وتعزيز تنمية مواهب الشباب السعودي من خلال برامج إبداعية ومستدامة تركز على تنمية المواهب والتجارب عبر الثقافات.
جمعية أكنان الخيرية	قدم بنك الخليج الدولي- السعودية الدعم لجمعية أكنان الخيرية بهدف تعزيز التعاون والجهود المشتركة لتحسين جودة البرامج السكنية والتنموية في المنطقة الشرقية، والمساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠.
شركة سباق الجري	دعم بنك الخليج الدولي سباق الشرقية الدولي السادس والعشرين، الذي أقيم على كورنيش الخُبر تحت رعاية صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبد العزيز آل سعود، أمير المنطقة الشرقية. وتعكس الرعاية التزام البنك بتعزيز رفاهية المجتمع وصحته وشموليته في جميع أنحاء المملكة العربية السعودية.
بنك الطعام السعودي	ضمن مبادرة سلال رمضان، قام متطوعو بنك الخليج الدولي بإعداد سلال غذائية بالتعاون مع جمعية بنك الطعام السعودي الخيرية بالدمام.
جمعية الأطفال ذوي الإعاقة	قدم بنك الخليج الدولي دعمه لبرنامج "مبادرتي" التابع للجمعية السعودية للأطفال ذوي الإعاقة، حيث قام بتمويل جلسات تعليمية وتأهيلية لتنمية المهارات اللغوية والإدراكية والاجتماعية والحركية للأطفال لتحسين قدراتهم.
الجمعية السعودية لمكافحة السرطان	عقد بنك الخليج الدولي شراكة مع الجمعية السعودية لمكافحة السرطان لهدف رفع مستوى الوعي بالسرطان، ودعم الجمعية في توفير الرعاية اللازمة لمرضى السرطان في المنطقة الشرقية.

المسؤولية الاجتماعية للبنك في المملكة المتحدة: تشجيع التطوع الشامل والفعال

تعد مبادرة العمل التطوعي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) برنامجاً طموحاً يمكّن موظفي البنك من المشاركة في أنشطة العمل التطوعي بصفتهم الشخصية، أو بصفتهم ممثلين للبنك خلال ساعات العمل الرسمية. ووفقاً لهذه المبادرة، يحق لكل زميل في المملكة المتحدة الحصول على يومين كاملين خلال السنة للقيام بعمل تطوعي لتعزيز ثقافة المشاركة المجتمعية لما تتركه من أثر طيب. كما يشجع البنك فرق العمل والإدارات على تضمين الأنشطة التطوعية في جدول أعمال فريقهم خارج المكاتب الرسمية.

وقد شارك فريق البنك في عام ٢٠٢٤م في العديد من المبادرات المجتمعية المؤثرة. فعلى سبيل المثال، استضاف الفريق في مكتبه مجموعة شابة من مؤسسة AFK، وهي مؤسسة خيرية تدعم الأطفال والشباب من أصحاب التنوع العصبي. وفي إطار هذه الشراكة، نظم الزملاء جلسات لاطلاع الشباب الذين تدعمهم المؤسسة على بيئة العمل، وقدموا لهم نصائح وإرشادات حول طريقة كتابة السيرة الذاتية وكيفية التحضير لمقابلات العمل.

وبالتعاون مع هيئة ميناء لندن، شارك فريق البنك في مبادرة تنظيف نهر التايمز، وجمع النفايات على ضفاف النهر. وفي إطار مبادرة التشجير "Time4Trees"، زرع الفريق أكثر من ٤٠٠ شجرة للتعويض عن انبعاثات البنك من ثاني أكسيد الكربون.

كما تطوع فريق تقنية المعلومات في البنك مع "مشروع كتاب الأطفال"، بالشراكة مع جمعية HandsOn London. وتسعى هذه المبادرة إلى إعادة توزيع الكتب الجديدة والمستعملة على الأطفال وأسرهم، لجعل امتلاك الكتب متاحاً لجميع الأطفال والشباب. كما دعم فريق البنك مبادرة "Soup Kitchen London Street Outreach"، حيث تجولوا في شوارع مدينة لندن لتوزيع الطعام وغيره من الاحتياجات على المشردين.

المسؤولية الاجتماعية للبنك في الولايات المتحدة الأمريكية

ساهم بنك الخليج الدولي في الولايات المتحدة الأمريكية في مبادرة "Seeds of Peace" (بذور السلام) من خلال تقديم التبرعات لدعم الشباب في المجتمعات المتنازعة، ومساعدتهم على الالتقاء معاً، ورأب الانقسامات وتعميق الروابط فيما بينهم، وإبراز أهمية الحوار.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية

خلال عام ٢٠٢٤م، تعززت حالة عدم اليقين التي شهدها العالم منذ جائحة كورونا وذلك نتيجة الآثار المستمرة للتضخم واتجاهات السياسة النقدية.

التطورات الدولية وأبرز اتجاهات ٢٠٢٤

خلال عام ٢٠٢٤م، ازدادت حالة عدم اليقين التي شهدها العالم منذ جائحة كورونا وذلك نتيجة التأثيرات المستمرة للتضخم واتجاهات السياسة النقدية. ومع ذلك، ورغم التحديات العديدة التي تواجه الاقتصادات المتقدمة في أوروبا والمملكة المتحدة، استمر النمو العالمي في تحقيق نتائج إيجابية مفاجئة. ووقفت القوة الاقتصادية الاستثنائية في الولايات المتحدة واقتصادات الأسواق الناشئة الرئيسة صامدة في مواجهة توقعات تباطؤ عالمي وشيك، مع تزايد زخم التحول في الموقف الاقتصادي للصين، حيث كشفت الحكومة الصينية عن خطط لتحفيز الاقتصاد من خلال معالجة تحديات مختلفة، بما فيها الانكماش، والعمل على استقرار سوق العقارات، وتعزيز أسواق رأس المال، ودعم قطاعي الصناعة والشركات، وتحقيق أهداف النمو السنوية.

وحققت الانتخابات العالمية رقماً قياسياً جديداً في العام ٢٠٢٤م، حيث شارك فيها أكثر من ملياري ناخب في خمسين بلداً حول العالم. وبعد الإطاحة بالعديد من الأحزاب الحاكمة، وعلى الرغم من تحسن النمو والبطالة والتضخم، إلا أنه قد بات جلياً للجميع أن المخاوف الاجتماعية والاقتصادية الكامنة ما تزال متغلغلة في العمق. وكان الحدث السياسي الأكثر أهمية في العالم هو انتخابات الرئاسة الأمريكية، التي أسهمت نتيجتها في تعزيز التوقعات الإيجابية. وسجلت أسواق الأسهم الأمريكية مستويات قياسية، وارتفع الدولار الأمريكي مقابل عدد من العملات، كما بلغ سعر البيتكوين أعلى مستوى له على الإطلاق. ومع ذلك، استمرت التوترات الجيوسياسية المتصاعدة وطغت باستمرار على جميع التطورات.

وكان التأثير واضحاً بشكل خاص على الأسواق المالية، حيث تأرجحت الأصول الخطرة، لاسيما في مجال الدخل الثابت، بفعل العديد من عوامل عدم اليقين.

واتضحت اتجاهات انكماش التضخم في النصف الثاني من العام، وإن كان بوتيرة أبطأ، مما سمح للبنوك المركزية الكبرى بالشروع في تخفيف السياسة النقدية، مع تولي بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي زمام المبادرة. وظل الاستثناء هو بنك اليابان، ومثّل حالة فريدة بين الدول المتقدمة؛ إذ سعى إلى تشديد السياسة النقدية، ليتمكن بذلك من إنهاء سنوات سادت فيها أسعار الفائدة السلبية. وعلى الرغم من أن متوسط أسعار الفائدة العالمية بدأ في الانخفاض، إلا أن التوقعات السائدة كانت ترجح استقرار أسعار الفائدة عند مستويات أعلى.

وفي الوقت نفسه، تزايدت التوقعات بشأن الإمكانات التي يعد بها الذكاء الاصطناعي والابتكارات التقنية لتحويل الاقتصاد العالمي في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤م. وفي الوقت نفسه، خلق الجدل حول وتيرة تبني التقنيات الجديدة والربحية المحتملة للتطبيقات التجارية أيضاً قدراً كبيراً من عدم اليقين. ومن المرجح أيضاً أن تختلف منحنيات تبني الذكاء الاصطناعي وأهميته الاقتصادية باختلاف البلد. ومع ذلك، ظل التركيز على التطورات في الولايات المتحدة، بصفتها دولة بارزة ذات ميزة ريادة كبيرة في مجال الذكاء الاصطناعي.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية
(تتمة)

التطورات الدولية وأبرز اتجاهات ٢٠٢٤ (تتمة)

النمو الاقتصادي العالمي

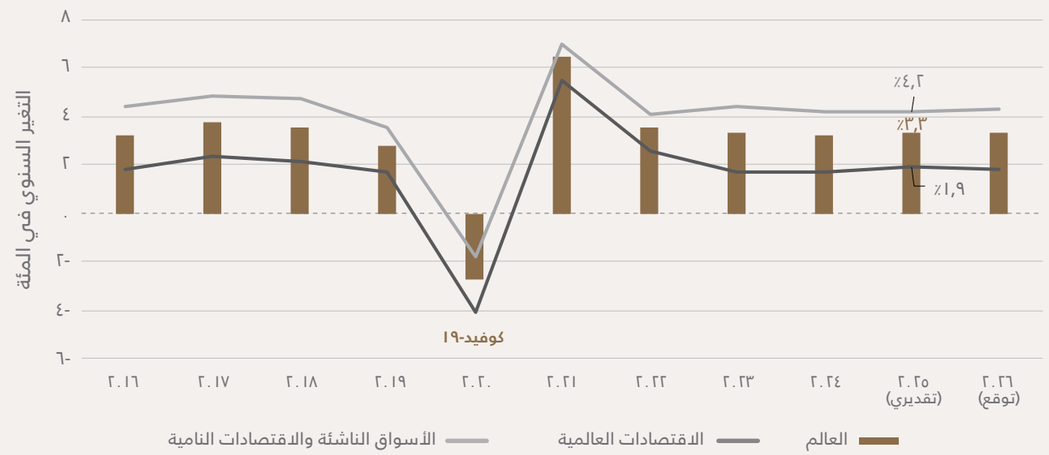

تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي العالمي (حسب البلد)

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي – يناير ٢٠٢٥

دول مجلس التعاون الخليجي

استمر الإنفاق الحكومي القوي في دعم النشاط غير النفطي طوال عام ٢٠٢٤م، ما عزز المرونة الاقتصادية في مواجهة التقلبات التي شهدها قطاع النفط في ظل الخفض المتكرر في الإنتاج وفترات ضعف الأسعار الناجمة عن ضعف الطلب. ويشهد الأداء القوي لمؤشر مديري المشتريات (PMI) في المنطقة على هذا النمو، مع نشاط قوي في قطاعات التصنيع والخدمات والبناء والتجزئة في دول مجلس التعاون الخليجي. كما حسنت قوة الإنفاق الاستهلاكي الظروف السائدة، والتي تعود بشكل رئيس إلى القفزة الكبيرة في التجارة الإلكترونية. كما استفادت الظروف الاقتصادية من تخفيف أسعار الفائدة الإقليمية أخيراً (تماشياً مع خفض أسعار الفائدة التي أجراها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي).

وعلى الرغم من التباطؤ الذي شهدته قطاعات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، ظلت وكالات التصنيف الائتماني متفائلة بشأن توقعاتها للمنطقة، مع رفع التصنيف و/أو التوقعات للسعودية وقطر وعُمان. وقد أشارت الوكالات إلى الجهود المبذولة في الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية الشاملة والاستثمارات بصفتها تحولية، ومن المتوقع أن تدعم التطوير المستمر للاقتصاد غير النفطي واستدامة المالية العامة على المدى القريب. وستعزز هذه الإجراءات الميزانيات العمومية السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي واحتياطات السيولة، مع السماح باستمرار جهود التنويع الاقتصادي الطموحة بوتيرة قوية.

> على الرغم من التباطؤ الذي شهدته قطاعات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، ظلت وكالات التصنيف الائتماني متفائلة بشأن توقعاتها للمنطقة، مع رفع التصنيف و/أو التوقعات للسعودية وقطر وعُمان.

وجاءت هذه التصنيفات على الرغم من ضعف أداء قطاع النفط وارتفاع الدين الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي. فقد تجاوزت إصدارات السندات السيادية في عام ٢٠٢٤م إصدارات العام السابق بنسبة ٤١٪، وسيستحق سداد ما يقرب من ١٩٧ مليار دولار أمريكي من الديون المقومة بالدولار الأمريكي حتى عام ٢٠٢٦م. ويُعزى هذا النمو إلى السياسة المالية المعاكسة للدورة الاقتصادية لدول المجلس، بما في ذلك ضبط الإنفاق وسداد الديون خلال فترات ارتفاع أسعار النفط، وعكس هذا الاتجاه لتوفير الدعم خلال فترات الانخفاض. وقد سمح ذلك بأداء اقتصادي متوازن، بالنظر إلى الأهمية المستمرة لإيرادات النفط في تمويل برامج التنويع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، عوض التراكم الكبير لاحتياطيات النقد الأجنبي وأصول صناديق الثروة السيادية وبشكل كبير الزيادة التي شهدتها مستويات الديون.

وتحسنت فروق مقايضة مخاطر الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي إلى حد كبير عن أعلى مستوياتها في عام ٢٠٢٠م وحافظت على نوع من الاستقرار طوال عام ٢٠٢٤م. ومع ذلك، فإن الاستقرار الملحوظ وبرامج الإصلاح الطموحة تواجه بعض التحديات الرئيسة على المدى القريب، لاسيما احتمال حدوث انخفاض مستمر في أسعار النفط و/أو تدهور ملموس في الظروف الجيوسياسية الإقليمية. وظلت أسعار التعادل المالي للنفط لمعظم دول المجلس أعلى من متوسط أسعار النفط، مع زيادة متطلبات الإنفاق، ما أدى إلى توسيع الفجوة لبعض الاقتصادات الإقليمية. ومع ذلك، يقابل ذلك احتياطيات النقد الأجنبي الوفيرة في المنطقة، والتي من شأنها أن تمكّن تلك الدول من إدارة انخفاض أسعار النفط على المدى القريب. وقد تعافت احتياطيات النقد الأجنبي التراكمية بعد الجائحة، حيث بلغت ٧٤٤ مليار دولار أمريكي حتى تاريخ ديسمبر ٢٠٢٤م (٣٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ٢٠٢٤م). وقد استثمرت هذه الاحتياطيات بشكل كبير في الأصول السائلة، وكان للمملكة العربية السعودية حصة الأسد منها بنسبة ٥٥٪ من إجمالي حصص دول مجلس التعاون الخليجي. وتتجه الأصول المجمعة التي تديرها صناديق الثروة السيادية في دول المجلس إلى الارتفاع، لتصل إلى ٤,٨ تريليون دولار أميركي بحلول ديسمبر ٢٠٢٤م.

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية
(تتمة)

نظرة مستقبلية

ومع كل تلك الظروف، ما يزال زخم النمو والتوقعات المستقبلية لدول مجلس التعاون الخليجي إيجابياً على المدى القريب. ومن المرجح أن تظل أسعار النفط عند مستويات داعمة، ما يسمح للسياسات الاقتصادية الإقليمية بأن تظل موجهة بقوة نحو التنويع وفصل التنمية والنمو عن النفط. ومن المتوقع أن يستمر الالتزام الحكومي الواضح والفوائض المالية المتراكمة في إفساح المجال للإنفاق الرأسمالي، بقيادة صناديق الثروة السيادية بدلاً من السحب من الميزانيات المالية. وستتواصل الجهود أيضاً لتسريع إدراج الاستدامة في مقدمة خطط التنمية، بما في ذلك الاستثمارات في الطاقة المتجددة، وخفض مستويات استهلاك الطاقة وكثافة الكربون، وتعزيز دور التمويل المستدام.

محركات النمو على المدى القصير

- تحسّن بيئة الاقتصاد الكلي مع تسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي.
- نمو نشط وآفاق توسع مرنة في القطاع غير النفطي.
- تحسّن الزخم الاقتصادي في الصين.
- نماذج الأعمال القائمة على البيانات والموجهة نحو المستهلك.
- التوسع في قطاعات الرياضة والسياحة والترفيه.

محركات النمو على المدى الطويل

- برامج الرؤية التي تُحفز تنويع القطاعات الاقتصادية.
- توجه دول منطقة الشرق الأوسط المتزايد نحو آسيا.
- تبني عنصري الابتكار والتحول الرقمي بصفتهما ركيزتين أساسيتين للنمو الاقتصادي.
- إعطاء الأولوية للتحول الأخضر والتنمية المستدامة.
- اتجاهات عالمية كبرى تُحفّز الفرص المستقبلية في مجالات مثل الطاقة النظيفة، والنقل، والاتصال، والاستهلاك المستدام، والهندسة الحيوية، وتقنيات الفضاء.
- زيادة الاستثمارات في مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة.
- ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي

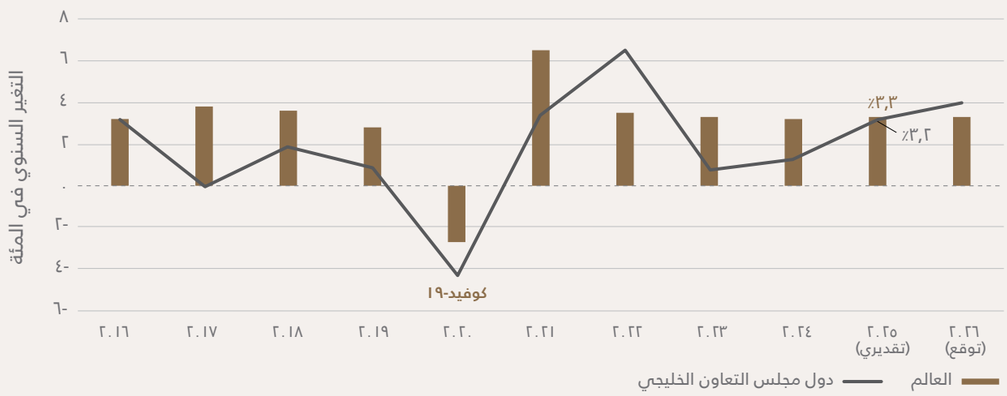

تكوين الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لدول مجلس التعاون الخليجي (حسب الدولة)

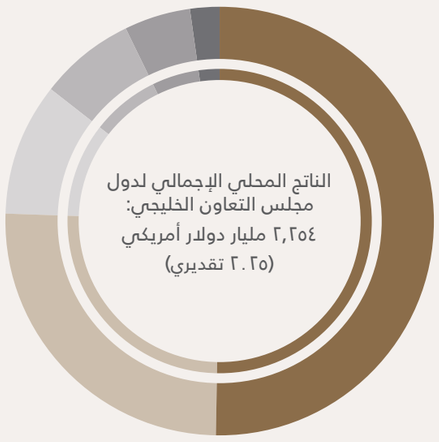

- السعودية - ٥٠,٤٪
- الإمارات - ٢٥,٢٪
- قطر - ١٠,٠٪
- الكويت - ٧,٢٪
- عُمان - ٤,٩٪
- البحرين - ٢,٢٪

مصدر البيانات: صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي – يناير ٢٠٢٥

نظرة عامة على الأوضاع الاقتصادية
(تتمة)

التطورات الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي

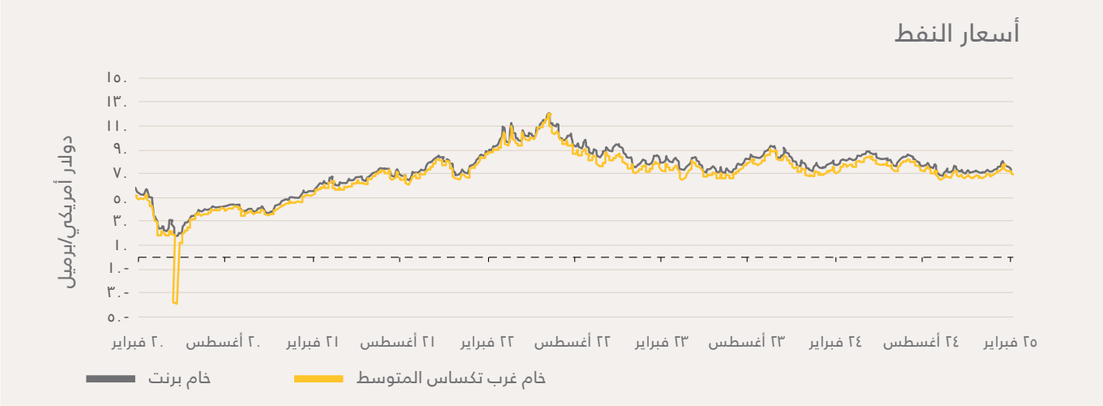

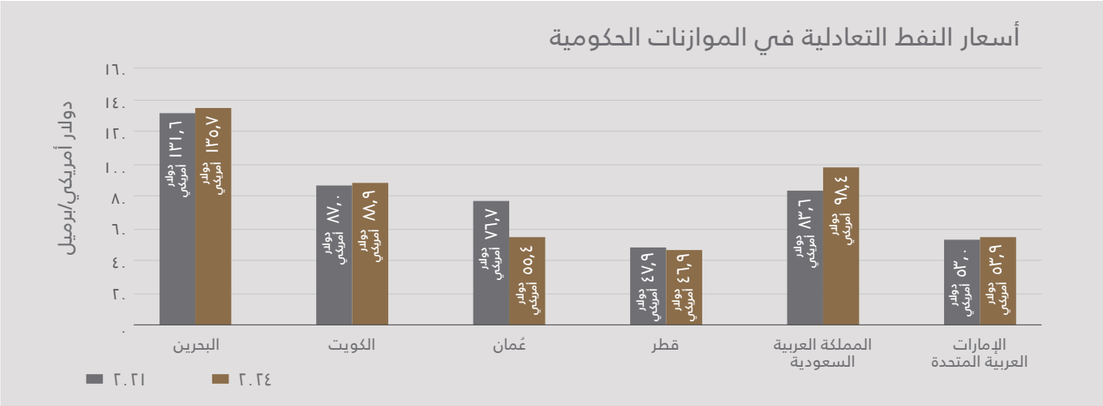

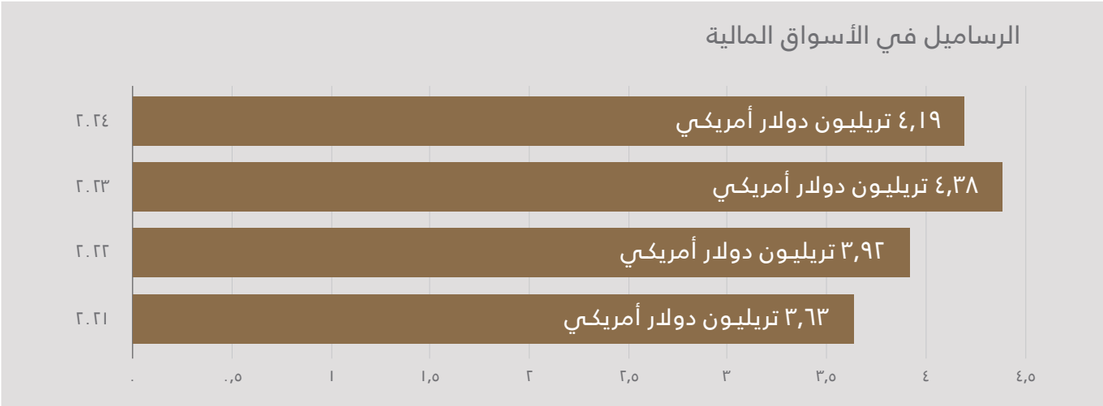

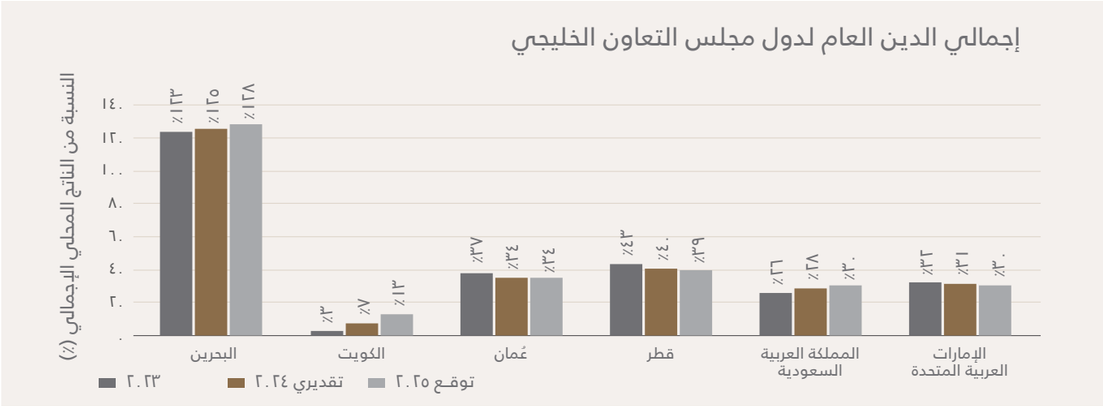

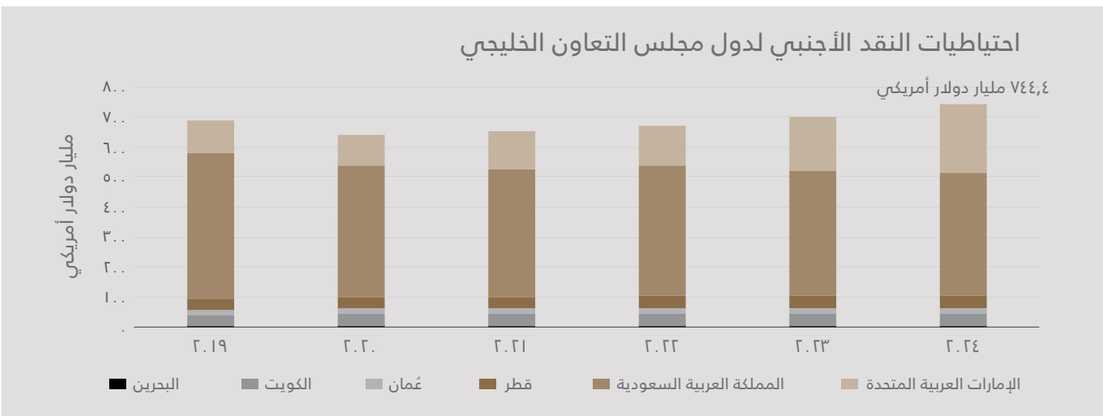

المصدر: صندوق النقد الدولي وبلومبيرغ

meem

فكّر
صح.
نمّي
مستقبلك.

meem KSA
Finance

meem.com | 8001166336

مصرفية ميم الرقمية من بنك الخليج الدولي

خاضعة لرقابة وإشراف البنك المركزي السعودي

استعراض الوضع المالي

يؤكد أداء بنك الخليج الدولي القوي استقراره المالي المستمر الذي يأتي نتيجة حضوره الواسع في الأسواق وكفاءة إدارته للمخاطر.

يؤكد أداء بنك الخليج الدولي القوي استقراره المالي المستمر بفضل حضوره الواسع في الأسواق وكفاءة إدارته للمخاطر، كما أن تركيزه على تعزيز وتنويع مصادر الإيرادات الأساسية أسهم في تحسين جودة أرباحه. وينسجم هذا النهج للبنك مع هدفه الاستراتيجي المتمثل في رفع عوائد المساهمين.

لقد تمكن بنك الخليج الدولي على مدى السنوات الماضية من تحقيق أرباح متنامية بفضل اعتماده على نموذج أعمال يركز على تحسين العائد على الأصول مع الاستخدام الحكيم لرأس المال وتقليل الاعتماد على صافي الدخل من الفوائد، وهو ما يؤكد سلامة نهجه الاستراتيجي الذي أدى إلى مضاعفة عوائده وزيادة ثروة مساهميه.

وقد ارتفع إجمالي الدخل السنوي إلى ٧١٦,٢ مليون دولار أمريكي من ٧٠٧,٦ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣م، مُحققاً نمواً سنوياً مُركّباً بنسبة ٢٢٪ منذ عام ٢٠٢١م. وبلغ إجمالي المصروفات التشغيلية ٤٥٠,٠ مليون دولار أمريكي مُقارنةً بـ ٣٩٦,٨ مليون دولار أمريكي في العام الذي سبق.

كما سجل البنك صافي مخصصات قدرها ٥٤,٩ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤م، مقابل ١١٢,٠ مليون دولار أمريكي في العام الذي سبق، ما يشير إلى نهجه الحكيم لإدارة المخاطر ومراجعته المستمرة لمحفظة الأصول التي أصبح مشهوراً بها ومعروفاً بكفاءة إدارته لهذه الأصول.

ونتيجةً لذلك، حقق بنك الخليج الدولي صافي أرباح بلغت ١٨٠,٢ مليون دولار أمريكي لهذا العام، مقارنة بـ ١٦٩,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣م، أي بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٥١٪ منذ عام ٢٠٢١م، ما يتماشى مع هدفه الاستراتيجي المتمثل في رفع عوائد المساهمين.

وبلغت الميزانية العمومية للبنك ٤٢,٩ مليار دولار أمريكي بنهاية عام ٢٠٢٤م، مقارنة بـ ٤٧,١ مليار دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م. ويعود انخفاض الميزانية أساساً إلى انخفاض الودائع المؤقتة للعملاء المرتبطة بخدمات إدارة النقد والمدفوعات في الشركة التابعة في المملكة المتحدة، التي يتم إيداعها في الأرصدة لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى والأوراق المالية قصيرة الأجل. وارتفع إجمالي الأصول بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ١٠٪ منذ عام ٢٠٢١، باستثناء الميزانية العمومية لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود القائمة على الالتزامات. وتألفت الأوراق المالية الاستثمارية، التي تبلغ قيمتها ٧,٢٧٩,٤ مليون دولار أمريكي، بالأساس من سندات دين سائلة ذات تصنيف ائتماني عال صادرة عن حكومات إقليمية ومؤسسات مالية كبرى. وشكلت الأصول السائلة البالغة ١٨,١٢٤,٦ مليون دولار أمريكي ٤٢٪ من إجمالي الأصول، بينما شكلت القروض والسلف البالغة ١٥,٤٠٢,٣ مليون دولار أمريكي ٣٦٪ من إجمالي الأصول.

استعراض الوضع المالي
تتمة

النسب المالية الرئيسة للمجموعة

	٢٠٢٤	٢٠٢٣	٢٠٢٢	٢٠٢١
نسبة كفاءة رأس المال	١٥,٦٪	١٨,٩٤٪	١٧,٣٠٪	١٦,١٠٪
صافي نسبة التمويل المستقر	١٤٢,٨٪	١٤٢,٩٧٪	١٦١,٥٠٪	١٤٦,٢٠٪
نسبة تغطية السيولة	١٤٩,٤٪	١٣٧,٧٧٪	٢٩٩,٣٠٪	١٧٦,٣٠٪
نسبة القروض إلى الودائع[1]	٤٥,١٪	٣٣,٦١٪	٤٢,٨٠٪	٤٤,٧٠٪
نسبة القروض المتعثرة	١,١٪	١,٧٧٪	١,٦٠٪	٢,٥٠٪
نسبة تغطية المخصصات	٢١٢٪	١٥٧٪	١٦١٪	١١٣٪

[1] تشمل الودائع التمويل طويل الأجل والتمويل الثانوي.

صافي دخل الفوائد

ارتفع صافي دخل الفوائد لعام ٢٠٢٤م إلى ٥٢٢,٢ مليون دولار أمريكي مقارنةً بـ ٤٩٨,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق، بزيادة قدرها ٥٪ نتيجة للارتفاع في هوامش صافي الفوائد من أنشطة البنك الأساسية، وهيكل الميزانية العمومية المرن، وهوامش الإقراض.

وبلغ دخل الفوائد من القروض والسلف ١,٠٦٢,٤ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ١٥٪ عن العام السابق، وبلغ دخل الفوائد من الأوراق المالية الاستثمارية ٤٠٨,٤ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢٢٪ عن العام السابق، في حين بلغ دخل الفوائد من الودائع والأصول السائلة الأخرى ١,٢٠٢,٤ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٢٨٪ عن العام السابق.

ونتيجةً لذلك، ارتفع صافي دخل الفوائد للبنك بمقدار ٢٣,٧ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل زيادة قدرها ٥٪.

تطور الدخل الإجمالي
(بملايين الدولارات الأمريكية)

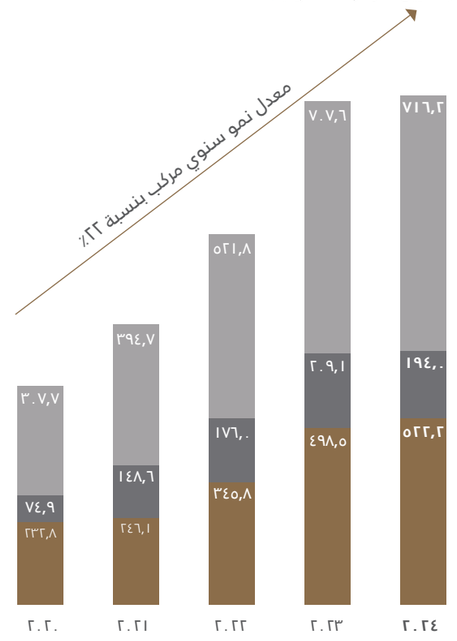

الدخل من غير الفوائد

ارتفع دخل الرسوم والعمولات بنسبة ١٩٪ عن العام السابق ليصل إلى ١٢١,٨ مليون دولار أمريكي. وشكلت العمولات على خطابات الاعتماد والضمان البالغ قيمتها ٤٧,٧ مليون دولار أمريكي المصدر الأكبر للدخل القائم على الرسوم، حيث مثلت ٣٧٪ من إجمالي دخل الرسوم والعمولات لهذا العام، ما يعكس استراتيجية البنك الحصيفة للحد من الاعتماد على صافي الدخل من الفوائد. كما تم استكمال ذلك بالرسوم المتعلقة بإدارة القروض ورسوم الاكتتاب ورسوم التوزيع، والتي مثلت ١٥٪ من إجمالي دخل الرسوم والعمولات. وقد أدى هذا النمو في الرسوم إلى ارتفاع نسبة الرسوم إلى إجمالي الدخل بنسبة ١٧٪ مقارنة بنسبة ١٤٪ في العام الماضي. وتم تقديم لدخل الرسوم والعمولات مع مقارنات السنوات السابقة في الإيضاح رقم ٢٤ حول القوائم المالية الموحدة.

وبلغت قيمة رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول ٣٣,٠ مليون دولار أمريكي، وتمثل ٢٦٪ من إجمالي دخل الرسوم والعمولات.

وسجلت مختلف أنشطة التداول للمجموعة دخلاً قدره ١٩,٢ مليون دولار أمريكي لعام ٢٠٢٤م مقارنة بـ ٦٠,٩ مليون دولار أمريكي في العام السابق. وتم تقديم تحليل لدخل التداول في الإيضاح رقم ٢٥ حول القوائم المالية الموحدة. ويتكون دخل التداول بشكل أساسي من التغيرات التي تحدث في السوق والمسجلة على الأوراق المالية والصناديق المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة وخيارات السلع ومشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعميل.

وقد سُجِّل دخل قدره ٢٠,٩ مليون دولار أمريكي من الاستثمارات المتداولة في صناديق الأسهم المُدارة نتيجة لظروف السوق الإيجابية. وكما هو مبين في تحليل الأوراق المالية المتداولة في الإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية الموحدة، فإن أغلب أنشطة التداول للمجموعة تتعلق بالاستثمارات الأولية في الصناديق التي تديرها الشركة التابعة للخدمات المصرفية الاستثمارية وإدارة الأصول، وهما شركة «جي آي بي كابيتال» و «بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود».

وبلغ الدخل الناتج عن صرف العملات الأجنبية ٣٢,٥ مليون دولار أمريكي للعام، وهو أقل عن الدخل المسجل في عام ٢٠٢٣م والبالغ ٣٧,٢ مليون دولار أمريكي، ويشمل ذلك عقود صرف العملات الأجنبية التي بدأها العملاء.

وبلغ الدخل من مصادر أخرى ٢٠,٥ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٤م مقارنة بـ ٨,٥ مليون دولار أمريكي في العام السابق. ويوجد تحليل للدخل من مصادر أخرى في الإيضاح رقم ٢٧ حول القوائم المالية الموحدة. وبلغت المبالغ المستردة من القروض المشطوبة سابقاً ١٦,٧ مليون دولار أميركي مقارنة بـ ٨,٥ مليون دولار أميركي في العام السابق.

المصروفات التشغيلية

بلغ إجمالي المصروفات التشغيلية ٤٥٠ مليون دولار أمريكي، ما يمثل زيادة بنسبة ١٣٪. وتُعزى هذه الزيادة بشكل رئيس إلى التزام البنك بتطوير الثروة البشرية وتحديث التقنية وإطلاق مبادرات تعزيز كفاءة الأعمال والتشغيل.

وبلغت مصروفات الموظفين ٢٧١,٨ مليون دولار أمريكي، والتي تمثل ٦٠٪ من إجمالي المصروفات التشغيلية، وهي أعلى من العام السابق، وتعكس استثمار البنك المتركز في تعزيز ثروته البشرية.

المخصصات

سجلت المجموعة صافي مخصصات بقيمة ٥٤,٩ مليون دولار أمريكي مقارنةً بـ ١١٢ مليون دولار أمريكي في العام السابق، مما يُبرز نهج البنك الحكيم في إدارة المخاطر. وبلغ صافي مخصصات القروض والسلفيات ٥٠,٦ مليون دولار أمريكي، مقارنةً بـ ١٠٨,٤ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٢٣م. وتتألف مخصصات القروض من مخصصات محددة بقيمة ٢٥,٢ مليون دولار أمريكي (المرحلة الثالثة)، ومخصصات غير محددة بقيمة ٢٥,٤ مليون دولار أمريكي (المرحلتان الأولى والثانية). كما تم تسجيل مخصصات بقيمة ٠,٩ مليون دولار أمريكي للأوراق المالية الاستثمارية للمرحلة الأولى، وإعفاء مخصصات بقيمة ٠,٢ مليون دولار أمريكي للإيداعات، وذلك على النحو المبين في الإيضاح رقم ٢٨ حول القوائم المالية الموحدة. ونتيجةً لهذه المخصصات، بلغت تكلفة المخاطر ٤٠ نقطة أساس لعام ٢٠٢٤م، مقارنةً بـ ٩١ نقطة أساس في العام الماضي، ما يضمن تغطية كافية لخسائر الائتمان المحتملة ويعزز من هيكل المخاطر العام.

قوة رأس المال

بلغ إجمالي حقوق الملكية ٣,٥١٦,٥ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، من ضمنه مبلغ قدره ٢,٤٧٥,٥ مليون دولار أمريكي يعود إلى مساهمي البنك.

وفي ضوء امتلاك إجمالي قاعدة رأس مال تنظيمي قدره ٣,٦٤٩,٥ مليون دولار أمريكي، وإجمالي حالات انكشاف مرجحة للمخاطر قدره ٢٣,٤٠٢,٥ مليون دولار أمريكي، فقد بلغت نسبة الأصول المعرضة للمخاطر المحتسبة وفقاً لتوجيهات اتفاقية بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي ١٥,٦٪، في حين بلغت نسبة رأس المال من الفئة (١) ١٣,٦٪، وهي نسب أعلى من الحدود التنظيمية التي وضعها مصرف البحرين المركزي. وشكل رأس المال من الفئة (١) ٨٧٪ من إجمالي قاعدة رأس المال التنظيمي. ووفقًا للمبادئ التوجيهية التنظيمية الدولية، يتم احتساب الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن استثمارات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر في قاعدة رأس المال التنظيمي.

وتشمل نسبة كفائة رأس المال المخاطر على حالات الانكشاف المرجحة للمخاطر السوقية والتشغيلية. وتطبق المجموعة النهج الموحد للتعامل مع مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية.

ويقدم تقرير إدارة المخاطر وكفائة رأس المال الوارد في قسم لاحق من التقرير السنوي تفاصيل إضافية حول كفائة رأس المال وإطار عمل إدارة رأس المال للمجموعة. وعُرِضَت سياسات المجموعة المتعلقة بإدارة رأس المال في الإيضاح رقم ٣١,٥ حول القوائم المالية الموحدة. ويبين الإيضاح بمزيد من التفصيل أن سياسة المجموعة تتمثل في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية وذلك لتعزيز ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى والسوق، ودعم النمو المستقبلي لأعمال المجموعة.

جودة الأصول

يوجد توضيح للتوزيع الجغرافي الخاص بالأصول المعرضة للمخاطر في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة. وتم تحديد بيان المخاطر الائتمانية للأصول المالية، استنادًا إلى التصنيفات الائتمانية الداخلية في الإيضاح رقم ٣١,١ (ب)، ما يشير إلى أن نسبة ٨٢,٦٪ من جميع الأصول المالية، التي تتكون من أصول سائلة وودائع وأوراق مالية وقروض، والبنود المحتملة المتعلقة بالائتمان، قد صُنِّفَت بدرجة -٤ أو أعلى، أي بما يعادل تصنيف الدرجة الاستثمارية أو أعلى.

ويمكن الاطلاع على المزيد حول تقييم جودة الأصول في الإيضاح رقم ٤١,٧ حول القوائم المالية الموحدة بشأن القيمة العادلة للأدوات المالية. وبناء على منهجيات التقييم الموضحة في هذا الإيضاح، لم يكن صافي القيم العادلة لجميع الأدوات المالية المدرجة داخل وخارج الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م مختلفاً كثيراً عن قيمها المدرجة.

مكونات الدخل الإجمالي
(٪)

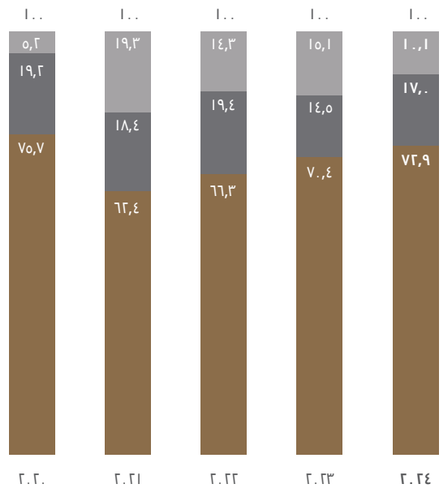

استعراض الوضع المالي
تتمة

الأوراق المالية الاستثمارية

بلغت القيمة الإجمالية للأوراق المالية الاستثمارية ٧,٢٧٩,٤ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وتمثل محفظة الأوراق المالية الاستثمارية في المقام الأول احتياطي السيولة لدى المجموعة، وبناء على ذلك، فهي تتألف أساساً من سندات دين عالية الجودة صادرة عن مؤسسات مالية دولية وإقليمية كبيرة وكيانات مرتبطة بالحكومة. وتتألف محفظة سندات المجموعة الاستثمارية من سندات دين عالية الجودة مصنفة ضمن بند التكلفة المطفأة يتم الاحتفاظ بها في محافظ مختلفة في كل كيان من كياناتها. وتتكون بشكل رئيس من أوراق مالية ذات أسعار فائدة متغيرة أو ثابتة، يتم تبادلها لتحقيق هوامش ثابتة على أسعار الفائدة القياسية وسندات الخزينة. وبلغت قيمة هذه الأوراق المالية ٤,١٧٠,٧ مليون دولار أمريكي، أي شكلت ٥٩٪ من إجمالي الاستثمار في سندات الدين في نهاية عام ٢٠٢٤م. وتمثل محفظة سندات الدين الأخرى استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في سندات الخزينة قصيرة الأجل ذات أسعار فائدة ثابتة مع حكومات دول مجلس التعاون الخليجي. وبلغت قيمة هذه المحفظة ٢,٩٠١,٢ مليون دولار أمريكي في نهاية العام، وتضمنت استثمارات في سندات ذات أسعار فائدة ثابتة مرتبطة بحكومات دول مجلس التعاون الخليجي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وخلال عام ٢٠٢٤م، بدأت المجموعة بالاستثمار في سندات دين عالية الجودة مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بقيمة ١٩٠,٦ مليون دولار أمريكي.

وفي نهاية عام ٢٠٢٤م، بلغت قيمة الاستثمارات في حقوق الملكية ٢٠,٦ مليون دولار أمريكي. وتتألف استثمارات حقوق الملكية بشكل كبير من استثمارات مرتبطة بالأسهم الخاصة تبلغ قيمتها ١٥,٥ مليون دولار أمريكي وأسهم مدرجة بقيمة ٥,١ مليون دولار أمريكي.

وهناك تحليل لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية حسب فئة التصنيف في الإيضاح رقم ١١ حول القوائم المالية الموحدة. وقد حصل ما قيمته ٦,٣٣٥,٠ مليون دولار أمريكي، أو ٨٧,٣٪ من سندات الدين في نهاية عام ٢٠٢٤م، على تصنيف بدرجة A3 / A- أو أعلى. واستناداً إلى تصنيف جهة الإصدار، يمثل مبلغ ١١١,٤ مليون دولار أمريكي، أو ١,٥٪ من سندات الدين أوراقاً مالية أخرى مُصنّفة بدرجة استثمارية. كما صنف ما قيمته ٨١٢,٤ مليون دولار أمريكي، أو ١١,٢٪ من سندات الدين على أنها أدنى من درجة التصنيف الاستثماري، أي أقل من Baa3 / BBB-. وهي تتألف بشكل رئيس من سندات دين صادرة عن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

ولم تكن هناك أية أوراق مالية استثمارية متأخرة السداد أو متعثرة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وصُنِّفَت جميع سندات الدين ضمن المرحلة الأولى لأغراض وضع المخصصات.

معدل كفائة رأس المال

(٪)

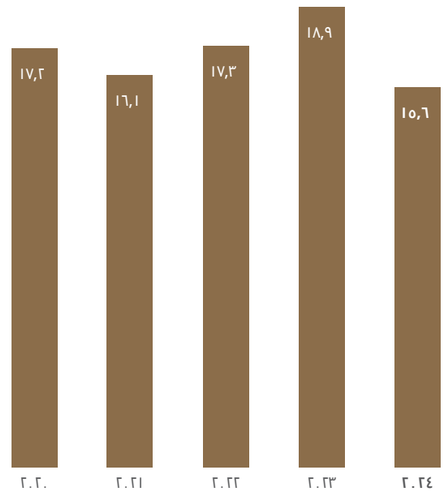

مزيج الأصول وفق الفئة

(٪)

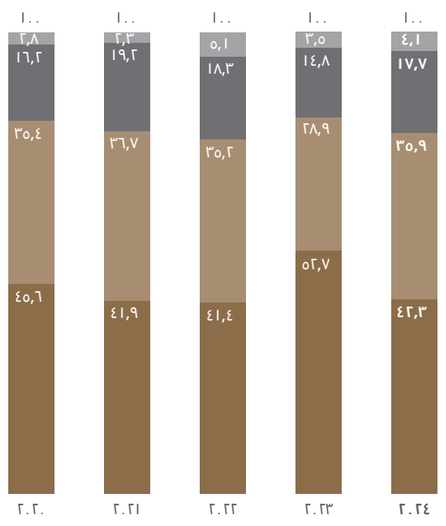

القروض والسلفيات

في نهاية عام ٢٠٢٤م، أعلن البنك عن صافي قروض وسلفيات بقيمة ١٥,٤٠٢,٣ مليون دولار أمريكي بزيادة عن الصافي المسجل بنهاية العام السابق والبالغ ١٣,٦٢٤,٦ مليون دولار أمريكي. وارتفع إجمالي القروض والسلفيات بمبلغ ١,٧٤٠,٤ مليون دولار أمريكي عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٢٣م، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب نسبته ١٠٪ منذ عام ٢٠٢١م. وتنعكس جودة محفظة القروض للبنك في تركيزه المستمر على أن يكون انتقائياً في منح القروض الجديدة، حيث يمثل صافي القروض ٩٣,٤٪ من المرحلة الأولى.

وبناء على أساس الاستحقاق التعاقدية في تاريخ الميزانية العمومية، كان من المقرر استحقاق ٥٩٪ من محفظة القروض خلال عام واحد، بينما كان من المقرر استحقاق ١٨٪ خلال ثلاث سنوات. ولم تتجاوز القروض المستحقة إلى ما بعد خمس سنوات نسبة ١٠٪. وترد تفاصيل تصنيف القروض والسلفيات حسب القطاع في الإيضاح رقم ١٢,٣ حول القوائم المالية الموحدة، بينما يرد التوزيع الجغرافي للقروض والسلفيات في الإيضاح رقم ٣٢.

وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، مثّل التصنيف الصناعي على القطاع المالي الحصة الأكبر من إجمالي محفظة القروض بنسبة ١٨,٣٪، مقارنةً بـ ١٨,٢٪ في نهاية عام ٢٠٢٣م، وتلاه قطاع التجارة والخدمات الذي شكل نسبة ١٣,٨٪.

تم تحديد بيان مخاطر الائتمان للقروض والسلفيات، وذلك بناء على التصنيفات الائتمانية الداخلية في الإيضاح رقم ٣١,١ (ب) حول القوائم المالية الموحدة، وحصل ما قيمته ٩,٣٨٦,٩ مليون دولار أمريكي، أو ٦١,١٪ من إجمالي القروض على تصنيف بدرجة -٤ أو أعلى، أي ما يعادل تصنيفًا بدرجة الاستثمار. وصُنف ما قيمته ٧٧٣,٩ مليون دولار أمريكي أو ٥,٠٪ من القروض والسلفيات، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة، على أنها حالات انكشاف من المرحلة الثانية وفقًا للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩، أي أنها حالات انكشاف لقروض شهدت زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ منحها. وإضافة إلى ذلك، بلغت التعرضات المصنفة من المرحلة الثالثة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ ما مقداره ٤٨,٨ مليون دولار أمريكي أو ٠,٣٪ فقط من القروض والسلفيات، بعد حسم مخصصات انخفاض القيمة. وتُعرّف التعرضات التي تُرصد لها مخصصات بشكل خاص على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.

بلغ إجمالي مخصصات خسائر القروض كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م ما قيمته ٣٠١,٦ مليون دولار أمريكي. وبلغت المخصصات المحددة للأطراف المقابلة (المرحلة الثالثة) ١١٨,٧ مليون دولار أمريكي، في حين بلغت المخصصات غير المحددة (المرحلتان الأولى والثانية) ١٨٢,٩ مليون دولار أمريكي. وبلغ إجمالي المخصصات ٣٠١,٦ مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل ١٨٠,١٪ من إجمالي القيمة الدفترية للقروض المتعثرة. خلال عام ٢٠٢٤م، تم تحويل مبلغ وقدره ٨٧,٦ مليون دولار أمريكي من القروض ذات المخصصات بنسبة ١٠٠٪ إلى سجلات المذكرة. وقد أدى ذلك إلى استخدام قيمة معادلة من مخصصات المرحلة الثالثة، ما يعكس معدل قروض متعثرة جيد بنسبة ١,١٪ مقارنةً بـ ١,٨٪ في عام ٢٠٢٣م، وتحسن نسبة إجمالي تغطية المخصصات من ١٥٧,٥٪ في عام ٢٠٢٣م إلى ٢١١,٨٪ في عام ٢٠٢٤م.

درجات تصنيف الأوراق المالية الائتمانية الاستثمارية

(٪)

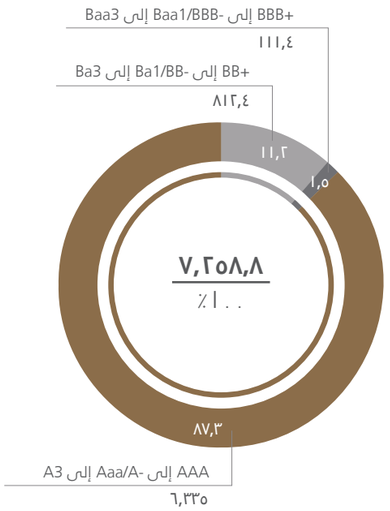

أجل استحقاق القروض

(٪)

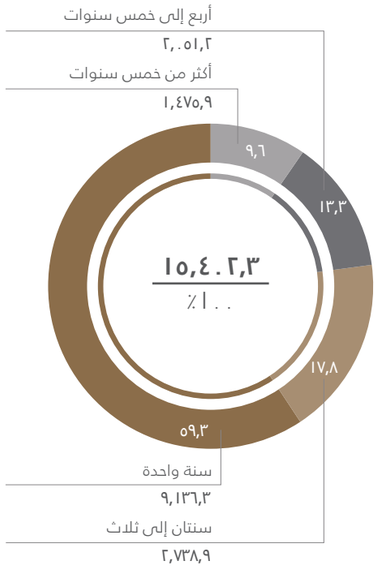

استعراض الوضع المالي
تتمة

القروض والسلفيات (تتمة)

وتُحسب المخصصات المحددة بناءً على المبلغ القابل للتحصيل من القرض. ويتم قياس المبلغ القابل للتحصيل على أنه القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة على أساس سعر الفائدة عند بدء القرض.

ولغرض حساب المخصصات غير المحددة (المرحلتان الأولى والثانية)، تأخذ المجموعة في الاعتبار فقط الضمانات النقدية أو الأسهم المتداولة في البورصة والعقارات، بعد حسم التخفيضات المنطبقة. ومع أن الأوراق المالية والأسهم غير المدرجة والأصول المادية تُستخدم كضمانات لأغراض تخفيف المخاطر والحماية، إلا أنها لا تُؤخذ في الاعتبار عند احتساب المخصصات غير المحددة.

وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغت القيمة الدفترية الإجمالية والقيمة الصافية للقروض المتعثرة ١٦٧,٥ مليون دولار أمريكي و ٤٨,٨ مليون دولار أمريكي على التوالي.

تطور القروض المتعثرة

(بملايين الدولارات الأمريكية)

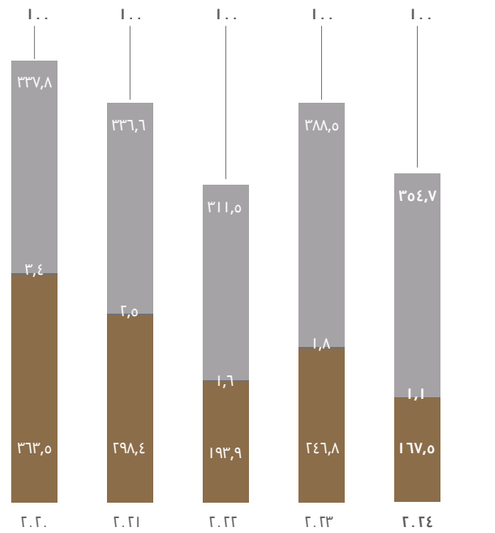

فئات الأصول الأخرى

النقد والأصول السائلة الأخرى البالغة قيمتها ٩,٨٨٢,٦ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٤م، يوجد تحليل في الإيضاح رقم ٧ حول القوائم المالية الموحدة. وتتألف بشكل أساسي من النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية في المناطق الجغرافية الرئيسة التي تعمل فيها المجموعة.

وبلغ إجمالي الإيداعات ٧,٢٦٦,٦ مليون دولار أمريكي في نهاية عام ٢٠٢٤م، وهي متنوعة جغرافياً بشكل جيد، كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة. وكان الجزء الأكبر من هذه الإيداعات لدى الأطراف المقابلة من البنوك في أوروبا ودول مجلس التعاون الخليجي وأمريكا الشمالية. ومثلت الإيداعات ١٧٪ من إجمالي الأصول في نهاية عام ٢٠٢٤م، ودُعمت بما قيمته ٩٧٥,٤ مليون دولار أمريكي من الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات لإعادة البيع. وهذه الإيداعات لدى البنوك مضمونة، وهو ما يدعم خفض تعرض المجموعة لمخاطر قطاع المؤسسات المالية.

ويوجد تحليل للأوراق المالية المتداولة في الإيضاح رقم ١٠ حول القوائم المالية الموحدة، التي بلغت قيمتها ٣٢٨,٤ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وتتألف بشكل رئيس من استثمارات في الصناديق تديرها شركتان تابعتان للمجموعة هما «جي آي بي كابيتال» و«بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود».

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، بلغ إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر ٤٩,٧٥١ مليون دولار أمريكي. وتضمنت جميع الأصول المدرجة في الميزانية العمومية (باستثناء الأصول الأخرى)، والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان. وكما أشير سابقاً، هناك تحليل للأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر حسب الفئة والتوزيع الجغرافي في الإيضاح رقم ٣٢ حول القوائم المالية الموحدة. وكما يتجلى في هذا الإيضاح، فإن مبلغ ٣٢,٤٢٠ مليون دولار أمريكي أو ٦٥,٢٪ من إجمالي الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر تمثل الانكشاف على الأطراف المقابلة والكيانات الموجودة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما النسبة المتبقية من الأصول المعرضة للمخاطر، فتتمثل إلى حد كبير في إيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك الأوروبية الرئيسة، والأوراق المالية الاستثمارية الصادرة عن جهات مصدرة عالية التصنيف في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويرد تحليل للمشتقات ومنتجات صرف العملات الأجنبية في الإيضاح رقم ٣٥ حول القوائم المالية الموحدة، بينما يقدم الإيضاح رقم ٣٦ حول القوائم المالية الموحدة تحليلاً إضافياً للبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان، وما يقابلها من مخاطر مرجحة.

التمويل

بلغ إجمالي ودائع البنوك والعملاء ٢٩,٨٦٠,٤ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وبلغت ودائع العملاء ٢٨,١٩٥,٢ مليون دولار أمريكي، ما يمثل ٩٤,٤٪ من إجمالي الودائع. بينما بلغت ودائع البنوك ١,٦٥٥,٢ مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل ٥,٦٪.

ويتناول الإيضاح رقم ١٥ في القوائم المالية الموحدة تحليلاً لإجمالي الودائع حسب التوزيع الجغرافي. وتم الحصول على ما قيمته ١٩,٨٤٩,٨ مليون دولار أمريكي أو ٦٦,٥٪ من إجمالي الودائع من الأطراف المقابلة في دول مجلس التعاون الخليجي. أما الودائع التي تم الحصول عليها من دول خارج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وبالأخص أوروبا، فقد بلغت قيمتها ١٠,٠١٠,٦ مليون دولار أمريكي أو ٣٣,٥٪ من إجمالي الودائع، وترتبط بشكل أساسي بنشاط الإيداع لدى بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود الذي يعد بمنزلة ميزانية عمومية مدفوعة بالالتزامات، حيث تتلقى تمويلاً قصير الأجل يُودَع في الأسواق المالية بين البنوك بهامش ربح. وعليه، فإن المجموعة مودعٌ صِرف للأموال في الأسواق المالية الدولية بين البنوك.

وبلغت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ١,٨٤٨,٨ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وتستخدم المجموعة أوراقها المالية الاستثمارية عالية الجودة وذات التصنيف الائتماني العالي في تعزيز قدرتها على التمويل بضمان الأوراق المالية بشكل فاعل من ناحيتي التكلفة والاستحقاق، إضافة إلى مواصلة إثبات قدرتها على إعادة شراء الأوراق المالية في إطار خططها الاحترازية الخاصة بالسيولة.

وقد بلغ إجمالي التمويل طويل الأجل والتمويل الثانوي لأجل ٥,٩٧٣,٢ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م. وخلال العام، نجحت الشركة التابعة «بنك الخليج الدولي – السعودية» في إصدار تسهيلات تمويل ثانوية بموجب برنامج صكوك رأس المال من الفئة (٢)، والذي يقتصر على العملاء المؤسسيين المؤهلين والمستحقة في غضون عشر سنوات، وقابلة للاستدعاء في غضون خمس سنوات. ويمثل التمويل لأجل وحقوق الملكية ١٥١,٤٪ من القروض المستحقة بعد سنة واحدة.

ويمكن الاطلاع على مزيد من الإيضاحات المتعلقة بالسيولة والتمويل في تقرير إدارة المخاطر وكفائة رأس المال.

الأصول والالتزامات المعرضة للمخاطر

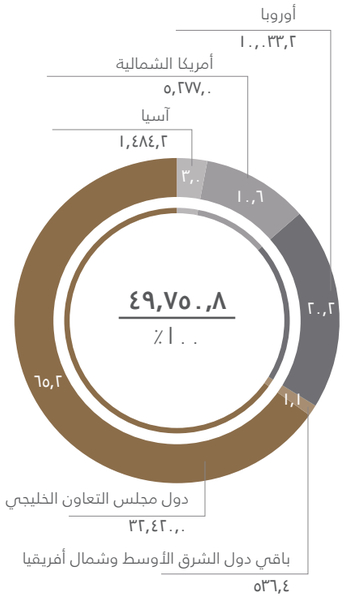

التوزيع الجغرافي للودائع

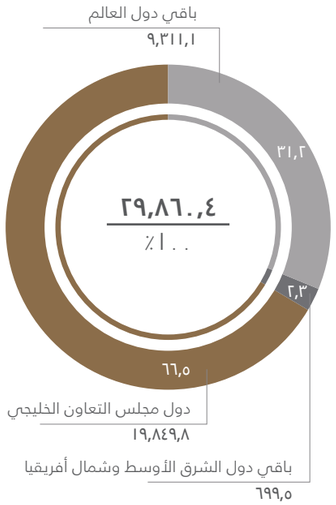

تقرير الحوكمة

منذ تأسيس بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (المشار إليه فيما يلي بـ"البنك") في عام ١٩٧٥م، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي، اللذين تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع أصحاب المصلحة فيه، ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

ممارسات الحوكمة السليمة

منذ تأسيس بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (المشار إليه فيما يلي بـ"البنك") في عام ١٩٧٥م، تم إرساء قواعد ممارسة الحوكمة السليمة في اتفاقية تأسيسه ونظامه الأساسي، اللذين تم توقيعهما آنذاك من قبل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي لتأسيس البنك. وقد أولى البنك منذ تأسيسه أهمية كبرى للحوكمة السليمة باعتبارها عنصراً فعالاً في التعامل العادل مع جميع أصحاب المصلحة فيه، ووسيلة لتحقيق الكفاءة والمصداقية المهنية.

وعلى مر السنين، اعتمد بنك الخليج الدولي تطبيق أفضل ممارسات حوكمة الشركات تدريجياً، مع التزامه بنشر تقرير الحوكمة ضمن تقريره السنوي منذ عام ٢٠٠٣م.

ويعتمد بنك الخليج الدولي حالياً العديد من المعايير والإجراءات التي تعكس أعلى مستويات ممارسات الحوكمة، تشمل اعتماد سياسات متكاملة تُعنى بحوكمة الشركات،السياسات الشاملة للحوكمة؛ وميثاق ولوائح عمل تحدد صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة وأعضاء المجلس وأعضاء اللجان التابعة للمجلس؛ ولائحة قواعد السلوك المهني (قواعد السلوك والأخلاق وتفادي تضارب المصالح) على الموقع الإلكتروني للبنك؛ فضلاً عن إنشاء وحدة مستقلة لإدارة حوكمة الشركات، وإطار عمل المكافآت المتغيرة والذي يتوافق تماماً مع الممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وبعد إصدار مصرف البحرين المركزي متطلبات الإفصاح الجديدة حول الممارسات البيئية والاجتماعية والمؤسسية، أدرجت متطلبات الإبلاغ البيئية والاجتماعية والحوكمة ضمن السياسات ذات الصلة، ومن ضمنها سياسة حوكمة الشركات التي جرى تحديثها وفقاً لذلك.

ويمتلك بنك الخليج الدولي مجموعة من الشركات التابعة التي تشكل المجموعة دولياً (يشار إليها مجتمعة بـ"مجموعة بنك الخليج الدولي"). وبناء على ذلك، اعتمد مجلس الإدارة سياسة حوكمة للشركات التابعة لتحديد إطار الحوكمة التابعة والمبادئ الرئيسة لتعزيز الممارسات السليمة للحوكمة عبر المجموعة. والغرض من هذه السياسة هو إنشاء نظام حوكمة متماسك وشفاف في مجموعة بنك الخليج الدولي لضمان ممارسات الحوكمة السليمة، مع خطوط واضحة للمسؤولية والمساءلة عبر المجموعة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية المعمول بها لكل شركة تابعة بموجب القوانين والأنظمة في الولاية القضائية التي تعمل بها تلك الشركات. ولدى كل شركة من الشركات التابعة مجلس إدارة وهيكل إداري يتوافق مع طبيعة أنشطتها وأعمالها.

تقـريــر الحوكـمــة
تتمة

ممارسات الحوكمة السليمة (تتمة)

وتخضع سياسة الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة وتفويضات اللجان التابعة لها لمراجعة سنوية للتأكد من أنها ما تزال تعكس العمليات الحالية وأفضل الممارسات وأي متطلبات تنظيمية جديدة. وفي فبراير وسبتمبر ٢٠٢٤م، وافق مجلس الإدارة على تحديثات الوثائق ذات الصلة.

ويتم نشر سياسات الحوكمة ذات الصلة بالكامل على الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)، وتعكس مجملها متطلبات الحوكمة الواردة في معايير الضوابط عالية المستوى من دليل قواعد مصرف البحرين المركزي، المجلد الأول ("Volume 1").

وتطبيقاً للمتطلبات المنصوص عليها في دليل قواعد مصرف البحرين المركزي بشأن الإفصاح السنوي لمجلس الإدارة بخصوص توظيف أقارب شاغلي المناصب القيادية بالبنك ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي، أفصح الرئيس التنفيذي لمجلس الإدارة عن عدم وجود صلة قرابة تجمع بين أي من موظفي البنك وشاغلي المناصب القيادية المذكورين خلال العام ٢٠٢٤م.

واعتمد بنك الخليج الدولي الإجراءات التي من شأنها ترسيخ ثقافة الحوكمة المهنية لدى البنك، كما تؤكد هذه الإجراءات على مدى التزام البنك بالشفافية المالية ومبادئ الإنصاف والإفصاح عن المعلومات المالية، وتوفيرها لجميع أصحاب المصلحة بما في ذلك الجهات الرقابية، والعملاء، وشركاء الأعمال، ووكالات التصنيف الائتماني وغيرها من الجهات ذات الصلة.

وفي شهر مارس من كل عام، يعد مجلس الإدارة لاجتماع الجمعية العمومية لمساهميه تقريراً حول الحوكمة في البنك استناداً إلى قواعد مصرف البحرين المركزي.

ويُفصح بنك الخليج الدولي في التقرير السنوي عن المعلومات الإضافية المطلوب الإفصاح عنها بموجب القسم PD-1.3.8 من لائحة الإفصاحات العامة لمصرف البحرين المركزي – المجلد الأول، كما يفصح مجلس الإدارة للسادة المساهمين عن المعلومات المطلوب الإفصاح عنها لهم سنوياً وفقاً للقسم PD-6.1.1 من الدليل الإرشادي.

ولضمان استمرار البنك في الالتزام بقواعد ولوائح الحوكمة المعمول بها، تقوم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت سنوياً بمراجعة تقرير حول التزام البنك بقواعد مصرف البحرين المركزي بما في ذلك وحدة المتطلبات عالية المستوى وقانون الشركات التجارية في مملكة البحرين.

المساهمون

يوضح الجدول التالي بيانات مساهمي البنك، ونسبة ملكية كل منهم:

اسم المساهم	نسبة الملكية
صندوق الاستثمارات العامة المملكة العربية السعودية	٪٩٧,٢٢٦
الهيئة العامة للاستثمار دولة الكويت	٪٠,٧٣٠
شركة قطر القابضة دولة قطر	٪٠,٧٣٠
شركة ممتلكات البحرين القابضة مملكة البحرين	٪٠,٤٣٨
جهاز الاستثمار العُماني سلطنة عمان	٪٠,٤٣٨
وزارة المالية دولة الإمارات العربية المتحدة	٪٠,٤٣٨

الهيكل التنظيمي: القواعد والأدوار

يهدف الهيكل التنظيمي للحوكمة لدى بنك الخليج الدولي إلى تحديد وفصل مسؤوليات ومهام مجلس الإدارة من جهة وصلاحيات الإدارة التنفيذية من جهة أخرى، ويعمل على ضمان تحقيق فصل هذه المسؤوليات:

- وجود مجلس إدارة فعال تم تشكيله وفقاً للمتطلبات ويتولى مسؤولية توجيه البنك والإشراف على أعماله؛ حيث يتلقى من الإدارة التنفيذية المعلومات اللازمة لتمكينه من القيام بمسؤولياته، ومسؤوليات اللجان التابعة له على أكمل وجه. كذلك فإن المجلس يفوض الإدارة بالسلطات والصلاحيات اللازمة لتنفيذ الأعمال اليومية للبنك.
- وجود هيكل إدارة تنفيذية فعال تم تعيينه وفقاً للمتطلبات ويتولى مسؤولية الإدارة اليومية لأعمال البنك، وتنفيذ استراتيجية وسياسة وأعمال الرقابة الداخلية التي يقرها مجلس الإدارة.
- وجود تقسيم واضح بين مهام ومسؤوليات مجلس الإدارة ومهام ومسؤوليات الإدارة التنفيذية من جهة، وبين مهام ومسؤوليات رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي من جهة أخرى.
- وجود نظام صلاحيات ومسؤوليات محددة وموثقة (وكذلك صلاحيات التفويض حسب الأحوال) للإدارة التنفيذية العليا.

ونورد الهيكل التنظيمي وهيكل الحوكمة للبنك في الصفحة رقم ٤٢ من التقرير السنوي.

مجلس الإدارة

بموجب النظام الأساسي للبنك، يجوز أن يتألف مجلس الإدارة من عشرة أعضاء كحد أقصى، يتم تعيينهم أو انتخابهم كل ثلاث سنوات. كما يُمنح كل مساهم يملك ١٠٪ من رأس المال الحق بموجب النظام الأساسي في عضوية المجلس. وللمساهم الذي يمارس هذا الحق كذلك صلاحية إنهاء هذه العضوية واستبدال عضو مجلس الإدارة المعني. ويخضع تعيين الأعضاء للموافقة المسبقة من مصرف البحرين المركزي.

وفي نوفمبر ٢٠٢١م عيّن صندوق الاستثمارات العامة، بصفته مساهماً بنسبة ٩٧,٢٢٦٪، تسعة من أعضاء مجلس الإدارة الحالي لمدة ثلاث سنوات تبدأ في ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م وتنتهي في ٩ نوفمبر ٢٠٢٤م. وخلال اجتماع الجمعية العامة السنوي الذي عقد في ٣١ مارس عام ٢٠٢٢م، عيّن المساهمون عضو مجلس إدارة إضافي تنتهي خدمته في ٩ نوفمبر ٢٠٢٤م. وبناءً على طلب صندوق الاستثمارات العامة، تم تمديد الدورة الحالية لمجلس الإدارة واللجان التابعة له لمدة ستة أشهر تنتهي في ٨ مايو ٢٠٢٥م، وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بالتمديد.

وأبرم البنك اتفاقية تعيين مكتوبة مع كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة تحدد صلاحيات وواجبات ومسؤوليات ونطاق مساءلة أعضاء مجلس الإدارة، إضافةً إلى المسائل الأخرى المتعلقة بتعيينهم، بما في ذلك تحديد فترة العضوية والوقت المتوقع منهم كأعضاء في مجلس الإدارة تخصيصه للبنك، وتحديد مهامهم في لجان المجلس وأتعابهم، ومستحقاتهم المالية والمصاريف التي يتم تغطيتها من قبل البنك، وإمكانية حصولهم على المشورة المهنية المستقلة عند الحاجة.

وكما في نهاية العام ٢٠٢٤، تألف مجلس الإدارة من ١٠ أعضاء، خمسة منهم أعضاء غير تنفيذيين، بما في ذلك الرئيس، وأربعة أعضاء مستقلين، وعضو تنفيذي واحد، يتمتعون مجتمعين بخبرات وقدرات مهنية متنوعة على نطاق واسع. ويمكن الحصول على المزيد من المعلومات عن السير الذاتية لأعضاء المجلس في الصفحات ٣٨-٣٩ من هذا التقرير السنوي.

استقلالية أعضاء مجلس الإدارة

تخضع معايير استقلالية الأعضاء للمراجعة السنوية من قبل مجلس الإدارة. وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، يتألف مجلس الإدارة من ستة أعضاء مصنفين كغير مستقلين وفقاً للأنظمة الرقابية لمصرف البحرين المركزي، فيما تم تصنيف بقية الأعضاء الأربعة كمستقلين (راجع الجدول في الصفحة ٢٩).

مسؤوليات مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية الإشراف على الأداء العام، وتحديد التوجه الاستراتيجي للبنك.

ويقوم مجلس الإدارة أيضاً بتحديد أهداف البنك واعتماد الاستراتيجية العامة ومراجعتها سنوياً، ووضع الهيكل الإداري ومسؤولياته والأنظمة والأدوات الرقابية. ويقوم كذلك بمراقبة أداء الإدارة التنفيذية، ومدى تطبيقها للاستراتيجية المحددة. وكذلك يقوم بمراقبة أي تضارب في المصالح تفادياً لسوء استغلال السلطة في إبرام معاملات مع الأطراف ذات العلاقة. ويتلقى المجلس أيضًا تحديثات دورية من فريق تقنية المعلومات الذي يشرف على البنية التحتية التقنية للمجموعة والمشاريع الرئيسة.

ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤوليـة إعداد التقارير المالية الموحدة بصورة عادلة، التي تعكس الوضع المالي الحقيقي للبنك وفق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. ويتولى مجلس الإدارة كذلك مسؤولية تحديد إطار الرقابة الداخلية حسبما يراه المجلس ضرورياً، التي من شأنها تمكين إعداد البيانات المالية الموحدة دون أخطاء جوهرية نتيجة الاحتيال أو الخطأ المقصود.

كما يقوم المجلس أيضاً بالدعوة لانعقاد اجتماعات الجمعية العامة ويعد جدول الأعمال لهذه الاجتماعات ويضمن المساواة في المعاملة بين جميع المساهمين بمن فيهم أقلية المساهمين.

وأخيراً، يفوض المجلس لإدارة البنك مسؤولية القيام بالإدارة اليومية للبنك وفقاً للسياسات والتوجيهات والقواعد التي يضعها.

وفي إطار التحضير لعقد اجتماعات مجلس الإدارة أو اللجان المنبثقة عنه، يتم تزويد أعضاء المجلس بالتقارير الدورية وجميع المعلومات اللازمة لهذه الاجتماعات مسبقاً، إضافةً إلى المعلومات المحددة التي يطلبها الأعضاء من حين لآخر. كما يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بالتقارير المالية الشهرية وغيرها من التقارير الإدارية الدورية، التي تمكنهم من تقييم أداء البنك وإدارته التنفيذية مقارنةً بالأهداف المعتمدة. ويعقد مجلس الإدارة، وفقا للنظام الأساسي للبنك، ما لا يقل عن أربع اجتماعات سنوياً، مع جواز عقد اجتماعات إضافية إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

خلال اجتماعات المجلس المنعقدة في عام ٢٠٢٤م، امتنع خمسة أعضاء عن التصويت على ست (٦) مقترحات ائتمان واستثمار تم طرحها خلال الاجتماعات، نظراً لارتباطهم المهني بالمقترضين. هذا، ولم تطرح على المجلس أية مسائل جوهرية تتعلق بنشاطات وأعمال البنك.

تقـريـر الحوكـمـة
تتمة

يتضمن الجدول التالي قائمة بأعضاء مجلس الإدارة وسجل حضورهم للاجتماعات خلال عام ٢٠٢٤م:

جدول حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له خلال الفترة من ١ يناير ٢٠٢٤م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م

أعضاء مجلس الإدارة	الجنس	مجلس الإدارة	اللجنة التنفيذية	لجنة التدقيق	لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	لجنة سياسات المخاطر	لجنة الابتكار	لجنة الاستدامة وتغير المناخ	تنفيذي/ غير تنفيذي	مستقل/ غير مستقل
الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل - رئيس مجلس الإدارة	ذكر	(٦) ٦	(٩) ٩				(٤) ٤	(٢) ٢	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ عبد العزيز بن عبد الرحمن الحليسي	ذكر	(٦) ٦	(٩) ٩				(٤) ٤	(٢) .	تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ الدكتور نجم بن عبدالله الزيد*	ذكر	(٦) ٦			(٤) ٤	(٤) ٤			غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	ذكر	(٦) ٦		(٥) ٥			(٤) ٤	(٢) ٢	غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	ذكر	(٦) ٦			(٤) ٣				غير تنفيذي	غير مستقل
السيد فرانك شواب	ذكر	(٦) ٦		(٥) ٥	(٤) ٤		(٤) ٤		غير تنفيذي	مستقل
السيد راجيف كاكار	ذكر	(٦) ٦	(٩) ٨	(٥) ٥					غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ خالد بن عبدالله السويلم	ذكر	(٦) ٦				(٤) ٣			غير تنفيذي	مستقل
الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	ذكر	(٦) ٥	(٩) ٧			(٤) ٢			غير تنفيذي	غير مستقل
الأستاذ نزار الساعي	ذكر	(٦) ٦				(٤) ٤			غير تنفيذي	مستقل

تشير الأرقام الموجودة بين قوسين إلى الحد الأقصى لعدد الاجتماعات خلال العام.

*تم تغيير تصنيف عضوية الدكتور نجم بن عبدالله الزيد إلى عضو غير مستقل نظراً لتعيينه عضواً في لجنة التدقيق التابعة لصندوق الاستثمارات العامة في فبراير ٢٠٢٤م.

لجان مجلس الإدارة

تستمد لجان المجلس صلاحياتها ومسؤولياتها من المجلس. وترد تفاصيل عضوية اللجان وحضورها في الجداول أدناه::

عضوية لجان مجلس الإدارة (١ يناير ٢٠٢٤م – ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م)

لجان مجلس الإدارة	أعضاء اللجنة	مناصب الأعضاء
اللجنة التنفيذية	الدكتور عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي	عضو
	السيد راجيف كاكار	عضو
	الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	عضو
لجنة التدقيق	السيد راجيف كاكار	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	السيد فرانك شواب	عضو
	الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن	عضو
لجنة سياسات المخاطر	الدكتور نجم بن عبدالله الزيد	رئيس
	الأستاذ خالد بن عبدالله السويلم	عضو
	الأستاذ فهد بن عبدالجليل آل سيف	عضو
	الأستاذ نزار الساعي	عضو
لجنة الابتكار	السيد فرانك شواب	رئيس
	الدكتور عبدالله بن محمد الزامل	عضو
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبد الرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	الأستاذ نزار الساعي	عضو
	الأستاذ جمال الكشي*	عضو
لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية	الأستاذ عبدالله بن محمد الزامل	رئيس
	الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي	عضو
	الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ	عضو
	السيدة كاثرين غاريت كوكس	عضو

*انتهت عضوية الأستاذ جمال الكشي في ٢٨ فبراير ٢٠٢٤م.

اجتماعات المجلس ولجانه خلال عام ٢٠٢٤م

نوع الاجتماع	تاريخ الاجتماع
مجلس الإدارة	١. ٧ مارس ٢٠٢٤م ٢. ١٠ مايو ٢٠٢٤م ٣. ١ أغسطس ٢٠٢٤م ٤. ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٤م ٥. ٧ نوفمبر ٢٠٢٤م ٦. ١٢ ديسمبر ٢٠٢٤م
اللجنة التنفيذية	١. ١٢ فبراير ٢٠٢٤م ٢. ٧ مارس ٢٠٢٤م ٣. ١٥ أبريل ٢٠٢٤م ٤. ١٠ مايو ٢٠٢٤م ٥. ١ أغسطس ٢٠٢٤م ٦. ١٨ سبتمبر ٢٠٢٤م ٧. ٧ نوفمبر ٢٠٢٤م ٨. ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤م ٩. ٢٢ ديسمبر ٢٠٢٤م
لجنة التدقيق	١. ١٨ فبراير ٢٠٢٤م ٢. ٦ مايو ٢٠٢٤م ٣. ٣٠ يوليو ٢٠٢٤م ٤. ٥ نوفمبر ٢٠٢٤م ٥. ١٠ ديسمبر ٢٠٢٤م
لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت	١. ١٥ يناير ٢٠٢٤م ٢. ٢١ فبراير ٢٠٢٤م ٣. ٢١ مارس ٢٠٢٤م ٤. ١١ ديسمبر ٢٠٢٤م
لجنة سياسات المخاطر	١. ٢٠ فبراير ٢٠٢٤م ٢. ٧ مايو ٢٠٢٤م ٣. ٨ أغسطس ٢٠٢٤م ٤. ٣ نوفمبر ٢٠٢٤م
لجنة الابتكار	١. ٢٦ فبراير ٢٠٢٤م ٢. ٧ مايو ٢٠٢٤م ٣. ٢٩ يوليو ٢٠٢٤م ٤. ٣ نوفمبر ٢٠٢٤م
لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية	١. ١٣ مايو ٢٠٢٤م ٢. ١١ نوفمبر ٢٠٢٤م

تقـريـر الحوكـمـة
تتمة

اللجنة التنفيذية

تشمل صلاحيات اللجنة التنفيذية، من بين أمور أخرى، ما يلي:

١. مساعدة مجلس الإدارة في وضع السياسات التنفيذية للبنك ومتابعة تنفيذها.

٢. تقديم المساعدة لمجلس الإدارة في مراجعة وتقييم وتقديم التوصيات إلى المجلس بشأن الأمور الاستراتيجية للبنك، أو بشأن التطورات المهمة في توجهات وأهداف البنك الاستراتيجية.

٣. الموافقة على مبالغ الائتمان التي تتجاوز صلاحيات الرئيس التنفيذي للبنك، وذلك ضمن الحدود الموافق عليها من مجلس الإدارة.

٤. تنفيذ المهام الإضافية التي يكلفها بها مجلس الإدارة.

٥. ممارسة صلاحيات مجلس الإدارة في الشؤون التي لم يصدر فيها المجلس توجيهات محددة خلال الظروف الطارئة التي يتعذر فيها عقد اجتماع مجلس الإدارة، وذلك وفق القوانين ذات الصلة واتفاقية التأسيس والنظام الأساسي للبنك. ولمجلس الإدارة بالإجماع القيام بتغيير أو تعديل أي من قرارات اللجنة التنفيذية التي يتم اتخاذها بشأن هذه الأمور.

وفي جميع الأحوال، يتعين على أعضاء اللجنة التنفيذية ممارسة مهامهم، واتخاذ القرارات وفقاً لتقديرهم على نحو يكفل حفظ مصالح البنك ومساهميه.

وتتلقى اللجنة التنفيذية تقارير من اللجان التوجيهية المفوضة من قبل مجلس الإدارة، والمكلفة بالإشراف على المسائل المتعلقة بالتوجه الاستراتيجي المستقبلي للبنك وأجندة التحول.

لجنة التدقيق

يتمثل دور لجنة التدقيق في مساعدة مجلس الإدارة في الإشراف على: (١) دقة التقارير الخاصة بالبيانات المالية ربع السنوية والسنوية للبنك (٢) الالتزام بالأنظمة والقوانين وقواعد الحوكمة الرشيدة (٣) نظم الرقابة الداخلية (٤) التحقق من مؤهلات واستقلالية المدققين الداخليين والخارجيين ومراقبة أدائهم (٥) إجراء عمليات التدقيق المستقلة وعمليات التفتيش التنظيمية (٦) مراجعة سياسات وعمليات الالتزام والتدقيق والمحاسبة وإعداد التقارير المالية في البنك (٧) مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية والالتزام والتأكد من أن الإدارة العليا تتخذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب لمعالجة أي نقاط ضعف في الرقابة وعدم الامتثال للسياسات والقوانين واللوائح وغيرها من المشكلات التي يحددها المدققون ومسؤول الالتزام ووظائف الرقابة الأخرى.

تتضمن لائحة صلاحيات اللجنة تفاصيل إضافية بشأن المسؤوليات المتعلقة بالبيانات المالية والضوابط الداخلية والتدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية وتقارير الالتزام بالأنظمة والشكاوى/الإبلاغ عن المخالفات. ويخضع رئيس التدقيق للمجموعة ورئيس الالتزام للمجموعة عملياً لإشراف لجنة التدقيق ويتبعان الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. في الشؤون الإدارية.

لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تساند لجنة سياسات المخاطر مجلس الإدارة في القيام بمسؤولياته الإشرافية فيما يتعلق بالضوابط المتبعة لضمان الالتزام بحدود المخاطر التي يحددها البنك، والحدود التي يمارسها من خلالها أنشطته. وتعمل اللجنة بصورة مستمرة على:

١. ضمان قيام البنك بصياغة واعتماد سياسات لإدارة المخاطر الجوهرية والموافقة عليها.

٢. استلام ومراجعة ومناقشة وتقديم التوصيات لمجلس الإدارة بشأن المقترحات بتعديل حدود المخاطر المسموح بها.

٣. مراقبة ما إذا كانت الإدارة تحافظ على ثقافة تشجع وتكافئ مناقشة المخاطر المحتملة والإبلاغ عنها وإدارتها بفاعلية.

٤. التأكد من أن المهام والمسؤوليات المتعلقة بإدارة المخاطر محددة بوضوح، مع تحمل رؤساء الأقسام و/أو رؤساء الأقسام للمجموعة للمسؤولية المباشرة. وكذلك التأكد من استقلالية مسؤولي إدارات المخاطر والرقابة عن أنشطة تطوير أعمال البنك.

٥. ضمان قيام الإدارة بإبلاغ اللجنة عن أي استثناء أو تجاوز ملحوظ لحدود المخاطر المسموح بها، وذلك ليتسنى للجنة الاطلاع عليها وأخذ العلم بها.

٦. التأكد من قيام الإدارة بإخطار اللجنة دورياً بجميع المخاطر الجوهرية التي قد تواجه أعمال البنك، والتأكد من رضاها عن الإجراءات التي تتخذها الإدارة لمعالجتها.

٧. مراجعة حدود المخاطر المسموح بها والمخاطر التي قد يتعرض لها البنك نتيجة لأنشطته، ويتضمن هذا (على سبيل المثال لا الحصر) الآتي:

- استلام ومراجعة تقارير الانكشاف للمخاطر الائتمانية بناءً على النطاق الجغرافي، والتصنيف الائتماني، والقطاع/التركيز، والقروض المتعثرة وكذلك تقارير اختبار التحمّل.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن السيولة ومخاطر السوق، بما في ذلك اختبارات التحمل ذات الصلة واختبار خطة التمويل الطارئ.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن إدارة المخاطر التشغيلية وإدارة المخاطر غير المالية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن مخاطر أمن المعلومات.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن المخاطر الاستراتيجية.
- استلام ومراجعة التقارير بشأن أية مخاطر أخرى، مثل مخاطر الاحتيال ومخاطر تقنية المعلومات وغيرها.

لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت

الهدف الرئيس لهذه اللجنة هو مساعدة مجلس الإدارة على ضمان الحفاظ على تقديم مستويات أجور ومكافآت تنافسية حتى يتمكن البنك من الاستمرار في استقطاب، والمحافظة على الكوادر ذات الكفاءة وتشجيعها، من أجل تنفيذ استراتيجية البنك وتحقيق أهدافه. وتشمل مسؤوليات اللجنة دون حصر، كما هو مبين في لائحة مهام عمل اللجنة، ما يلي:

شؤون التعيين

١. تقييم المهارات والقدرات المطلوبة لإدارة البنك ومدى توفر المهارات المطلوبة في الإدارة العليا.

٢. وضع الإجراءات اللازمة لمراجعة أداء أعضاء الإدارة التنفيذية والإدارة العليا فرادى ومجتمعين. إخضاع الإدارة العليا لتقييم أداء سنوي وتوثيق مثل هذه التقييمات لتكون تحت إشراف المجلس. الحصول على تعليقات بشأن تقييم الأداء لرئيس المخاطر ورئيس التدقيق الداخلي ورئيس وحدة الالتزام ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي ومسؤول الشريعة المعين من قبل لجنة المجلس المسؤولة عن الإشراف على هذه الأدوار.

٣. وضع إجراءات تحديد المرشحين المناسبين لشغل المناصب الإدارية العليا، والتصديق على تعيين هؤلاء المرشحين لشغل هذه المناصب.

٤. وضع خطة للتعاقب في الإدارة التنفيذية لضمان تحقيق التوازن المناسب في المهارات والخبرات في البنك. تقديم توصيات للمجلس بشأن خطط التعاقب الملائمة لحاملي المناصب التنفيذية ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي.

٥. الإشراف على سياسات الموارد البشرية المتعلقة بالتوظيف والاحتفاظ بالموظفين وقياس الأداء والفصل بين الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية.

٦. المراجعة والإشراف على تنفيذ وتطبيق لائحة القواعد السلوكية الخاصة بالبنك.

شؤون المكافآت

مراجعة وتقديم التوصيات إلى مجلس الإدارة بشأن ما يلي:

١. مراجعة سياسات المكافآت لحاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي "Approved Persons" والمتحملين للمخاطر المادية"Material Risk-takers"، والتي يتم اعتمادها من قبل المساهمين وأن تكون متسقة مع القيم المؤسسية واستراتيجية البنك.

٢. الموافقة على نظام المكافآت والإشراف على تنفيذه ومراجعته للتأكد من أن النظام يعمل على النحو المنشود ويتضمن ضوابط فعالة، بما في ذلك الاختبار الخلفي واختبار الاجهاد لسياسة المكافآت. وينبغي مراجعة النظام بانتظام للتأكد من امتثاله للوائح والسياسات الداخلية وإجراءات البنك. وعلاوة على ذلك، يجب مراجعة نتائج المكافآت وقياسات المخاطر ونتائج المخاطر بشكل دوري للتأكد من اتساقها مع إطار تحمل المخاطر المعتمد"Risk Appetite" من قبل مجلس الإدارة.

٣. الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ الممنوحة لحاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي "Approved Persons" والمتحملين للمخاطر المادية "Material Risk-takers" وكذلك إجمالي المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما في ذلك الرواتب والأتعاب والمصروفات والمكافآت السنوية ومزايا الموظفين الأخرى.

٤. التأكد من توافق المكافآت مع كافة أنواع المخاطر ومن أن نظام المكافآت يأخذ في الاعتبار الموظفين الذين يحققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكنهم يتحملون قدراً مختلفاً من المخاطر نيابة عن البنك.

٥. التأكد من أن المكافآت المتغيرة تشكل جزءاً كبيراً من إجمالي أجور الأشخاص المتحملين للمخاطر المادية.

٦. مراجعة نتائج اختبارات التحمل والاختبارات الخلفية قبل اعتماد إجمالي المكافآت المتغيرة التي يتم توزيعها مع الأخذ في الاعتبار إجمالي المكافآت بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصروفات والمكافآت السنوية ومزايا الموظفين الأخرى.

٧. تمحيص الممارسات التي يتم من خلالها سداد المكافآت مقابل الإيرادات المستقبلية المحتملة التي ما يزال توقيتها واحتمالها غير مؤكدين من خلال المؤشرات الرئيسة الكمية والنوعية. ويتعين على اللجنة مناقشة الإيرادات التي لا يمكن تحقيقها أو التي تظل احتمالية تحقيقها غير مؤكدة عند حلول موعد سداد هذه المكافآت.

٨. التأكد من أنه بالنسبة لحاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي في كل من إدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، والعمليات، والرقابة المالية، والموارد البشرية، وتقنية المعلومات، والشؤون القانونية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والالتزام، يجب أن تمثل المكافآت الثابتة القدر الأكبر من مزيج المكافآت الثابتة والمتغيرة لهؤلاء الموظفين.

٩. التأكد من وجود آليات التزام مناسبة لضمان التزام الموظفين بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصية أو التأمين المتعلق بالمكافآت والمسؤوليات لتقويض آثار مواءمة المخاطر المضمنة في ترتيبات أجورهم.

١٠. التأكد من استناد تقييم أداء ومكافآت الإدارة العليا والموظفين، من بين عوامل أخرى، إلى التزامهم بجميع القوانين واللوائح ذات الصلة ومتطلبات قواعد مصرف البحرين المركزي ، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوارد في الدليل الإرشادي الصادر عن مصرف البحرين المركزي المنظم للجرائم المالية..

١١. التأكد من الإفصاح عن المكافآت لمساهمي البنك وفقاً للقسم PD-6.1 وفي التقرير السنوي وفقاً للقسم PD-1.3.8 (وحدة الإفصاح العلني) للمجلد الأول من قواعد مصرف البحرين المركزي (بصيغتها المعدلة من وقت إلى آخر).

شؤون الحوكمة

١. الإشراف على تطوير ومراجعة سياسات الحوكمة.

٢. مراقبة التزام البنك بالمتطلبات الرقابية المتعلقة بالحوكمة.

٣. مراجعة مهام وتقييم لوائح أداء عمل المجلس ولجانه والتوصية إلى المجلس بالتحديثات الضرورية لتحسين نظام ومهام عمل المجلس ولجانه.

٤. مراجعة تصنيف أعضاء مجلس الإدارة والبيانات الصادرة عن أعضاء المجلس وأعضاء الإدارة العليا بشأن أنشطتهم ومصالحهم الخارجية للتحقق مما إذا كان هناك أي تضارب في المصالح واتخاذ الخطوات المناسبة حيالها.

٥. الإشراف على النشاطات التدريبية للحوكمة الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.

٦. الإشراف على إعداد التقارير العامة للبنك بشأن مسائل الحوكمة.

٧. تقييم الهيكل القائم للمجلس واللجان وحجمه وتكوينه على أساس سنوي.

تقـريــر الحوكـمــة
تتمة

لجنة الابتكار

هي لجنة أسست لغرض خاص وتقع خارج إدارة اللجان المطلوب تشكيلها بموجب المتطلبات الرقابية وتعمل على مساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته من خلال الإشراف على إمكانيات البنك وتوجهه الاستراتيجي في مسائل التقنية والابتكار، بما في ذلك الاستثمار في البحث والتطوير وغيرها من المبادرات التقنية. وتشمل مسؤوليات اللجنة ما يلي:

١. مساندة مجلس الإدارة في أداء مسؤولياته الرقابية المتعلقة بمسائل التقنية المالية وأنظمة التقنية المالية والابتكار.
٢. مراجعة الابتكارات والاتجاهات الناشئة في التقنية المالية من أجل التطبيق المحتمل لها في البنك.
٣. الإشراف على مراجعة الإدارة واختيارها وتطويرها وتنفيذها للمواضيع والحلول المبتكرة بما يتماشى مع الأولويات الاستراتيجية للبنك.
٤. تحديد الفرص التي تخلق قيمة وتُحدث فرقاً للعملاء فيما يتعلق بالخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك عبر مختلف وحدات أعماله.
٥. تعزيز الوعي بالتحديات والفرص التي تطرحها التغيرات السريعة في المشهد الرقمي.

لجنة الاستدامة والتغييرات المناخية

هذه لجنة ذات غرض خاص لا تتطلبها الأنظمة. تلعب اللجنة دوراً استشارياً في تصميم وتنفيذ استراتيجية الاستدامة وتغير المناخ لبنك الخليج الدولي، والتي تشمل القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة. تقدم اللجنة المشورة إلى مجلس الإدارة بشأن تطور الاستراتيجيات وتشجع الإدارة التنفيذية على دمج مخاطر وفرص الاستدامة وتغير المناخ بشكل فعال في أعمال البنك والمجموعة.

واللجنة مسؤولة عن:

- إطار الاستدامة لبنك الخليج الدولي
- إطار التمويل المستدام وتمويل التحول لبنك الخليج الدولي وأطر وسياسات الاستدامة الأخرى ذات الصلة
- أهداف الاستدامة ورصد المقاييس المرتبطة بها

تقييم مجلس الإدارة

تقتضي لائحة مهام عمل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت، وسياسة حوكمة الشركات وكذلك ميثاق مجلس الإدارة، قيام المجلس بإجراء تقييم لأدائه وأداء اللجان التابعة له وأداء أعضاء المجلس كل على حده مرة واحدة سنوياً على الأقل.

وقد قام المجلس بمراجعة تقارير مستقلة بشأن الأداء من جميع اللجان التابعة له، إضافة إلى تقرير بشأن أدائه، لتقييم الأنشطة الرئيسة خلال العام ومقارنتها بلوائح المهام. فضلاً عن ذلك، يتم تقييم أداء أعضاء المجلس استناداً لمعايير تقييم يمكن قياسها، والتقييمات الذاتية التي يجريها الأعضاء، مع تقييم رئيس مجلس الإدارة بهذا الخصوص. هذا ويتم تزويد المساهمين بتقرير عن تقييم أداء المجلس الذي يجري سنوياً خلال اجتماع الجمعية العامة.

هيئة الرقابة الشرعية

شكل مجلس إدارة بنك الخليج الدولي هيئة للرقابة الشرعية في عام ٢٠١٢م، ومن ثم أعاد تشكيل الهيئة في ٢٠٢١م لمدة تستمر ثلاث سنوات، ومن ثم تمديدها في عام ٢٠٢٤م لمدة سنتين (تنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥م). وقد صادق المساهمون على تشكيل الهيئة في ٣١ مارس ٢٠٢٤م.

هيئة الرقابة الشرعية هي هيئة مستقلة مكونة من علماء شريعة موقرين، وتتولى مسؤولية توجيه ومراجعة الأنشطة المصرفية الإسلامية للبنك والإشراف عليها للتأكد من أنها تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وتعد هيئة الرقابة الشرعية مسؤولة بشكل أساسي عن:

- الإشراف الشرعي على الأعمال والأنشطة الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
- تحديد المعايير الشرعية اللازمة بخصوص الأنشطة الإسلامية لبنك الخليج الدولي.
- إصدار القرارات الشرعية لتمكين البنك من الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية.
- التأكد من أن سياسات وإجراءات البنك الشرعية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- تقديم الفتاوى والموافقات والتوصيات بشأن المنتجات والخدمات الإسلامية لبنك الخليج الدولي قبل تقديمها للعملاء.

خلال عام ٢٠٢٤م، مارست هيئة الرقابة الشرعية مهامها الرقابية من خلال مراجعة ومناقشة الأنشطة المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتأكد من أن جميع الأنشطة تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

وقامت هيئة الرقابة الشرعية بواجباتها بشكل مستقل وبدعم وتعاون من الإدارة العليا ومجلس الإدارة. وتلقت الهيئة المساعدة المطلوبة للوصول إلى الوثائق والبيانات الإسلامية، كما قامت بمراجعة ومناقشة التعديلات اللازمة والمتطلبات الشرعية لإصدار قرارات شرعية موضوعية. وبعد المراجعة المُرضية، أصدرت هيئة الرقابة الشرعية تقرير الالتزام الشرعي لعام ٢٠٢٤م، مؤكدة، من بين أمور أخرى، أن جميع العقود والمعاملات والصفقات الإسلامية لبنك الخليج الدولي قد تم تنفيذها وفقاً لقواعد ومبادئ الشريعة الإسلامية.

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

اسم العضو	منصب العضو
فضيلة الشيخ محمد علي القري	الرئيس
فضيلة الشيخ نظام يعقوبي	عضو تنفيذي
فضيلة الشيخ أسامة بحر	عضو

اجتماعات هيئة الرقابة الشرعية خلال ٢٠٢٤م

عقدت هيئة الرقابة الشرعية أربع اجتماعات فصلية عام ٢٠٢٤م، ويبين الجدول التالي الحضور والتواريخ:

عضو هيئة الرقابة الشرعية	١ مارس	٤ يونيو	٨ سبتمبر	٨ ديسمبر
الشيخ محمد علي القري	✓	✓	✓	✓
الشيخ نظام يعقوبي	✓	✓	✓	✓
الشيخ أسامة بحر	✓	✓	✓	✓

مكافآت هيئة الرقابة الشرعية

تم تحديد المكافآت الحالية لهيئة الرقابة الشرعية بموجب قرارات مجلس الإدارة الصادرة في ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م و ٢٩ يوليو ٢٠٢٢م. بلغ مجموع المكافآت المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية للعام ٢٠٢٤م كما في الجدول التالي:

الأتعاب المهنية	٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي
أتعاب الاجتماعات	٦,٠٠٠ دولار أمريكي
المجموع *	٨١,٠٠٠ دولار أمريكي

*شامل الضريبة

الإعداد والتدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة

تتم إحاطة مجلس الإدارة واللجان التابعة له بآخر المستجدات والتطورات في المجال التنظيمي والرقابي وغيرها من المجالات التي تقع في نطاق مسؤولياتهم بصورة دورية. ويولي المجلس أيضاً أهمية بالغة لتوفير فرص التدريب والتطوير لأعضائه. وفي هذا السياق فقد أصدر المجلس قراراً لتشجيع الأعضاء على الحصول على التدريب الذي يرونه ضرورياً، وذلك على نفقة البنك، كما يتم إطلاع الأعضاء باستمرار على فرص التدريب المتوفرة.

واعتمدت لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت برنامجاً تدريبياً لمجلس الإدارة لعام ٢٠٢٤م والذي تم تنفيذه على مدار العام. وتمثل جلسات التدريب الافتراضية هذه، التي يقدمها مقدمو خدمات عالميون، منهجاً للقيادة الفكرية يهدف إلى تحقيق تأثير ملموس.

وتم تقديم البرنامج من قبل مقدمي تدريب محليين وعالميين وغطى موضوعات تتعلق بتحقيق التميز المستدام، والريادة في بناء ثقافة الأداء العالي، وتوظيف الذكاء الاصطناعي في الخدمات المالية، والمنظور الإجرائي حول التنفيذ الاستراتيجي لإدارة المخاطر التشغيلية؛ وإتقان التحول الرقمي؛ ومنع الاحتيال والتعاون في العصر الرقمي.

وإضافة إلى هذا البرنامج، عقد البنك ندوة حصرية عبر الإنترنت لمنتدى بنك الخليج الدولي التنفيذي قدمها ديفيد روبنشتاين. وكانت الندوة تحت عنوان "استكشاف عصر عدم اليقين"، وتناولت موضوعات عديدة بما في ذلك العولمة، والتجزئة الجيواقتصادية، ومشهد الاستثمار العالمي. كما حضر مجلس الإدارة جلسة توعية حول مكافحة غسل الأموال خلال عام ٢٠٢٤م بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

الإدارة العليا

يتولى فريق الإدارة العليا مسؤولية إدارة أعمال البنك اليومية وفقاً للصلاحيات المفوضة إليه من قبل مجلس الإدارة، ويرأس هذه الإدارة الأستاذ عبدالعزيز الحليسي، الرئيس التنفيذي للمجموعة، والأستاذة سارة عبدالهادي، الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.، التي تولت منصبها الجديد خلفًا للأستاذ جمال الكشي في ٣ مارس ٢٠٢٤م، يساندهما أعضاء في فريق الإدارة العليا وسكرتير مجلس الإدارة. وتظهر السير الذاتية للمديرين التنفيذيين على الصفحات ٤٠-٤١ من هذا التقرير السنوي.

وتقوم اللجان الإدارية المؤلفة من فريق الإدارة العليا التالي بيانها بمساعدة مكتب الرئيس التنفيذي في إدارة البنك:

١. مجلس الإدارة لمجموعة بنك الخليج الدولي
٢. لجنة الإدارة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
٣. لجنة الأصول والمطلوبات للمجموعة
٤. لجنة إدارة المخاطر للمجموعة
٥. لجنة إدارة أمن المعلومات
٦. لجنة المخاطر التشغيلية والضوابط الداخلية للمجموعة
٧. لجنة ائتمان وحدة الأصول الخاصة
٨. مجلس الاستدامة لمجموعة بنك الخليج الدولي

أما على مستوى الفروع، فقد أنشأ البنك لجاناً إدارية مستقلة التزاماً منه بالمتطلبات التنظيمية المحلية التي تفرضها بعض الولايات القضائية لبعض الفروع المحددة. أما بالنسبة للفروع الأخرى، فتشرف اللجان الإدارية لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. المذكورة أعلاه على المسائل المتعلقة بهذه الفروع لضمان التزامها بالمتطلبات التنظيمية المحلية. وتتألف اللجان الإدارية المستقلة للفروع من:

١. لجنة إدارة فرع بنك الخليج الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة.
٢. لجنة الأصول والخصوم لفرع بنك الخليج الدولي في دولة الإمارات العربية المتحدة.

تستمد هذه اللجان صلاحياتها من مكتب الرئيس التنفيذي، بناءً على الصلاحيات والحدود المفوضة إليها من مجلس الإدارة بموجب سياسة حوكمة الشركات المعتمدة.

وإضافة إلى اللجان المذكورة أعلاه، أنشأ البنك العديد من الهيئات الإدارية والمجالس واللجان التوجيهية غير التنظيمية لدعم الإدارة اليومية للبنك.

يتطلب من الإدارة العليا تطبيق السياسات والوسائل الرقابية الفعالة، التي يقرها مجلس الإدارة في إطار استراتيجية وأهداف البنك التي يضعها المجلس وذلك لإدارة الأعمال اليومية لأنشطة البنك.

تقـريــر الحوكمــة
تتمة

الإدارة العليا (تتمة)

تشمل مسؤوليات فريق الإدارة العليا المساعدة على/المساهمة في:

١. تحديد وتنفيذ الأهداف والتوجهات الاستراتيجية للبنك.
٢. إعداد الميزانية السنوية وخطة العمل للبنك.
٣. ضمان وجود وتنفيذ السياسات العليا الخاصة بمختلف أعمال البنك.
٤. وضع وإدارة الأهداف الخاصة بالمخاطر والعوائد المستهدفة في نطاق السياسة المسموح بها.
٥. تحديد المعايير العامة لتقييم الأداء استناداً إلى مستوى المخاطر المحددة.
٦. مراجعة أداء الأقسام المختلفة استناداً إلى الأهداف الاستراتيجية والميزانية واتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من تنفيذ الاستراتيجية.
٧. التأكد من أن البنك ينفذ جميع أنشطته وفقاً لأعلى المعايير الأخلاقية والالتزام بنص وروح القوانين وبقواعد السلوك المهني.
٨. العمل على جعل البنك مثالاً يحتذى به في الالتزام بأفضل الممارسات المهنية وخدمة العملاء.

كما يتم توجيه نظر مسؤولي الإدارة العليا إلى أن هذه الواجبات تعد إضافة إلى واجباتهم الوظيفية المحددة والأهداف التي وضعت لهم، وتلك المحددة في دليل سياسات البنك وإجراءاته.

ويتم إبلاغ الرؤساء التنفيذيين للمجموعة وكيانات بنك الخليج الدولي والإدارة العليا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية عبر الأقسام بصفة شهرية. ويعتمد الرئيس التنفيذي للكيان المعني بطاقات أداء الأقسام المرفوعة إليه ويراقب تطورها بصفة نصف سنوية، ويتلقى مجلس الإدارة تحديثاً ربع سنوي حول الأولويات الاستراتيجية للمجموعة وبطاقات الأداء المتوازن لكيانات بنك الخليج الدولي.

الأجور والمكافآت

تحدد سياسة إجمالي الأجور والمكافآت بالبنك، التي تشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة البنك تجاه مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والعوامل الرئيسة التي تمت مراعاتها في وضع هذه السياسة.

ويتبع البنك ممارسات المكافآت السليمة المتوافقة مع متطلبات مصرف البحرين المركزي. وقد اعتمد مجلس الإدارة إطار عمل الحوافز ومكوناته وحصل على موافقة المساهمين عليه خلال اجتماع الجمعية العامة في عام ٢٠١٥م.

وتقوم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بمراجعة سياسة المكافآت المتغيرة سنوياً للتأكد من أن هذه السياسة تعمل على النحو المنشود وأنها متوافقة مع القوانين واللوائح والمبادئ والمعايير المعمول بها.

استراتيجية المكافآت

يمكن تلخيص غرض سياسة البنك في الأجور والمكافآت في تقديم مستوى تنافسي من إجمالي الأجور لاستقطاب الموظفين الأكفاء المؤهلين وتحفيزهم والاحتفاظ بهم. وتعتمد سياسة البنك للمكافآت المتغيرة في المقام الأول على الثقافة القائمة لمستوى الأداء التي توائم بين مصالح الموظفين ومصالح مساهمي البنك. وتساهم هذه العناصر في تحقيق الأهداف الموضوعة من خلال التوازن بين المكافآت المقدمة مقابل النتائج المحققة على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. وقد وُضعت هذه الاستراتيجية لهدف مشاركة نجاحات البنك ومواءمة حوافز الموظفين مع إطار المخاطر ونتائج المخاطر.

وتشكل كفاءة الموظفين وطريقة التزامهم على المدى الطويل العاملين الأساسيين لنجاح البنك. ولهذا يسعى البنك إلى استقطاب والاحتفاظ بأفضل الكفاءات والكوادر الملتزمة باستمرار في العمل لدى البنك وتحفيزهم من أجل مصلحة المساهمين على المدى الطويل. وتتألف حزمة المكافآت لدى البنك من العناصر الرئيسة التالية:

- الأجور الثابتة
- المزايا
- مكافآت الأداء السنوية
- خطة المكافآت السنوية المؤجلة
- خطة الحوافز طويلة الأجل

ويضمن إطار الحوكمة القوي والفعال الساري إدارة أعمال البنك وفق معايير واضحة لاستراتيجية وسياسة الأجور والمكافآت لديه، حيث تخضع جميع الشؤون المتعلقة بالأجور والمكافآت والالتزام بالمتطلبات الرقابية لإشراف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة.

وتأخذ سياسة المكافآت لدى البنك بعين الاعتبار دور كل موظف وتحدد التوجيهات بناءً على كون الموظف قادراً على تحمل المخاطر المادية و/أو من حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي نظراً لأهمية دوره في البنك، كما يعد الموظف متحملاً للمخاطر المادية إذا كان يرأس إحدى إدارات الأعمال المهمة، وأي شخص يقع ضمن إدارته ممن لهم أثر ملموس على إطار المخاطر لدى البنك.

وسعياً لضمان المواءمة بين ما يُدفع للموظفين واستراتيجية الأعمال، يقوم بنك الخليج الدولي بتقييم أداء البنك إجمالاً وأداء الأقسام والأفراد مقارنةً بالأهداف المالية وغير المالية السنوية وطويلة المدى، التي تم تلخيصها بما يتماشى مع خطة العمل وعملية إدارة الأداء. ويُراعى في هذا التقييم الالتزام بقيم البنك ومقاييس المخاطر والالتزام، وفي المقام الأول، بالعمل بنزاهة. وبشكل عام، يكون الحكم على هذا الأداء ليس فقط بناء على ما تم تحقيقه على المدى القصير أو الطويل، ولكن أيضاً على كيفية تحقيق ذلك، إذ من شأن هذا العنصر أن يُسهم في استدامة العمل على المدى الطويل.

دور لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت ومحور تركيزها

تشرف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت على جميع سياسات المكافآت المقدمة لموظفي البنك، حيث تعتبر اللجنة هي الجهة الإشرافية والمنظمة لسياسات وممارسات وخطط الأجور. كما تضطلع بوضع سياسة المكافآت المتغيرة ومراجعتها وإحالتها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها. كما أنها مسؤولة عن وضع المبادئ وإطار عمل الحوكمة لجميع قرارات الأجور والتعويضات. وتضمن اللجنة تلقي جميع الأشخاص لمكافآتهم بشكل عادل ومسؤول. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لكي تعكس التغيرات التي تحدث في ممارسات السوق وخطة العمل وحجم المخاطر لدى البنك.

وبلغ إجمالي المكافآت المدفوعة لأعضاء لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت خلال العام على هيئة بدل حضور أربعة (٤) اجتماعات عقدت في العام ٢٠٢٤م [٣ اجتماعات عام ٢٠٢٣م] ٣٣,٠٠٠ دولار أمريكي [٢١,٠٠٠ دولار أمريكي عام ٢٠٢٣م].

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تنطبق مبادئ السياسة الخاصة بالمكافآت على مستوى المجموعة ككل، بينما يتم تطبيق متطلبات التأجيل وإصدار الأدوات غير النقدية للفروع الأجنبية والشركات التابعة للبنك من خلال ما تحدده القوانين والأنظمة المحلية السارية والممارسات المتبعة في السوق.

مكافآت مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافآت مجلس الإدارة من قبل المساهمين بما يتماشى مع النظام الأساسي للبنك، وترتبط المكافآت بالحضور الفعلي للاجتماعات. كما يتم اعتماد هيكل ومستوى مكافآت أعضاء المجلس في اجتماع الجمعية العامة، ويتكون مما يلي:

- أتعاب نظير حضور اجتماعات مجلس الإدارة واللجان التابعة له.
- علاوة تغطية نفقات السفر والإقامة والمعيشة عند حضور اجتماعات المجلس واللجان التابعة له.
- مبلغ ثابت ومحدد مسبقاً يمثل الأتعاب السنوية لأعضاء المجلس.

وخلال عام ٢٠٢٤م، بلغ مجموع الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب. ٢,١ مليون دولار أمريكي [١,٨ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٣م]. وعلى مستوى المجموعة، بلغ إجمالي الأجور والمكافآت المدفوعة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار موظفي الإدارة ٣٨,٢ مليون دولار أمريكي [٣١,٩ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٣م] وتشمل مبلغ ٥,٠ مليون دولار أمريكي [٤,٢ مليون دولار أمريكي في ٢٠٢٣م] دُفعت لأعضاء مجلس الإدارة.

المكافآت المتغيرة للموظفين

المكافآت المتغيرة هي مكافآت تتعلق بالأداء وتتألف أساساً من مكافأة الأداء السنوي وخطة الحوافز طويلة الأجل. وترتبط المكافآت السنوية - باعتبارها جزءاً من المكافآت المتغيرة للموظفين - بتحقيق الأهداف التشغيلية والمالية المحددة كل سنة، والأداء الفردي للموظفين في تحقيق هذه الأهداف ومدى إسهامهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك.

وصممت خطة الحوافز طويلة الأجل بشكل يوائم بين مصالح المساهمين والموظفين الرئيسيين من جهة واستراتيجية البنك طويلة الأجل وأهدافه وأدائه من جهة أخرى، وتتضمن مقاييس تركز على الإجراءات المالية والنمو والاستراتيجية.

واتبع البنك إطار عمل معتمد من قبل مجلس الإدارة لهدف تحقيق الشفافية بين المكافآت المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم إطار العمل على أساس الجمع بين الأداء المالي والعوامل غير المالية الأخرى التي تسهم على قدم المساواة في اعتماد الحزمة المستهدَفة لمكافآت الموظفين، وذلك قبل النظر في تخصيص أي مكافأة للإدارات وللموظفين بشكل فردي. وفي إطار العمل المتبع في تحديد حزمة المكافآت المتغيرة، تهدف لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت إلى موازنة توزيع أرباح البنك بين المساهمين والموظفين.

وتتضمن مقاييس الأداء الرئيسة على مستوى البنك مجموعة من المقاييس قصيرة وطويلة الأجل، التي تشمل المؤشرات الربحية والملاءة المالية والسيولة والنمو. وتضمن عملية إدارة الأداء تحديد الأهداف بالشكل المناسب للإدارات ذات الصلة والموظفين المعنيين.

وفي تحديد مبلغ المكافآت المتغيرة، يبدأ البنك بوضع أهداف محددة ووضع مقياس تصاعدي يمكن مقارنته في السوق وتحديد أهداف العائدات وغير ذلك من مقاييس الأداء النوعية، التي ينتج عنها في نهاية المطاف حزمة تنازلية مستهدفة للمكافآت. ثم يتم تعديل حزمة المكافآت بحيث يتم مراعاة المخاطر من خلال استخدام المقاييس المعدلة حسب المخاطر.

وتقّيم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعناية الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت بناءً على الإيرادات المستقبلية المحتملة التي ما يزال توقيت واحتمالية تحقيقها غير مؤكدين. وتتخذ اللجنة قراراتها بناء على تقييم الوضع المالي للبنك وتطلعاته المستقبلية.

ويتبع البنك إجراءات رسمية وشفافة لتعديل حزمة المكافآت حسب جودة العائدات، ويسعى إلى صرف المكافآت من العائدات المحققة والمستدامة. وعندما لا تكون الأرباح بالمستوى المطلوب، يتم تعديل قاعدة الأرباح وفق تقدير لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

ولكي يحصل البنك على أي تمويل لتوزيع حزمة مكافآت متغيرة، فلا بد أن تتحقق الأهداف المالية. ومن شأن مقاييس الأداء ضمان أن إجمالي المكافآت المتغيرة يتقلص عندما يكون الأداء المالي للبنك ضعيفاً أو سلبياً. كما تخضع حزمة المكافآت المستهدَفة لتعديلات المخاطر بما يتوازى مع إطار عمل الارتباط والتعديل حسب المخاطر، كما وُضِّح أعلاه.

وقد عين البنك Aon McLagan مستشاراً مستقلاً للمكافآت وفق معايير السوق لتقديم المشورة عند الحاجة إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت.

تقـريــر الحوكـمــة
تتمة

مكافآت إدارات الرقابة

يتيح مستوى مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم للبنك بتوظيف ذوي الخبرة والكفاءات العليا في هذه الإدارات. ويكفل البنك أن تكون مكافآت العاملين في إدارات الرقابة والدعم مرجحة في صالح المكافآت الثابتة، وأما المكافآت المتغيرة لهذه الإدارات فتستند إلى تحقيق أهداف وظيفية ولا ترتبط بالأداء المالي لمجال الأعمال الذي يتم مراقبته.

ويساهم نظام إدارة الأداء لدى البنك بالاضطلاع بدور محوري في قياس أداء إدارات الرقابة والدعم على أساس الأهداف الموضوعة لها. وترتكز هذه الأهداف بشكل كبير على العناصر غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، وكذلك بيئة السوق والبيئة الرقابية، فضلاً عن المهام ذات القيمة المضافة الخاصة لكل إدارة.

المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال

ترتبط المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال بشكل رئيس بمدى تحقيقها لأهداف الأداء الأساسية المحدّدة في نظام إدارة الأداء في البنك. وتشمل هذه الأهداف عناصر مالية وغير مالية، منها السيطرة على المخاطر ومدى الالتزام والاعتبارات الأخلاقية، وكذلك بيئة السوق والبيئة التنظيمية.

إطار تقييم المخاطر

يوائم إطار تقييم المخاطر لدى البنك بين المكافآت المتغيرة وحجم المخاطر التي يواجهها البنك، ويضمن أيضاً أن سياسة المكافآت لدى البنك تقلل من قابلية إقدام الموظفين على أخذ مخاطر كبيرة وغير ضرورية. ويراعي البنك تطبيق المقاييس الكمية والنوعية في عملية تقييم المخاطر والتعديلات حسب المخاطر لهدف ضمان أن سياسات المكافآت لدى البنك تتماشى مع مستوى المخاطر المقبولة لديه.

وتأخذ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بعين الاعتبار ما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة منسجمة مع سياسة المخاطر لدى البنك، وتضمن التقييم الدقيق لممارسات المكافآت القائمة على الإيرادات المستقبلية المحتملة، التي تكون ذات توقيت وتحقق غير مضمون وذلك من خلال إطار وعمليات تقييم المخاطر حسب التوقعات المستقبلية والتقييم بأثر رجعي.

وتراعي تعديلات المخاطر جميع أنواع المخاطر بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وكلفة رأس المال. ويقوم البنك بتقييم المخاطر من أجل مراجعة الأداء المالي والتشغيلي في مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر، وذلك قبل توزيع المكافآت المتغيرة. ويتأكد البنك من أن إجمالي المكافآت المتغيرة لا يحد من قدرته على تعزيز قاعدة رأس المال.

ويُراعى في حزمة المكافآت المتغيرة أداء البنك، الذي يُنظر إليه في سياق إطار إدارة المخاطر لدى البنك. وهذا يضمن تشكيل حزمة المكافآت المتغيرة حسب اعتبارات المخاطر والأحداث البارزة على مستوى البنك.

ويؤخذ بعين الاعتبار كامل نطاق المخاطر الحالية والمحتملة عند تحديد حجم حزمة المكافآت المتغيرة وتخصيصها في البنك، ومنها:

- رأس المال المطلوب لدعم المخاطر التي تم تحملها.
- مستوى مخاطر السيولة المتوقع عند أداء الأعمال.
- الاتساق مع توقيت ومدى احتمال تحقق العوائد المستقبلية المحتملة المدرجة ضمن العائدات الحالية.

وتطّلع لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دوماً على أداء البنك في ضوء إطار إدارة المخاطر. وتستخدم لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان المواءمة بين العوائد والمخاطر والمكافآت.

التعديلات حسب المخاطر

يمتلك البنك إطاراً لتقييم المخاطر المستقبلية، وهو تقييم نوعي يدعم اختبار الأداء الفعلي بالنظر إلى المخاطر المحتملة.

ويتم تطبيق إطار تعديلات المخاطر في السنوات التي يتكبد فيها البنك خسائر مادية وينخفض أداؤه المالي، على النحو التالي:

- يكون هناك انخفاض كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة لدى البنك.
- على المستوى الفردي، يمثل الأداء الضعيف للبنك عدم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسة للأفراد، وعليه تنخفض تصنيفات أداء الموظف.
- خفض قيمة الأسهم أو المكافآت المؤجلة.
- التغيرات المحتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي للمكافآت غير المستحقة.
- وأخيراً، إذا كان التأثير النوعي والكمي لأي خسارة كبيراً، يجوز تدارس تعديل أو استرداد المكافآت السابقة.

ويكون للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت - بعد الحصول على موافقة مجلس الإدارة - ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- رفع/خفض التعديل على تقييم المخاطر بأثر رجعي.
- إجراء تأجيلات إضافية أو زيادة مبلغ مكافآت الأسهم.
- الاستعادة من خلال ترتيبات التعديل والاسترداد.

إطار التعديل والاسترداد

من شأن أحكام التعديل والاسترداد الخاصة بالبنك أن تتيح للجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت تحديد - متى كان ذلك ملائماً - ما إذا كان بالإمكان مصادرة أو تعديل العناصر غير المستحقة بموجب الخطة المؤجلة، أو ما إذا كان بالإمكان استرداد المكافآت المتغيرة المقدمة في حالات معينة. والقصد من ذلك هو تمكين البنك من الاستجابة بشكل مناسب عندما تكون عوامل الأداء التي تستند إليها قرارات منح المكافآت تثبت عدم انعكاس الأداء المماثل على المدى الطويل. وتشتمل جميع منح المكافآت المؤجلة على أحكام تُمكن البنك من خفض أو إلغاء مكافآت الموظفين، الذين كان لسلوكهم الفردي تأثير جوهري ضار على البنك خلال عام الأداء المعني. وتنفرد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت دون غيرها باتخاذ قرارات استعادة مكافأة من أي موظف.

من شأن أحكام التعديل والاسترداد السماح للبنك بتحديد - متى كان ذلك ملائماً - إذا كان بالإمكان تعديل/إلغاء العناصر المستحقة/ غير المستحقة في إطار خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة. وفيما يلي بعض الحالات دون حصر:

- وجود أدلة معقولة تثبت سوء تصرف الموظف أو ارتكابه خطأ جوهرياً تسبب في الإضرار بسمعة البنك، أو حيثما تصل تصرفات الموظف إلى حد سوء السلوك أو عدم الكفاءة أو الإهمال.
- تعرض وحدة عمل الموظف لتراجع في الأداء المالي أو حدوث إخفاق جوهري في إدارة المخاطر، أو إعادة صياغة جوهرية للقوائم المالية للبنك.
- تضليل الموظف وبشكل متعمد للسوق و/أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك.
- وجود تدهور كبير في الوضع المالي للبنك أو تكبد إحدى وحدات الأعمال بالبنك خسائر مادية.

ويمكن تنفيذ إجراء الاسترداد إذا كان تعديل النسبة غير المستحقة غير كاف بالنظر إلى طبيعة الحالات وحجمها.

مكونات المكافآت المتغيرة

تتألف المكافآت المتغيرة من المكونات الرئيسة التالية:

النقد المقدم	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
النقد المؤجل	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه نقداً بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات
مكافآت الأسهم المقدمة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه وإصداره على هيئة أسهم فور الانتهاء من عملية تقييم الأداء لكل سنة
الأسهم المؤجلة	جزء من المكافآت المتغيرة يتم منحه ودفعه على هيئة أسهم بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام التعديل. ويتم صرف جميع مكافآت الأسهم لصالح الموظف بعد ستة أشهر (وهي فترة احتفاظ من تاريخ الاستحقاق). ويرتبط عدد مكافآت الأسهم بسعر سهم البنك وفقاً لقواعد برنامج حوافز الأسهم لدى البنك. ويتم صرف الأرباح على هذه الأسهم للموظف جنباً إلى جنب مع الأسهم (أي بعد فترة الاحتفاظ).

المكافآت المؤجلة:

يخضع الموظفون من الدرجة ١٢ وأعلى لتأجيل المكافأة المتغيرة وذلك على النحو التالي:

مكونات المكافآت المتغيرة	تخصيص المكافأة المتغيرة					
	الرئيس التنفيذي والمديرون التنفيذيون وأعلى خمسة موظفين مرتباً من وحدات الأعمال	المناصب العليا (الدرجة 12 وأعلى)	مدة التأجيل	الاحتفاظ	التعديل	الاسترداد
النقد المقدم	٤٠٪	٥٠٪	لا يوجد	-	-	نعم
الأسهم المقدمة	-	١٠٪	لا يوجد	٦ أشهر	نعم	نعم
النقد المؤجل	١٠٪	-	3 سنوات*	-	نعم	نعم
الأسهم المؤجلة	٥٠٪	٤٠٪	3 سنوات*	٦ أشهر	نعم	نعم

* يتم استحقاق النقد و/أو الأسهم المؤجلة بالنسبة والتناسب على مدى ٣ سنوات.

يمكن أن تزيد لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت من تغطية الموظفين الذين يخضعون لترتيبات التأجيل على أن يكون ذلك حسب تقييمها لحجم الأدوار والمخاطر التي يتحملها هؤلاء الموظفون.

تقرير الحوكمة
تتمة

تفاصيل المكافآت المدفوعة

أعضاء مجلس الإدارة

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.		
مليون دولار أمريكي	**٢٠٢٤**	٢٠٢٣
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة (بما في ذلك بدلات الحضور)	**١,٦**	١,٥
مصاريف سفر الأعضاء	**٠,٢**	٠,٢
مصاريف أخرى للأعضاء	**٠,٣**	٠,١
المجموع	**٢,١**	١,٨

مجموعة بنك الخليج الدولي		
مليون دولار أمريكي	**٢٠٢٤**	٢٠٢٣
أتعاب أعضاء مجلس الإدارة	**٤,٣**	٣,٤
مصاريف سفر الأعضاء	**٠,٤**	٠,٦
مصاريف أخرى للأعضاء	**٠,٣**	٠,٢
المجموع	**٥,٠**	٤,٢

الموظفون

		٢٠٢٤م									
		مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة					
						مقدمة		مؤجلة			
ألف دولار أمريكي	**عدد الموظفين**	**نقداً**	**أخرى**	**(نقداً/أسهم)**	**(نقداً/أسهم)**	**نقداً**	**أسهم**	**نقداً**	**أسهم**	**أخرى[1]**	**الإجمالي**
الأشخاص المعتمدون											
- وحدات الأعمال	**٩**	**٥,٣٣٣**	**٣٨١**	**-**	**-**	**٢,١٩٣**	**٣٩**	**٤٩٥**	**٢,٦٣٤**	**٩٠٠**	**١١,٩٧٥**
- الرقابة والدعم	**١٧**	**٥,٣٤١**	**٤١٩**	**-**	**-**	**١,١٣٣**	**٢١٢**	**-**	**٨٤٦**	**١٣٣**	**٨,٠٨٥**
متحملون للمخاطر المادية آخرون	**٢٢**	**٥,٧٨٠**	**٤٧١**	**-**	**-**	**١,٠٦٧**	**١٩٣**	**٢٥**	**٨٩٩**	**-**	**٨,٤٣٦**
موظفون آخرون	**٢٥٤**	**٢٩,١٩٣**	**٦,٢٤١**	**-**	**-**	**٤,١٩٢**	**١٠٧**	**-**	**٤٢٧**	**-**	**٤٠,١٦١**
موظفون في الخارج	**١,١٣٥**	**١٢٩,٠٤١**	**٢٦,٧٤٥**	**-**	**-**	**٣٢,٨٧٥**	**١٠٥**	**-**	**٣,٨٢٣**	**٤٦٧**	**١٩٣,٠٥٥**
المجموع	**١,٤٣٧**	**١٧٤,٦٨٨**	**٣٤,٢٥٧**	**-**	**-**	**٤١,٤٦١**	**٦٥٥**	**٥٢١**	**٨,٦٢٩**	**١,٥٠٠**	**٢٦١,٧١١**

		٢٠٢٣م									
		مكافآت ثابتة		مكافآت ممنوحة عند التوظيف	مكافآت مضمونة	مكافآت متغيرة					
						مقدمة		مؤجلة			
ألف دولار أمريكي	عدد الموظفين	نقداً	أخرى	(نقداً/أسهم)	(نقداً/أسهم)	نقداً	أسهم	نقداً	أسهم	أخرى[1]	الإجمالي
الأشخاص المعتمدون											
- وحدات الأعمال	١٠	٦,٠١٧	٤٠٠	-	-	٢,١٣٢	٤٠	٤٧٩	٢,٥٥٤	-	١١,٦٢١
- الرقابة والدعم	١٦	٤,٨٣٤	٢٧٦	-	-	١,١١٦	٢١٢	-	٨٤٧	-	٧,٢٨٤
متحملون للمخاطر المادية آخرون	٢٢	٥,٧١١	٣٩٤	-	-	١,٠٩٦	١٩٩	٢٥	٩٢٣	-	٨,٣٤٩
موظفون آخرون	٢٥٠	٢٧,٣٩٢	٥,٤٦٥	-	-	٤,٥٣٨	٨٥	-	٣٤١	-	٣٧,٨٢١
موظفون في الخارج	١,٠٨١	١١٨,٠٧٧	٢٠,٠٥٨	-	-	٣١,٨٠٠	١١٢	٨٥	٣,١٠٤	-	١٧٣,٢٣٥
المجموع	١,٣٧٩	١٦٢,٠٣١	٢٦,٥٩٢	-	-	٤٠,٦٨٢	٦٤٨	٥٨٩	٧,٧٦٨	-	٢٣٨,٣١٠

وتشمل تكاليف الموظفين الأخرى المذكورة في القوائم المالية الموحدة التي لم يتم ذكرها في الجدول أعلاه والبالغة ١٠,٠٥ مليون دولار أمريكي [١١,٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٢٣م] تكاليف الموظفين غير المباشرة، مثل التدريب والتوظيف واشتراكات التأمين على الحياة والاختلاف بين نفقات الموظفين المستحقة والمبالغ المدفوعة.

* تشير "أخرى" إلى الحوافز طويلة الأجل غير المستحقة بعد (LTIP).

المحتويات

المكافآت المؤجلة

	٢٠٢٤م				
	نقداً	أسهم		أخرى*	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	**١,٢٥٢**	**٧,١٢٤,٦٧٢**	**٨,٤٠٧**	**-**	**٩,٦٥٩**
المكافآت التي تم منحها	**٥٨٩**	**٥,٢١٢,٤٥٥**	**٦,١٥١**	**١,٠٣٣**	**٧,٧٧٣**
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	**(٦٥٩)**	**(٣,٨١٢,٩٩٦)**	**(٤,٤٩٩)**	**-**	**(٥,١٥٨)**
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
تعديلات الإجراءات المؤسسية	**-**	**-**	**-**	**-**	**-**
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	**-**	**-**	**٥١١**	**-**	**٥١١**
الرصيد الختامي**	**١,١٨٣**	**٨,٥٢٤,١٣١**	**١٠,٥٧٠**	**١,٠٣٣**	**١٢,٧٨٦**

** تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م.

* تشير "أخرى" إلى الحوافز طويلة الأجل غير المستحقة بعد (LTIP).

	٢٠٢٣م				
	نقداً	أسهم		أخرى	المجموع
	ألف دولار أمريكي	العدد	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	١,١٦٠	٦,٩٢٨,٠٤٨	٦,١٥٩	-	٧,٣١٩
المكافآت التي تم منحها	٧٩٠	٥,٦٧٤,٨٥٤	٥,٠٤٥	-	٥,٨٣٥
المكافآت التي تم دفعها/إصدارها	(٦٩٨)	(٣,٧٣٣,٦٤٨)	(٣,٣١٩)	-	(٤,٠١٧)
تعديلات الخدمة والأداء والمخاطر	-	-	-	-	-
تعديلات إجراءات الشركات**	-	(١,٧٤٤,٥٨٢)	(١,٥٥١)	-	(١,٥٥١)
تغييرات في قيمة المكافآت غير المستحقة	-	-	٢,٠٧٣	-	٢,٠٧٣
الرصيد الختامي*	١,٢٥٢	٧,١٢٤,٦٧٢	٨,٤٠٧	-	٩,٦٥٩

* تم تخفيض عدد الأسهم الوهمية غير المكتسبة لتعكس التخفيض بنسبة ٢٠٪ الذي وافقت عليه الجمعية العامة كجزء من إعادة هيكلة حقوق ملكية البنك.

** تم احتساب الرصيد الختامي لقيمة الأسهم بناءً على صافي قيمة الأصول كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣م.

مكافآت نهاية الخدمة

بلغت تكاليف ٣ مكافآت [٢٠٢٣: ثلاث مكافآت] من مكافآت نهاية الخدمة خلال العام ١٤٢,٨٣٨ دولار أمريكي [٢٠٢٣: ١١١,٠٩٥ دولار أمريكي]، منها مبلغ ٦٧,٢٤١ دولار أمريكي [٢٠٢٣: ٦٨,٨٠١ دولار أمريكي] كأعلى مكافأة منحت لموظف واحد.

تقـريــر الحوكـمــة
تتمة

الاستدامة

يلتزم بنك الخليج الدولي بالاستدامة، سواء فيما يتعلق بعروض أعماله أو الطريقة التي يدير بها أعماله. وترتبط الاستدامة (وتشمل العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة) بجميع جوانب العمل في بنك الخليج الدولي تقريباً.

وفي إطار ذلك، كانت المجالات التالية من الأولويات في عام ٢٠٢٤م:

١. **توسيع أنشطة البنك التمويلية المستدامة ودعم العملاء في الأمور المتعلقة بالاستدامة.** وكانت إحدى الأولويات الرئيسة هي إطلاق إطار التمويل المستدام وتمويل التحول، الذي يحدد بوضوح وشفافية كيفية تصنيف بنك الخليج الدولي لأنشطة التمويل المستدام وإدارتها.

٢. **تضمين الاستدامة في طريقة عمل البنك.** ففي إطار اهتمام البنك بالبيئة، كان هناك تركيز خاص على تنفيذ توصيات فريق العمل المعني بالإفصاح المالي المتعلق بالمناخ وإعداد التقارير وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية "IFRS S2". وفي إطار اهتماماته الاجتماعية، أصبح بنك الخليج الدولي من الدول الموقعة على مبادئ التمكين الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة وسعى إلى زيادة نسبة الموظفات في البنك.

٣. **الإبلاغ بشفافية عن أنشطة البنك وتوسيع نطاقها** وآثارها المتعلقة بالاستدامة. أصدر بنك الخليج الدولي تقريره الثالث للاستدامة في عام ٢٠٢٤م بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات لدى مصرف البحرين المركزي. كما قدم أيضاً إفصاحات حول أنشطته المتوافقة مع مبادئ الخدمات المصرفية المسؤولة.

٤. **المشاركة** مع صانعي السياسات بشأن قضايا الاستدامة ذات الصلة، وخصوصاً البنك المركزي السعودي من خلال اللجنة الاستشارية للبنوك السعودية المعنية بالممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية، التي تأسست في عام ٢٠٢٣م، للتركيز على المخاطر والفرص التي تتوفر للقطاع المصرفي السعودي من خلال الاستدامة. وقد تم إنشاء خمس مسارات عمل في إطار هذه اللجنة، وهي المخاطر، والتصنيف، والإفصاح، ومنتجات وحلول الاستدامة، مع تمثيل البنك في أربعة من هذه المسارات الخمس. ومن أبرز ما حققه البنك في عام ٢٠٢٤م في هذا المجال، مشاركته في مؤتمر الأطراف التاسع والعشرين (كوب ٢٩)، وتوقيع اتفاقية تعاون مع شركة سوق الكربون الطوعي في المملكة العربية السعودية لشراء أرصدة الكربون.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الاطلاع على تقرير الاستدامة المنشور على الموقع الإلكتروني لبنك الخليج الدولي.

الاتصال المؤسسي

تنص سياسة الإفصاح العام التي ينتهجها البنك وسياسات الاتصال المؤسسي على أن تكون إفصاحات البنك عادلة وشفافة وشاملة وصادرة في التوقيت المناسب، وتعكس بشكل صحيح طبيعة عمل البنك والتعقيدات والمخاطر التي تنطوي عليها أنشطته. وتشمل وسائل الاتصال الرئيسة للبنك: الموقع الإلكتروني والتقرير السنوي، ووسائل التواصل الاجتماعي، وقنوات الاتصال الداخلية مع الموظفين، والإعلانات والمنشورات في وسائل الإعلام المناسبة.

وتنعكس هذه الشفافية أيضاً من خلال الموقع الإلكتروني للبنك (www.gib.com)، الذي يوفر معلومات شاملة تتضمن نبذة تعريفيه عن البنك ورؤيته ورسالته وقيمه واستراتيجيته وأهدافه وقوائمه المالية وبياناته الإعلامية للسنوات الخمس السابقة.

وتعد المسؤولية الاجتماعية التزاماً مؤسسياً وتشكل جزءاً لا يتجزأ من سعي بنك الخليج الدولي لتحقيق المواطنة الصالحة للشركات. ويواصل البنك متابعة المبادرات التي تدعم مشاريع الخدمات المجتمعية المستدامة، وتساعد على تحسين نوعية حياة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة، ودعم المبادرات البيئية الوطنية، إضافة إلى دعم المشاريع الثقافية والتراثية في المجتمع.

قواعد السلوك المهني

يحتوي الموقع الإلكتروني للبنك أيضاً على قواعد السلوك المهني التي أقرها مجلس الإدارة، وتتضمن قواعد سلوكية محددة تسري على أعضاء مجلس الإدارة وموظفي البنك، وتسعى إلى تعزيز الأداء المهني والأخلاقي ومنع تضارب المصالح. وتهدف لائحة قواعد السلوك المهني في البنك إلى إرشاد الموظفين بشأن أفضل الممارسات التي يجب عليهم اتباعها في تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم تجاه جميع الجهات المعنية بالبنك (المساهمين، والعملاء، والموظفين، والسلطات المعنية، والموردين، وعامة الجمهور، والدول التي يعمل بها البنك) امتثالاً لجميع القوانين والأنظمة ذات الصلة. أما قواعد سلوك مجلس الإدارة فتغطيها سياسة حوكمة الشركة المصادق عليها.

وتتناول قواعد السلوك المهني مجموعة من الشؤون مثل تطبيق القانون والالتزام بأفضل الممارسات المهنية وتحمل المسؤولية والأمانة والعدل والأخلاق، وتجنب تضارب المصالح، والمحافظة على ممتلكات البنك وبياناته، والحفاظ على سرية المعلومات الخاصة بالعملاء وحماية المعلومات الخاصة بالآخرين، والالتزام بالأنظمة الداخلية حول عدم تسريب المعلومات أو الاستفادة منها في الأعمال، ومنع حدوث عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ورفض الرشوة والفساد، وعدم تلقي الهدايا الثمينة وكشف التجاوزات إن حدثت.

ويتم تذكير جميع الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة سنوياً بواجباتهم الواردة ضمن قواعد السلوك المهني وسياسة حوكمة الشركة عبر التواصل معهم من خلال رسالة بريد إلكتروني ترسل لهم مرفق بها نسخة من هذه القواعد باللغتين العربية والإنجليزية، ويطلب من الجميع التوقيع على إقرار باستلامهم نسخة من قواعد السلوك المهني وقراءتها وفهمها والتعهد بالالتزام بما ورد فيها. إضافةً إلى تعهد الموظفين بالإبلاغ عن أي مخالفة تحدث لهذه القواعد في حال شعورهم بذلك، وفق الإجراءات المنظمة لهذه العملية.

علاوة على ذلك، يتوجب على جميع موظفي البنك التوقيع على إقرار سنوي بشأن الإفصاح عن أي وظيفة أخرى أو أي نشاط آخر قد يمارسونه بما يكفل تجنب تضارب المصالح. كما يتم الحصول على تأكيدات ربع سنوية بشأن دقة هذه الإقرارات، لضمان التتبع السليم لتضارب المصالح والمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة. وتوجه هذه الإقرارات إلى إدارة الموارد البشرية بالبنك. وبالمثل، فإنه يتوجب على جميع حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي (بمن فيهم أعضاء مجلس الإدارة) التوقيع على إقرار سنوي مماثل يوجه إلى لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت. ويتم إبلاغ لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت بالمصالح الخارجية لجميع حاملي المناصب ممن يخضع تعيينهم لموافقة مصرف البحرين المركزي على أساس سنوي.

الإفصاحات

يتم نشر التقارير السنوية أيضاً في موقع البنك الإلكتروني، ويمكن الاطلاع على هذه التقارير وما تتضمنه من معلومات من أي مكان في العالم. وتشمل هذه المعلومات تقارير الإدارة حول أعمال البنك والقوائم المالية وتحليلاً لإدارة المخاطر. وتعكس القوائم المالية أحدث المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ذات العلاقة بالتنفيذ خلال سنة الإبلاغ.

وتعكس سياسة الإفصاح التي وافق عليها مجلس الإدارة الالتزام بمتطلبات الركيزة الثالثة من معايير اتفاقية بازل الثالثة وذلك وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي. وتهدف هذه السياسة إلى ضمان شفافية الإفصاح عن المعلومات المالية ومخاطر البنك لجميع الأطراف ذات العلاقة.

الرقابة الداخلية

تتولى الإدارة العليا مسؤولية صياغة وإعداد أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي ومتابعتها ومراقبتها لضمان الأداء الفعال للبنك. ويشمل عمل أنظمة الرقابة الداخلية: صياغة السياسات، والإجراءات، والعمليات، والأنظمة، وإطار المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، وتنفيذها في جميع إدارات وأقسام بنك الخليج الدولي.

ويعد ***مجلس الإدارة*** - بدعم من ***لجنة سياسات المخاطر ولجنة التدقيق*** التابعتين له - مسؤولاً عن ضمان فاعلية الأنظمة والضوابط الداخلية لأعمال بنك الخليج الدولي، ومراقبة المخاطر ذات الصلة.

وتحدد ***لجنة سياسات المخاطر*** التابعة لمجلس الإدارة وتقر سياسات المخاطر (المعتمدة من قبل أعضاء مجلس الإدارة)، وتسعى كذلك إلى تحديد المخاطر الرئيسة التي تواجه المنظمة وإدارتها. وتشرف اللجنة على القابلية على المخاطر الشاملة لدى بنك الخليج الدولي، والمعايير العامة وحدود المخاطر التي يمارس البنك نشاطاته ضمنها، لضمان استجابة الإدارة لهذه المخاطر على النحو والوقت المناسبين.

ولتحقيق ذلك، تكفل لجنة سياسات المخاطر امتلاك البنك إطاراً فعالاً لإدارة المخاطر على نطاق كامل المنظومة، بحيث تتوافق جميع ضوابط المخاطر المتبعة في إدارة وأقسام البنك مع المتطلبات التنظيمية مع مراعاة معايير أفضل الممارسات لإدارة المخاطر في البنوك. ويراعي نهج البنك المستند إلى ***الإطار المؤسسي لإدارة المخاطر*** جميع فئات المخاطر على أساس استباقي، بما في ذلك مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر معدلات الفائدة، ومخاطر السيولة، والمخاطر غير المالية مثل المخاطر الاستراتيجية، ومخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني، ومخاطر نموذج الأعمال، ومخاطر السمعة، ومخاطر التركز، وغيرها. ويتيح هذا الأمر للإدارة التعامل بفاعلية في حال عدم الاستقرار، وأية مخاطر ومجالات متصلة، ويعزز قدرتها على تعزيز القيمة لأصحاب المصلحة. ويشمل ذلك المواءمة بين إقبال البنك على المخاطر واستراتيجيات المخاطر، ما يضمن اتخاذ قرارات مدروسة باستفاضة بشأن الاستجابة للمخاطر، ويساعد على خفض وتيرة وفداحة الخسائر التشغيلية، ويحدد ويساعد في الإدارة الاستباقية للمخاطر المتعددة، ومخاطر المؤسسة، ويهيئ البنك لانتهاز الفرص بشكل استباقي وتحسين فاعلية استغلال رأس المال.

ولضمان فاعلية إطار عمل إدارة المخاطر، تعتمد لجنة سياسات المخاطر على المهام التنفيذية والتوجيهية المناطة بالإدارات المعنية بالرقابة المستقلة وضمان الجودة بالبنك، باستخدام نموذج ***«خطوط الدفاع الثلاثة»*** لإدارة المخاطر لضمان استقلالية الرقابة وفصل المسؤوليات، حيث يدير ***«خط الدفاع الأول»*** الإدارات التي تتعامل مع المخاطر بصورة مباشرة. ويشرف على ***«خط الدفاع الثاني»*** متخصصون في إدارة المخاطر والرقابة المالية وشؤون الالتزام، ويوفر ***«خط الدفاع الثالث»*** تطمينات مستقلة من خلال فرق العمل التابعة لإدارة التدقيق الداخلي وشركات التدقيق الخارجي التي تُعيّن وفقاً للمتطلبات الرقابية. ويتبع بنك الخليج الدولي ***إطار اختبار الضغط المستقبلي*** في جميع الفئات المعرضة للمخاطر لتحديد الأحداث أو التغييرات المحتملة في ظروف السوق التي قد تؤثر سلباً على البنك، ما يساعد في تحديد خطط العمل، بما في ذلك الاستعداد للتمويل في حالات الطوارئ لإجراءات الحد من المخاطر في الوقت المناسب.

ويخضع ***الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة*** مباشرة لإشراف ***لجنة سياسات المخاطر***، بينما يتبع للرئيس التنفيذي للمجموعة في الأمور الإدارية، ما يجعل ***إدارة المخاطر*** وظيفة مستقلة عن الإدارة، قادرة على التنفيذ الفعال لإطار إدارة المخاطر في جميع أجزاء المنظومة، وممارسة رقابة مستقلة دون قيود. ويتم تزويد إدارة المخاطر بالموارد المناسبة والكافية من خلال كادر احترافي يتمتع بالمعرفة والمهارات والخبرات المناسبة.

وتشرف ***لجنة التدقيق*** على فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية في بنك الخليج الدولي، من خلال مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية، وتجتمع مع قسم التدقيق الداخلي والمدقق الخارجي والإدارة لتقييم كفاية وفاعلية أنظمة الرقابة الداخلية والحصول على التأكيدات المعقولة منها بشكل دوري. تتسلم لجنة التدقيق بشكل دوري تقارير بشأن وجود أوجه ضعف أو قصور جسيمين في هيكلة أو تطبيق أية ضوابط داخلية متعلقة بإعداد التقارير المالية التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على قدرة بنك الخليج الدولي على تسجيل القوائم المالية ومعالجتها وتلخيصها. وتتضمن هذه التقارير معلومات بشأن وجود أي احتيال، سوءاً كان مادياً أم لا، يتعلق بالإدارة أو أي موظفين ممن لهم تأثير جوهري على الرقابة الداخلية فيما يتعلق بإعداد التقارير المالية في بنك الخليج الدولي. إضافة إلى ذلك، يعرض رئيس لجنة التدقيق آخر المستجدات للمجلس فيما يتعلق بالمناقشات والقرارات الرئيسة التي تطرقت إليها لجنة التدقيق.

وباعتبارها خط الدفاع الثالث، تقدم ***وحدة التدقيق الداخلي*** تقييماً مستقلاً إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإلى الإدارة فيما يتعلق بفاعلية الرقابة الداخلية، بما في ذلك إجراء مراجعات دورية مستقلة لأنشطة إدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال، من أجل ضمان الالتزام التنظيمي والالتزام بسياسات وإجراءات البنك المعتمدة.

ويتم الإبلاغ عن جميع النتائج المهمة والجوهرية لمراجعات التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة من خلال تقارير الأنشطة ربع السنوية. وتشمل التحديثات وصفاً للثغرات الملحوظة في نظام الرقابة الداخلية وتتبعاً لخطط العمل التصحيحية لمعالجة هذه الثغرات بالشكل المناسب من قبل الإدارة. وتراقب لجنة التدقيق بشكل فعال مدى كفاية وفاعلية النظام للتأكد من تخفيف المخاطر المحددة لحماية مصالح البنك وأصحاب العلاقة.

تقـريــر الحوكـمــة
تتمة

الرقابة الداخلية (تتمة)

وتبذل جميع إدارات وأقسام البنك جهوداً متسقة ومتكاملة لتحسين بيئة الرقابة على مستوى صغار الموظفين من خلال المراجعة المستمرة وتبسيط الإجراءات لمنع وتصحيح أي قصور في الرقابة. ويتم تكليف كل قسم، تحت إشراف الإدارة التنفيذية العليا، بمسؤولية الإشراف على تصحيح أوجه القصور الرقابية التي تحددها الهيئات والجهات الرقابية.

ويعمل ***قسم الالتزام*** بشكل مستقل ويشرف على الامتثال للأنظمة وقضايا مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الرشوة والفساد ووحدة مكافحة الاحتيال. ويعمل القسم بشكل وثيق مع الأقسام الرقابية الأخرى من أجل إنشاء إطار رقابي فعال، ويقدم التأكيدات للجنة التدقيق في مجلس الإدارة من خلال واجباته ومسؤولياته في إطار برامج الالتزام والحوكمة واستشارات الالتزام والرصد والاختبارات والاتصال التنظيمي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والعقوبات ومكافحة الرشوة والفساد ومكافحة الاحتيال التي تحدد أنشطته المخطط لها مثل تنفيذ ومراجعة سياسات وإجراءات محددة، وتقييم مخاطر الالتزام، والتأسيس لثقافة التزام راسخة بين الموظفين، ورفع التقارير ذات الصلة إلى لجنة التدقيق التي تقوم بدورها بتقييم تلك البرامج ووضع التوصيات بشأنها. وفيما يتعلق بالتفويض التنظيمي، يعمل قسم الالتزام بشكل مستقل بصفته خط الدفاع الثاني، مع إمكانية الوصول المباشر إلى مجلس الإدارة، ويضمن تنفيذ جميع اللوائح والقواعد في الوقت المناسب. وبفضل استقلاليته، يتمتع قسم الالتزام بالقدرة على الوصول الكامل وغير المقيد إلى جميع بيانات البنك للقيام بواجباته. ولدى قسم الالتزام خط إبلاغ مباشر مع لجنة التدقيق.

وصُمم نظام الرقابة الداخلية للبنك لتقديم تأكيدات معقولة إلى مجلس الإدارة بشأن إدارة المخاطر لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للبنك. وبغض النظر عن مدى فاعلية تصميمها، إلا أن أي أنظمة رقابة داخلية قد تتضمن بعض العيوب التي ربما أدت إلى عدم الكشف عن جميع أوجه القصور الرقابية. علاوة على ذلك، فإن إسقاط التقييمات الحالية لفاعلية النظام على الفترات المستقبلية تؤدي إلى عدم كفايته بسبب التغيرات في الظروف أو لضرورات الالتزام بالسياسات والإجراءات.

واستناداً إلى نتائج التقييم المستمر لأدوات الرقابة الداخلية الذي أجرته الإدارة خلال العام، تعتقد الإدارة أن نظام الرقابة الداخلية الحالي للبنك مصمم بشكل مناسب ويعمل بفاعلية وتتم مراقبته باستمرار.

ويتم تطبيق عملية ***الرقابة الداخلية*** من خلال مجموعة من الإدارات والأقسام المنفصلة التي تخضع مباشرة للإدارة العليا. وتشمل: إدارة المخاطر، والرقابة المالية، والالتزام. ويساعد هذا النهج المتنوع على الإدارة الفعالة للمخاطر من خلال تحديد وقياس ومراقبة الضوابط من وجهات نظر مختلفة.

ويتبنى بنك الخليج الدولي نهجاً منضبطاً بالنسبة للإقبال على المخاطر، وذلك باتباعه مجموعة شاملة من سياسات وعمليات وضوابط لإدارة المخاطر، وتوظيف الأشخاص المؤهلين المزودين بالمهارات اللازمة، والاستثمار في التقنية والتدريب، وترسيخ ثقافة إدارة المخاطر السليمة على جميع المستويات.

وفيما يتعلق ***بالمخاطر التشغيلية***، طبق بنك الخليج الدولي إطاراً لإدارة المخاطر التشغيلية يشتمل على أدوات من بينها التقييم الذاتي للمخاطر والرقابة، ومؤشرات مخاطر رئيسة، وإطار اختبار متين للرقابة الداخلية الذي يوفر إمكانية التحقق من صحة الضوابط عبر خطي الدفاع الأول والثاني، لضمان الإبلاغ عن المخاطر التشغيلية وإجراءات معالجتها لتفادي تكرارها.

وتوفر هذه الأدوات الفرصة أمام الإدارات لإعادة تقييم، وعند الاقتضاء تعزيز فاعلية الضوابط المتعلقة بنطاق أعمالها. ويتم مراقبة أية أوجه قصور رقابية حددتها الإدارات نتيجة استخدام هذه الأدوات من قبل إدارة المخاطر التشغيلية المستقلة وتديرها لجنة المخاطر التشغيلية والمخاطر غير المالية للبنك ليتم رفعها في نهاية المطاف إلى لجنة سياسات المخاطر التابعة لمجلس الإدارة. كما يتم رفع أية مواضيع جوهرية تتطلب عناية الإدارة العليا إلى لجنة الإدارة في بنك الخليج الدولي.

كما قدم بنك الخليج الدولي إطاراً لإدارة المخاطر غير المالية يتضمن التحديد الاستباقي للمخاطر السابقة والناشئة وتقييماً لأهميتها المادية، على نحو يكمل ويعزز الإطار الشامل لإدارة المخاطر.

ويضمن ***قسم أمن المعلومات*** سلامة معلومات بنك الخليج الدولي ومعلومات عملائه من خلال تأمين البنية التحتية لتقنية المعلومات وأمن المعلومات في البنك وحمايتها من التهديدات الداخلية والخارجية، من خلال تنفيذ نهج «الدفاع في العمق»، أي من خلال اعتماد ضوابط أمنية متعددة المستويات. وتم تصميم نظام إدارة أمن المعلومات الشامل لبنك الخليج الدولي بما يتماشى مع معايير القطاع المالي والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات العالمية، ويتألف من نموذج متكامل من السياسات والأفراد والعمليات والتقنيات، بما في ذلك مركز العمليات الأمنية الذي يعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، وإدارة مخاطر الأمن السيبراني والاحتيال السيبراني، وعمليات إدارة الثغرات الأمنية والحوادث، والاختبارات الدورية لعمليات الاختراق، وعمليات الاختبار والتحسب للأخطار المحتملة وإدارة التهديد السيبراني، وخدمات حماية العلامة التجارية، والخدمات الوقائية والكشفية وحلول تأمين محيط أجهزة المستخدمين النهائيين، وغيرها.

ويحرص بنك الخليج الدولي على تأصيل مبدأ تقييم المخاطر والضوابط الداخلية في برامج التدريب الدورية لموظفيه، وزيادة وعيهم بأهمية تقييم المخاطر، ومسؤوليتهم في الالتزام بالضوابط الداخلية. ورغم أنه لا يمكن استبعاد مخاطر حدوث إخفاقات في الضوابط الداخلية بشكل تام، إلا أن الإدارة تخفف وتدير مثل هذه المخاطر من خلال الحفاظ على البنية التحتية والضوابط والأنظمة والإجراءات المناسبة، وضمان توظيف الأشخاص المدربين والمؤهلين لحماية مصالح بنك الخليج الدولي، وأصحاب المصلحة المرتبطين به.

رأي لجنة التدقيق بشأن الرقابة الداخلية

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤م، تم إبلاغ لجنة التدقيق بمبادرات تعزيز الرقابة الداخلية لبنك الخليج الدولي. وقامت الإدارة بدراسة بعض هذه التوصيات، وبعضها ما يزال قيد الدراسة. إضافةً إلى ذلك، قام المدقق الداخلي بتتبع هذه التوصيات والتحقق منها بشكل مستقل، ويتم تقديم آخر مستجدات تنفيذها إلى لجنة التدقيق بشكل دوري.

وبناءً على التأكيد الوارد من الإدارة بتقديم الحقائق الكاملة والشاملة وجميع المعلومات ذات الصلة على النحو المطلوب منها، فإن لجنة التدقيق ترى أن إدارة البنك قد حافظت على نظام فعال للرقابة الداخلية قادر على تقديم ضمانات معقولة، وأن نتائج عمليات التدقيق، إلى جانب مناقشات اجتماعات لجنة التدقيق، قد قدمت جميعها أسباباً معقولة لصياغة هذا الرأي.

التدقيق الخارجي

في عام ٢٠٢٤م، دفعت المجموعة للمدققين الخارجيين إجمالي ١,٧٩١,٧٣١ دولار أمريكي كأتعاب لخدمات التدقيق والتأكيد.

وقدمت لجنة التدقيق موافقتها المسبقة على جميع الخدمات غير المتعلقة بالتدقيق لكل كيان. ودفعت المجموعة للمدققين الخارجيين مبلغ ٧٨٤,٢٣٣ دولار أمريكي مقابل خدمات غير متعلقة بالتدقيق.

سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات ذات الصلة

إن سياسة البنك بشأن التعامل مع الأطراف ذات العلاقة بالبنك التي اعتمدها مجلس الإدارة تحدد آلية التعامل مع هذه الأطراف. وتبين هذه السياسة الأطراف التي تعتبر مرتبطة بالبنك وفقاً للمعايير التي حددها مصرف البحرين المركزي، كما فرضت حدود التعامل مع هذه الأطراف بما يتوافق مع معايير مصرف البحرين المركزي، مع قيام البنك بتضمين ضوابط إضافية أكثر تشدداً من أنظمة المصرف المركزي. وتوضح هذه السياسة المسؤوليات الداخلية لإبلاغ مصرف البحرين المركزي عن معاملات البنك مع الأطراف ذات العلاقة، والإفصاحات التي يتم تضمينها في القوائم المالية والتقارير السنوية للبنك حول هذه المعاملات، بما يتوافق مع متطلبات الإفصاح المتبعة.

وتم تحديث سياسة التعامل مع الأطراف ذات العلاقة والمعاملات ذات الصلة في عام ٢٠٢٤م لتعكس التعديلات ذات الصلة في وحدة المتطلبات عالية المستوى الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

وإذا تم تقديم قروض إلى أطراف ذات علاقة، تتم الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة. ولن يتعامل البنك مع أي من أعضاء مجلس إدارته بصفة إقراضية. وتجدر الإشارة إلى أن المادة ١٦ من النظام الأساسي تمنع أعضاء مجلس إدارة البنك من أن تكون لهم أي مصلحة - بشكل مباشر أو غير مباشر - في أي عقد يبرم مع البنك. وفي حال وجود مقترحات للتعامل مع شركات ذات علاقة بأي من أعضاء مجلس الإدارة، فإن هذه المقترحات تحال إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها، مع امتناع العضو المعني عن التصويت.

وتخضع جميع القروض الممنوحة لأعضاء الإدارة التنفيذية (بمن فيهم الرئيس التنفيذي ومرؤوسيه المباشرين)، وكذلك جميع موظفي البنك، للسياسات الخاصة بالموظفين. وتتم مراجعة تلك السياسات من قبل لجنة الحوكمة والترشيح والمكافآت التابعة لمجلس الإدارة على الأقل مرة واحدة سنوياً. ويتم رفع جميع المعاملات مع شركات مرتبطة بعضو في الإدارة التنفيذية إلى مجلس الإدارة للموافقة عليها.

المعاملات الجوهرية التي تتطلب موافقة مجلس الإدارة

فوض البنك صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية إلى الرئيس التنفيذي بناءً على جدول تقييم المخاطر. وفي حال تجاوز قيمة أي تسهيلات ائتمانية مقترحة حدود التفويض الممنوحة للرئيس التنفيذي، فإنه يتطلب حينئذ الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية أو مجلس الإدارة على المعاملة.

الالتزام بالأنظمة والقوانين

يحدد إطار الالتزام الذي اعتمده مجلس الإدارة المبادئ والأسس والمنهجيات التي يجب على البنك اتباعها لتقليص خطر عدم الالتزام. ويعكس الإطار مبادئ تعزيز ممارسات الامتثال السليمة في البنك. كما يوضح التزام البنك بالمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها والمعايير المهنية العالية. وبناء على ذلك، تتمثل مهام قسم مراقبة الالتزام في مساندة الإدارة العليا لضمان التزام جميع أنشطة البنك وموظفيه بالقوانين والأنظمة السارية وفقاً للممارسات المهنية السليمة ذات العلاقة بتلك الأنشطة. وتعود المرجعية المباشرة للرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة إلى لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة وإدارياً إلى الرئيس التنفيذي.

إن مخاطر الالتزام هي مخاطر العقوبات القانونية أو التنظيمية، والخسائر المادية أو الأضرار التي تلحق بسمعة البنك نتيجة عدم الالتزام بمتطلبات القوانين السارية والقواعد واللوائح المعمول بها ومعايير وقواعد السلوك المهني في البنك (يشار إليها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها). ويعمل قسم مراقبة الالتزام في المجموعة بصورة مستقلة على تقييم مخاطر الالتزام وتقييم الإدارات ومراقبة التزامها بالقوانين والقواعد واللوائح التنظيمية المعمول بها بالمجموعة، ويشمل ذلك تحديد مخاطر ومشكلات الالتزام من خلال إجراء اختبارات التزام ورصد مستقلة، والإبلاغ عن حالة أنشطة الالتزام في البنك.

وتوضح سياسة الالتزام للمجموعة النهج الذي يتبعه البنك لإدارة مخاطر الالتزام، حيث تبين هذه السياسة متطلبات برنامج الالتزام في المجموعة وتحدد دور ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والإدارات والرقابة والتدقيق الداخلي وخطوط الدفاع الثلاثة الخاصة بإدارة مخاطر الالتزام. وتعمل هذه المتطلبات معاً لتقديم نهج شامل قائم على أساس تقييم المخاطر من أجل تحديد مخاطر الالتزام وإدارتها وتصعيدها بشكل استباقي عبر البنك.

كما تحدد سياسة الالتزام الخاصة بالمجموعة أيضاً متطلبات الإبلاغ عن بيانات مخاطر الالتزام إلى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة أو اللجان المناسبة التابعة لمجلس الإدارة، دعماً لمسؤولية قسم الالتزام في المجموعة في الإشراف المستقل على أنشطة إدارة مخاطر الالتزام في البنك. ويقوم مجلس الإدارة بمراقبة مخاطر الالتزام بصورة أساسية من خلال لجنة التدقيق.

وتأكيداً على حرص الإدارة في تعزيز أهمية الالتزام بالأنظمة والقوانين، يقوم الرئيس التنفيذي سنوياً بمخاطبة جميع الموظفين لتذكيرهم بضرورة الالتزام بجميع القوانين والأنظمة التي تنطبق على أعمال البنك، ويتم ضمان الالتزام المثالي والتمسك الصارم بسلوك يحافظ على قواعد الالتزام من خلال إدراج هذا الأمر كمعيار دائم في التقييم السنوي لأداء الموظفين.

تقـريــر الحوكمــة
تتمة

مكافحة غسل الأموال

تتطابق أنظمة وإجراءات البنك الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب مع القوانين والتشريعات المعمول بها في مملكة البحرين. وتعكس هذه المتطلبات القانونية والرقابية إلى حد كبير توصيات مجموعة العمل المالي (FATF) بشأن مكافحة غسل الأموال. ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على جميع مكاتب البنك وفروعه وشركاته التابعة في جميع المناطق الجغرافية. وتلتزم فروع ومكاتب البنك خارج مملكة البحرين بقوانين وأنظمة الدول التي تعمل بها، ويتم تطبيق إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الأكثر صرامة إذا تفاوتت القوانين المحلية وقوانين مملكة البحرين.

وتهدف النظم والضوابط المتبعة إلى التعامل فقط مع العملاء الذين يمكن تحديد هويتهم وأنشطتهم التجارية بشكلٍ قانوني، وجمع وتسجيل جميع المعلومات الضرورية عنهم، والإبلاغ عن المعاملات المشبوهة. كما تحث هذه النظم على توفير التدريب المستمر للموظفين، وتتم مراجعتها مع المدقق الخارجي للتأكد من فاعليتها. وتمنع إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك التعامل مع البنوك الوهمية. ولضمان الالتزام الفعال بقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مستوى المجموعة ومتابعة تطور القوانين والتشريعات في هذا الشأن، تم إنشاء قسم خاص يتألف من الرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة ومسؤولي الإبلاغ عن الالتزام ومن ينوب عنهم.

إطار عمل الحوكمة - تقرير المدقق الداخلي

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بمراجعة إطار الحوكمة بشكل مستقل منذ العمل بقواعد الحوكمة في عام ٢٠١٠م. ووفقاً لذلك، جرت آخر عملية تدقيق لإطار الحوكمة في ٢٦ مارس ٢٠٢٤م. وقد تم إصدار التقرير بتقدير "مرضي بشكل عام" في ٢ يونيو ٢٠٢٤م. والغرض من هذا التدقيق هو توفير مستوى من الضمان حول عمليات الحوكمة داخل البنك. وشمل نطاق التدقيق مراجعة السياسات والإجراءات والممارسات القائمة التي يتبعها البنك في ضوء قواعد مصرف البحرين المركزي المتضمنة في وحدة المتطلبات عالية المستوى من مجلد التوجيهات.

وأكد تقرير المدقق الداخلي على أن إطار الحوكمة في بنك الخليج الدولي يعمل بفاعلية، وهو بمثابة أداة شاملة للرقابة على المخاطر الناتجة عن الأعمال الحالية للبنك.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ عبداللّه بن محمد الزامل

رئيس مجلس الإدارة منذ ١٠ نوفمبر ٢٠٢١م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٠٩م

يشغل الأستاذ عبداللّه منصب رئيس مجلس إدارة شركة الزامل للاستثمار الصناعي، وشغل قبل ذلك منصب الرئيس التنفيذي للشركة. وكان يشغل فيما سبق منصب نائب رئيس أول شركة مكيفات الزامل، وبدأ حياته المهنية في هذه الشركة كمهندس صناعي.

ويتولى في الوقت الراهن عضوية مجالس إدارة عدة شركات، بما في ذلك الشركة السعودية العالمية للموانئ، وشركة الزامل للحديد القابضة، وشركة الخليج للمواد العازلة، وفُلك البحرية، وبنك الخليج الدولي - السعودية، وشركة جي آي بي كابيتال، كما يتولى عضوية مجلس إدارة شركة الربيعة والنصار والزامل للصناعات الخرسانية، وشركة الزامل البحرية، و إس تي سي (STC) البحرين، وشركة وقف سليمان بن عبدالعزيز الراجحي القابضة، وبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود.

الأستاذ عبداللّه حاصل على درجة الماجستير بالإدارة المالية وإدارة الأعمال (مع التركيز على التمويل) من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية، وعلى شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة واشنطن بالولايات المتحدة، ويتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٨ عاماً.

معالي الدكتور نجم بن عبداللّه الزيد

نائب رئيس مجلس الإدارة منذ ٢٨ نوفمبر ٢٠٢١م
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل معالي الدكتور نجم منصب نائب وزير العدل في المملكة العربية السعودية. وكان شريكاً مؤسساً في شركة الزيد آل الشيخ والراشد للمحاماة بالتعاون مع هوغان لوفيلز. ويشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة الشركة السعودية للكهرباء، وعضوية العديد من المجالس واللجان بما في ذلك لجنة السياسات التنظيمية والإشراف في مجموعة تداول السعودية، ومجلس إدارة ولجنة إدارة المخاطر في بنك الخليج الدولي – السعودية، ومجلس إدارة الهيئة الملكية لمدينة الرياض، ولجنة المراجعة والالتزام في صندوق الاستثمارات العامة.

شغل سابقاً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)، وعضوية مجلس إدارة المركز الوطني للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعضوية لجنة التدقيق في هيئة تطوير بوابة الدرعية والشركة السعودية للاستثمار الزراعي والإنتاج الحيواني "سالك"، وعضوية لجنة الحوكمة في شركة المراكز العربية والشركة السعودية العالمية للبتروكيماويات (سبكيم)، وعضوية اللجنة التنفيذية في نادي الصقور السعودي، وعضو وفد المملكة العربية السعودية الذي تفاوض على عضوية المملكة في منظمة التجارة العالمية.

وقبل تأسيسه شركة الزيد آل الشيخ والراشد، تقلد عدة مناصب من بينها رئيس مجموعة الحوكمة والشؤون القانونية في مجموعة الراجحي المصرفية، وعُيِّنَ بأمر ملكي مفوضاً وعضواً في مجلس إدارة هيئة السوق المالية. كما عمل مستشاراً في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

يحمل شهادة الدكتوراه في العلوم القضائية من جامعة جورج واشنطن للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في القانون من جامعة مينيسوتا للقانون في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة الدبلوم العالي في القانون من معهد الإدارة العامة بالمملكة العربية السعودية، وشهادة البكالوريوس في القانون والقضاء الإسلامي من جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية. كما أنه أكمل بنجاح برنامج القيادة في كلية الحقوق بجامعة هارفارد، وبرنامج التطوير الإداري في كلية لندن للأعمال. وتمتد مسيرته المهنية لأكثر من ٣٠ عاماً.

الأستاذ عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٦م
الرئيس التنفيذي للمجموعة

يشغل الأستاذ عبدالعزيز منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الخليج الدولي، وهو عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي ش.م.ب.، ورئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، ونائب رئيس مجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية، وتشمل عضويته عدة شركات منها شركة جي آي بي كابيتال وجولف السعودية والاتحاد السعودي للجولف ومعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية (BIBF)، ويعمل الأستاذ الحليسي أيضاً عضواً في المجلس العالمي للمعهد الدولي للتمويل (IIF)، ورئيساً مشاركاً للمجلس الاستشاري للأسواق الناشئة (EMAC).

وقبل التحاقه ببنك الخليج الدولي في فبراير ٢٠١٦م، شغل الأستاذ الحليسي منصب وكيل المحافظ للرقابة في البنك المركزي السعودي (ساما) منذ ٢٠١٣م، وشملت مسؤولياته آنذاك الإشراف على قطاع المصارف والتأمين، إضافةً إلى الأنظمة الخاصة بشركات التمويل (التمويل العقاري والإجارة وغيرها من مؤسسات التمويل غير المصرفية)، إلى جانب مسؤولياته عن إدارة حماية العملاء.

وقبل التحاقه بـ (ساما)، شغل منصب المدير الإقليمي والعضو المنتدب لـ (جي بي مورجان تشيز بنك) في المملكة العربية السعودية، كما ترأس أيضاً إدارة الخدمات المصرفية للشركات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وفي بداية مسيرته المهنية، شغل منصب المدير العام للمنطقة الوسطى في البنك السعودي البريطاني - ساب (شركة زميلة لمجموعة إتش إس بي سي)، وغطت مسؤولياته هناك جميع المجالات الرئيسة للأعمال، بما في ذلك الخدمات المصرفية للأفراد والشركات. وقد شغل أيضاً عضوية عدة مجالس إدارات، ومن بينها السوق المالية السعودية (تداول) والمؤسسة العامة لجسر الملك فهد.

يتمتع بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٥ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والجهات التنظيمية، ويحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ سلطان بن عبدالملك آل الشيخ

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل الأستاذ سلطان منصب مدير أول – رئيس قطاع المؤسسات المالية لدى قسم استثمارات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية. وهو رئيس مجلس إدارة شركة توريد لحلول التمويل. كما أنه عضو في مجلس إدارة شركة تحكم للاستثمار، وبنك الخليج الدولي – السعودية، والشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري. إضافة إلى ذلك يشغل منصب عضو مجلس الإدارة وعضو اللجنة التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت في شركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية. ويشغل أيضاً منصب مدير مجلس إدارة في الشركة السعودية للرياضة وعضو في اللجنة التنفيذية لشركة نادي النصر.

وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، شغل مناصب رئيسة في عدة مؤسسات مالية مرموقة، حيث شغل منصب مشارك ونائب رئيس المصرفية الاستثمارية في شركة السعودي الفرنسي كابيتال. كما عمل مسؤولاً في قسم إدراج الأوراق المالية في هيئة السوق المالية السعودية، ومدير علاقات عملاء في البنك الأهلي التجاري بالسعودية، وكان عضواً في مجلس إدارة شركة المراعي وشركة الطائرات المروحية، ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لتبادل المعلومات إلكترونياً (تبادل).

يحمل الأستاذ سلطان درجة الماجستير في العلوم المالية من جامعة جورج واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، وشهادة البكالوريوس في العلوم المالية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية. ويتمتع بخبرة عملية تمتد لأكثر من ٢١ عاماً.

الأستاذ بندر بن عبدالرحمن بن مقرن

عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

يشغل الأستاذ بندر منصب مدير عام أول والرئيس التنفيذي للعمليات في صندوق الاستثمارات العامة بالمملكة العربية السعودية منذ عام ٢٠١٦م، حيث يشرف على إدارة الخدمات المشتركة بالإضافة إلى التحول الاستراتيجي لأنظمة تكنولوجيا المعلومات والبنية التحتية. وهو عضو لجنة الترشيحات لصندوق الاستثمارات العامة.

ويمثل الأستاذ بندر من خلال منصبه الحالي صندوق الاستثمارات العامة في عدد من المجالس واللجان التابعة للصندوق بما في ذلك رئاسة مجلس إدارة شركة سرج للاستثمارات الرياضية، وعضوية مجلس إدارة شركة إدارة وتطوير مركز الملك عبداللّه المالي ورئيس لجنة الترشيحات والمكافآت فيها. وهو أيضاً عضو في مجلس إدارة بنك الخليج الدولي - السعودية وبنك الخليج الدولي ش.م.ب.، وعضو في لجنتي الترشيحات والمكافآت فيهما، وعضو في مجلس إدارة رابطة المقاتلين المحترفين ولجنة التعويضات التابعة لها. إضافةً إلى ذلك، فهو رئيس لجنة الترشيحات والمكافآت في شركة بحيرة الرياض. ويشغل الأستاذ بندر كذلك عضوية عدد من لجان الترشيحات والمكافآت لعدد من الشركات التابعة لصندوق الاستثمارات العامة، بما في ذلك نيوم، وشركة القدية للاستثمار، وشركة روشن العقارية، ومجموعة تداول السعودية، ونادي نيوكاسل يونايتد لكرة القدم، ومجموعة سافي للألعاب الإلكترونية، وطيران الرياض، ومركز دعم اتخاذ القرار التابع للديوان الملكي، وشركة سنابل للاستثمار، بالإضافة إلى عدة شركات أخرى.

وقبل انضمامه إلى صندوق الاستثمارات العامة، كان الأستاذ بندر مديراً لإدارة الموارد البشرية وخدمات الشركات في شركة الأهلي كابيتال، وقبل ذلك شغل العديد من المناصب الرئيسية الأخرى في عدد من المؤسسات الاستثمارية الرائدة في المملكة العربية السعودية، بما في ذلك رئيس الموارد البشرية في جدوى للاستثمار، كما شغل منصب عضو مجلس إدارة في شركة تقنية ونون للاستثمارات.

يحمل الأستاذ بندر شهادة البكالوريوس في الموارد البشرية وإدارة الأعمال من جامعة إيسترن واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك ٢٣ سنة من الخبرة العملية.

نبذة عن أعضاء مجلس الإدارة
تتمة

الدكتور خالد بن عبدالله السويلم
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

الدكتور خالد بن عبدالله السويلم هو اقتصادي معروف ورجل أعمال ناجح، يمتلك خبرة تزيد عن ٣٠ عاماً في قطاع الأعمال والقطاع العام (الحكومي). شغل سابقاً منصب المدير العام للاستثمار في البنك المركزي السعودي (ساما)، وهو واحد من أعرق وأنجح ممارسي الاستثمار السيادي في العالم.

يشغل منصب رئيس مجلس إدارة شركة ناينتي ون السعودية والمجموعة المالية هيرميس، وهو عضو مجلس إدارة مستقل في سينومي سنترز، وعضو لجنة الاستثمار في برنامج الخليج العربي للتنمية «أجفند».

وهو زميل سابق في مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية في كلية كينيدي بجامعة هارفارد، وهو حالياً باحث زائر في جامعة ستانفورد، وباحث تابع في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا. كان الدكتور خالد المؤلف الرئيسي لثلاثة أبحاث رئيسية حول نماذج ومؤسسات الصناديق السيادية والتي تم نشرها كتقارير مشتركة من قبل مركز بلفر للعلوم والشؤون الدولية ومركز التنمية الدولية في جامعة هارفارد.

وأثناء عمله في مركز المشروعات العالمية بجامعة ستانفورد، شارك في تأليف كتاب مهم حول دور الصناديق السيادية في اقتصاديات الموارد في عام ٢٠١٧م، وقد نشرته مطبعة جامعة كولومبيا.

يحمل الدكتور خالد شهادة البكالوريوس في الهندسة الصناعية من جامعة أريزونا، ودرجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة بوسطن، وشهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة كولورادو، وزمالة ما بعد الدكتوراه من جامعة هارفارد، ويمتلك ٣٣ سنة من الخبرة العملية.

الأستاذ فهد بن عبدالجليل السيف
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢١م

يشغل الأستاذ فهد السيف منصب مدير إداري أول والرئيس التنفيذي للإدارة العامة للتمويل الاستثماري العالمي في صندوق الاستثمارات العامة، ورئيس تنفيذي لقسم استراتيجية الاستثمار والرؤى الاقتصادية.

عمل الأستاذ فهد على إعداد إطار التمويل الأخضر للصندوق والحصول على أول تصنيف ائتماني للصندوق من وكالات التصنيف الدولية، ومن ثم إطلاق برنامج السندات الدولية الأول لصندوق الاستثمارات العامة؛ منها إصدار أول سندات خضراء بشريحة ١٠٠ عام، وهي أول سندات من نوعها على مستوى العالم يتم إصدارها من قبل صندوق ثروة سيادي. من بين الجهود الأخرى التي تدعم صندوق الاستثمارات العامة وشركاته التابعة، عمل الأستاذ فهد على تنويع مصادر رأس المال لتمويل مشاريع تحولية للصندوق في مختلف القطاعات.

يشغل الأستاذ فهد عدة مناصب في مجالس إدارات شركات محلية ودولية، بما في ذلك ترؤسه مجلس إدارة شركة تأجير الطائرات (AviLease) وشركة إعمار المدينة الاقتصادية. وهو نائب رئيس مجلس إدارة الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري (البحري). وتشمل محفظة عضوياته الواسعة العمل نائباً لرئيس مجلس إدارة الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري، وعضوية لجنتها التنفيذية ولجنة الترشيحات والمكافآت فيها. ويشغل أيضاً عضوية مجلس إدارة أكوا باور، الشركة الرائدة في قطاع الطاقة المتجددة، وشركة سوق الكربون الطوعي الإقليمية. ويرأس كذلك لجنة التدقيق والمخاطر في شركة تطوير مطار الملك سلمان، وهو عضو في مجلس إدارتها. وللأستاذ فهد مساهمات كبيرة في القطاع الخاص، ويلعب دوراً مهماً في القطاع الحكومي، ويشارك في مبادرات مختلفة، بما في ذلك عضويته في مجلس إدارة هيئة التأمين وبرنامج تطوير القطاع المالي.

يمتلك الأستاذ فهد ما يزيد على ٢٧ سنة من الخبرة في قيادة إدارات متنوعة بما في ذلك الخزينة والاستثمار وإدارة رأس مال الدين وتمويل الشركات. بدأ حياته المهنية في القطاع الخاص وشغل مناصب عليا في كل من البنك السعودي البريطاني (ساب) وإتش إس بي سي السعودية لأكثر من عقد. بعد فترة عمله في القطاع الخاص، عمل الأستاذ فهد مستشاراً أول لمعالي وزير المالية، كما أسس وترأس مكتب إدارة الدين العام في الوزارة، أعيد تسميته لاحقاً باسم المركز الوطني لإدارة الدين العام، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة.

الأستاذ فهد حاصل على درجة البكالوريوس في نظم المعلومات الإدارية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن.

الأستاذ نزار بن محمد الساعي
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠٢٢م

يشغل الأستاذ نزار بن محمد الساعي منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة اتحاد الخليج للتأمين، ويُعد رائداً للأعمال؛ حيث أسس عدداً من الشركات الإقليمية الرائدة في مجال الاتصالات وقطاعات مواد البناء في مملكة البحرين من بينها شركة (كلام للاتصالات) وشركة (بوليكون البحرين)، ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس إدارة كلتا الشركتين. ويشغل أيضاً منصب رئيس مجلس إدارة شركة أحمد الساعي وإخوانه وشركة نزار الساعي ذات المسؤولية المحدودة.

كما أمضى الأستاذ نزار ١٤ سنة بالعمل لدى إنفستكورب البحرين؛ حيث كان عضواً في لجنة الإدارة، ومسؤولاً عن طرح الأصول البديلة ومن بينها الأسهم الخاصة، والعقارات، وصناديق التحوط في منطقة الخليج.

وقبل ذلك شغل منصب نائب الرئيس في بنك تشيس مانهاتن البحرين ولندن؛ حيث عمل في أقسام الائتمان العالمي ومصرفية الشركات والمصرفية الخاصة لدى البنك. وشغل الأستاذ نزار عضوية عدد من المؤسسات المالية العامة والخاصة، كما تولى منصب مستشار أول في شركة لازارد بروذرز – لندن وبنك ايتاو – البرازيل.

يحمل الأستاذ نزار شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة تكساس، اوستن، ودرجة الماجستير في الإدارة من كلية لندن للأعمال. ويمتلك ٤٤ سنة من الخبرة العملية.

السيد راجيف كاكار
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

عضو مجلس إدارة يوروبنك إيرجاسياس (اليونان)، ومجلس إدارة البنك التجاري الدولي (مصر)، ومجلس الاستشارة العالمي لدى كلية بوث لإدارة الأعمال في جامعة شيكاغو، وكلية إس بي جين للإدارة العالمية، ومجلس المعاهد الهندية للإدارة (GCC)، ومجلس إدارة بنك الخليج الدولي – السعودية.

وبين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٨م، كان مؤسساً شريكاً في مجلس الإدارة العالمي لشركة فوليرتون المالية القابضة، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة تيماسيك القابضة في سنغافورة. وقد تقلد عدة مناصب في فوليرتون من ضمنها الرئيس العالمي للخدمات المصرفية للمستهلكين، والرئيس التنفيذي الإقليمي لمنطقة وسط أوروبا، والشرق الأوسط وإفريقيا. وكان مؤسساً وعضواً منتدباً ورئيساً تنفيذياً لشركة «دنيا للتمويل» الإماراتية، وهي شركة تابعة لشركة فوليرتون فايننشال القابضة. وقبل ذلك، شغل على مدى ٢٠ عاماً عدة مناصب قيادية في سيتي بنك، بما في ذلك منصبه الأخير بصفة الرئيس التنفيذي الإقليمي ومدير فرع منطقة تركيا والشرق الأوسط وإفريقيا. بالإضافة إلى ذلك، كان عضواً في مجلس إدارة البنك التجاري الدولي (كينيا) ومجلس إدارة شركة يونيت ترست انديا لإدارة الأصول المحدودة.

يحمل السيد راجيف درجة الماجستير في إدارة الأعمال، قسم التمويل والتسويق من المعهد الهندي للإدارة، كما يحمل شهادة البكالوريوس في التكنولوجيا في الهندسة الميكانيكية من المعهد الهندي للتكنولوجيا. وتمتد خبرته المهنية لأكثر من ٣٨ عاماً.

السيد فرانك شواب
عضو مجلس إدارة منذ ٢٠١٨م

السيد فرانك هو مستشار استراتيجي ومؤسس مشارك في منتدى التقنية المالية FinTech في فرانكفورت، وعضو مجلس الإشراف لدى بنك Addiko في فيينا، وعضو مجلس الإشراف في شركة Hauck & Aufhaeuser Innovative Capital في فرانكفورت، وعضو مجلس إدارة شركة توريد. وتتمحور مواضيع اهتمامه الرئيسة حول الإبداع والابتكار، والعملات الرقمية المشفرة، وسلسلة الكتل "Blockchain"، والتكنولوجيا، والتحول، والخدمات المصرفية.

وقبل انضمامه إلى بنك الخليج الدولي، شغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة GIZS GmbH & Co KG (Sparkassen-Finanzgruppe / paydirekt)، ومنصب المدير العام لشركة «Token» ألمانيا، والرئيس التنفيذي لشركة Fidor Solutions AG. كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة Hufsy في كوبنهاجن، ومستشار أول لشركة McKinsey حول التحول المصرفي في ألمانيا، وتقلد مناصب إدارية متعددة في دويتشه بنك من ضمنها مدير الاستراتيجيات والهندسة وتطوير الأعمال والابتكار، ومجموعة التقنية والعمليات والعملاء الخاصين، وتقنية المعلومات والعمليات، كما تولى منصب رئيس قسم الإنترنت وتقنية التجارة الإلكترونية، وعمل محاضراً لعدة سنوات في قسم الابتكار والإبداع بكلية مانهايم لإدارة الأعمال. بالإضافة إلى ذلك، عمل أيضاً عضواً في اللجنة الاستشارية للمخاطر في "PayU Amsterdam"، ومستشاراً استراتيجياً أول في "Nagarro".

يحمل السيد فرانك درجة الماجستير في إدارة الأعمال من كلية أشريدج في المملكة المتحدة، وأتم تدريبه المهني المصرفي مع دويتشه بنك في مانهايم (ألمانيا)، ودرس علوم الحاسوب وإدارة الأعمال في جامعة مانهايم. ويمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٢٨ عاماً.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا

عبدالعزيز الحليسي

الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضو مجلس الإدارة،
رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود
نائب رئيس مجلس الإدارة، بنك الخليج الدولي – السعودية

يتمتع عبدالعزيز بخبرة مهنية واسعة تصل إلى ٣٥ عاماً في مجال الخدمات المصرفية والجهات التنظيمية، ويشغل عدة مناصب قيادية في مؤسسات مالية وهيئات تنظيمية كبرى، كما يشغل عضوية مجالس إدارة مؤسسات حكومية وشبه حكومية وشركات خاصة. يحمل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تكساس في مدينة أوستن بالولايات المتحدة الأمريكية.

سارة عبدالهادي

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي ش.م.ب.
عضو مجلس إدارة غير تنفيذي، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تتمتع سارة بخبرة تزيد على ٢١ عاماً في نشاطات الأسواق العالمية والتخطيط الاستراتيجي، مع خلفية واسعة في الاستثمارات، والأدوات المالية المشتقة، وتداول العملات الأجنبية، إلى جانب إدارة السيولة والتمويل. تحمل سارة درجة الماجستير في إدارة الاستثمار من كلية بايز للأعمال في جامعة سيتي بلندن، كما تحمل شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك سعود بالرياض. أكملت سارة أيضاً برنامج الإدارة المتقدمة (AMP) في كلية الأعمال بجامعة هارفارد.

خالد عباس

الرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي – السعودية،
عضو غير تنفيذي، جي آي بي كابيتال

يتمتع خالد بخبرة مصرفية إقليمية تمتد إلى ٢٨ عاماً في المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الأعمال التجارية من الجامعة اللبنانية الأمريكية في بيروت، كما يحمل شهادات في التعليم التنفيذي من كلية الأعمال بجامعة هارفارد، وكلية داردن للأعمال في جامعة فرجينيا، والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا. أكمل خالد أيضاً برنامج الإدارة المتقدمة (AMP) في كلية الأعمال بجامعة هارفارد.

كاثرين غاريت كوكس

العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لبنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تمتلك كاثرين خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٣٥ عاماً في قطاع إدارة الأصول العالمية، وإدارة الصناديق المؤسسية والفردية في مجالات استثمارية متنوعة. وتحمل شهادة البكالوريوس في التاريخ من جامعة ديرهام بالمملكة المتحدة، وشاركت في برنامج (القيادة والسياسة العامة في القرن الواحد والعشرين) بكلية جون ف. كينيدي للدراسات الحكومية التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

أسامة شاكر

الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة، جي آي بي كابيتال

يمتلك أسامة خبرة تصل إلى ٢٦ عاماً من العمل في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية، وإدارة الأصول، والرقابة المصرفية. ويحمل درجة الماجستير في الإحصاء من جامعة كولورادو الحكومية الأمريكية، ودرجة البكالوريوس في العلوم الإدارية تخصص الأساليب الكمية من جامعة الملك سعود في الرياض بالمملكة العربية السعودية.

نبذة عن أعضاء الإدارة العليا
تتمة

مشاري العتيبي
الرئيس التنفيذي لعمليات المجموعة والقائم بأعمال الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة

يمتلك مشاري خبرة تصل إلى أكثر من ٣٣ عاماً في إدارة العمليات، والموارد البشرية، والخدمات المصرفية للأفراد، وإدارة الثروات. شارك في برنامج القيادة والأداء العالمي في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (إنسياد) في فرنسا، كما شارك في برنامج التمويل للتنفيذيين غير الماليين في كلية الأعمال بالمملكة المتحدة بلندن.

مروان أبيض
الرئيس التنفيذي للشؤون المالية للمجموعة

يمتلك مروان ٤٢ عاماً من الخبرة الدولية في مجالات المصارف والتمويل والتأمين وإدارة المخاطر والعمليات. يحمل درجة البكالوريوس ودرجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في بيروت. وهو محاسب قانوني معتمد (CPA) ويحمل شهادات المحلل المالي المعتمد (CFA) ومدير المخاطر المالية (FRM).

أرون هاري
الرئيس التنفيذي لإدارة المخاطر للمجموعة

يمتلك أرون خبرة تصل إلى ٣٣ عاماً من العمل في مجال الأعمال المصرفية للشركات وإدارة المخاطر. ويحمل شهادة البكالوريوس في الرياضيات من جامعة مهاتما غاندي في الهند، وماجستير إدارة الأعمال من جامعة نيو هامبشاير في الولايات المتحدة الأمريكية.

علي عبد الهادي
الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية للمجموعة

يمتلك علي خبرة تمتد إلى ٣٣ عاماً في المصرفية والمراجعة على أعلى المستويات. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس في المحاسبة من جامعة الملك عبد العزيز بجدة في المملكة العربية السعودية، كما أنه عضو مشارك في معهد المراجعين الداخليين، ومعهد محاسبي الإدارة.

هيلين للويد
الرئيس التنفيذي للموارد البشرية للمجموعة

تمتلك هيلين خبرة دولية تصل إلى أكثر من ٣٦ عاماً في مجال تطوير الموارد البشرية والتعلم والتحول الثقافي. وتحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هيريوت وات في المملكة المتحدة، ودرجة البكالوريوس من جامعة جنوب إفريقيا. كما شاركت في برنامج تطوير الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة جنوب إفريقيا.

سريدار أيير
الرئيس التنفيذي للرقمية للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة

يمتلك سريدار خبرة دولية تزيد عن ٣٠ عاماً عمل خلالها في مجال الخدمات المصرفية الرقمية، ويحمل شهادة دبلوم الدراسات العليا في الإدارة مع تخصص في التمويل والتسويق من المعهد الهندي للإدارة في بنغالور، ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكيميائية من معهد بيرلا للعلوم والتكنولوجيا.

سووكوندر نيجار
الرئيس التنفيذي للتحول في المجموعة

يتمتع سووكوندر بخبرة دولية تزيد عن ٢٦ عاماً في مجال الخدمات المصرفية في تطوير الأعمال والتخطيط الاستراتيجي والمخاطر التشغيلية في جميع أنحاء المملكة المتحدة وآسيا والشرق الأوسط. وهو حاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد والمحاسبة من جامعة سيتي، لندن، وهو زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين.

سليم الدباغ
الرئيس التنفيذي للالتزام ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة

يمتلك سليم خبرة تصل إلى ٣١ عاماً في مجال إدارة الالتزام والمخاطر، اكتسبها من خلال مسيرة عملية طويلة في مجموعة من المؤسسات المالية المرموقة. يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة أنجليا روسكين بلندن، والعديد من الشهادات ذات الصلة، من بينها شهادة الاختصاصي المعتمد في مكافحة غسل الأموال (ACAMS) وشهادة تدقيق معتمدة (ACAMS) وشهادة محترف إدارة المخاطر المؤسسية من كلية لندن للأعمال والتمويل، كما اجتاز برنامج القيادة المتقدمة من كلية لندن للأعمال.

مشاري المقبل
الرئيس التنفيذي للاستثمار والخزينة للمجموعة

يمتلك مشاري خبرة مصرفية تمتد إلى أكثر من ٢٠ عاماً في الأسواق العالمية والاستثمارات، ويحمل شهادة البكالوريوس في العلوم الطبية التطبيقية من جامعة الملك سعود بالرياض، وخرّيج برنامج المديرين التنفيذيين في كلية لندن للأعمال.

سليمان بالغنيم
الرئيس التنفيذي لمجموعة مصرفية الشركات

يمتلك سليمان خبرة تصل إلى ١٨ عاماً في قطاع الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية والمعاملات المصرفية العالمية. يحمل درجة البكالوريوس في التمويل والاقتصاد من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية.

هيكل الحوكمة في بنك الخليج الدولي ش.م.ب.:

الإفصاح عن التقرير السنوي لعام ٢٠٢٤

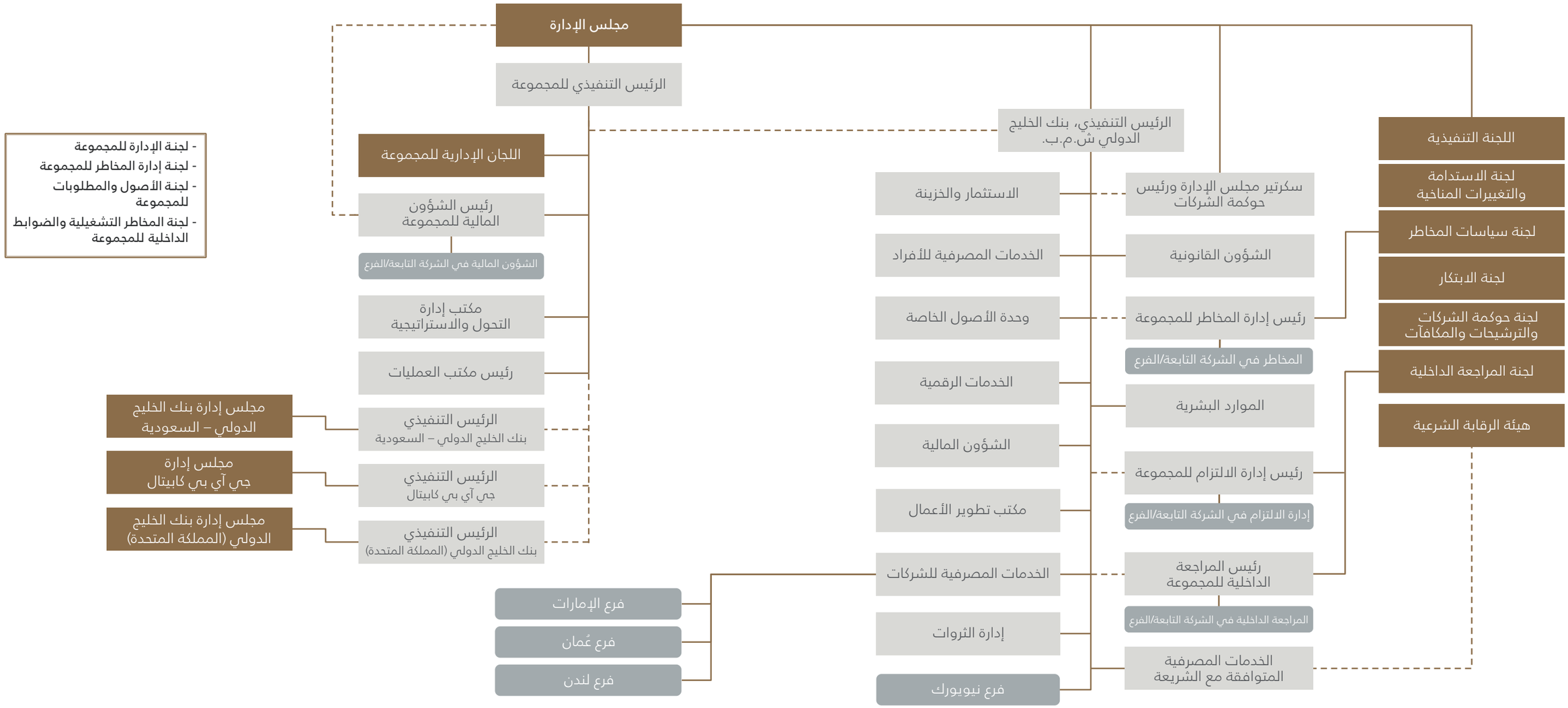

- الإدارات في المجموعة تمارس الإشراف الكافي على أعمال الشركات التابعة والفروع. وتخضع الإدارات الرقابية للمجموعة إلى الإشراف المباشر للجان مجلس الإدارة ولمساءلة الرئيس التنفيذي للمجموعة والرئيس التنفيذي للشركة التابعة.
- يخضع رؤساء الإدارات الذين يشغلون "وظيفتين" معاً إلى إشراف الرؤساء التنفيذيين لتحديد صلاحياتهم.
- تكون الإدارات الرقابية في الشركات التابعة/الفروع (مثل الالتزام، والمراجعة الداخلية، وإدارة المخاطر، والشؤون المالية، وغيرها) تحت إشراف الرؤساء للمجموعة.

البيانات المالية الموحدة

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

المحتويات

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي بنك الخليج الدولي ش.م.ب. ٤٤
بيان المركز المالي الموحد ٤٨
بيان الدخل الموحد ٤٩
بيان الدخل الشامل الموحد ٥٠
بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد ٥١
بيان التدفقات النقدية الموحد ٥٢
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة ٥٣

١. التأسيس والتسجيل ٥٣
٢. أساس الإعداد ٥٣
٣. السياسات المحاسبية الهامة ٥٤
٤. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة ٦٢
٥. الآراء والتقديرات والافتراضيات المحاسبية ٦٤
٦. تصنيف الموجودات والمطلوبات ٦٥
٧. نقد وموجودات سائلة أخرى ٦٦
٨. أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع ٦٦
٩. ودائع لدى البنوك ٦٦
١٠. أوراق مالية متداولة ٦٦
١١. أوراق مالية استثمارية ٦٧
١٢. قروض وسلفيات ٦٨
١٣. موجودات أخرى ٧٠
١٤. منافع ما بعد التقاعد ٧٠
١٥. الودائع ٧٤
١٦. أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء ٧٤
١٧. مطلوبات أخرى ٧٥
١٨. تمويل أولي لأجل ٧٥
١٩. تمويل ثانوي لأجل ٧٥
٢٠. رأس المال ٧٦
٢١. احتياطيات ٧٦
٢٢. أرباح الأسهم ٧٦
٢٣. صافي دخل الفوائد ٧٧
٢٤. صافي دخل الرسوم والعمولات ٧٧
٢٥. دخل التداول ٧٨
٢٦. دخل صرف العملات الأجنبية ٧٨
٢٧. دخل آخر ٧٨
٢٨. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة ٧٨
٢٩. الضرائب والزكاة ٧٩
٣٠. المعلومات القطاعية ٧٩
٣١. إدارة المخاطر ٨١
٣٢. التوزيع الجغرافي للموجودات ٩١
٣٣. توزيع استحقاق الموجودات والمطلوبات ٩٢
٣٤. مخاطر أسعار الفائدة ٩٤
٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي ٩٦
٣٦. البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان ١٠٢
٣٧. الالتزامات المحتملة والارتباطات ١٠٣
٣٨. كفاءة رأس المال ١٠٣
٣٩. الأنشطة الائتمانية ١٠٤
٤٠. معاملات الطرف ذي العلاقة ١٠٤
٤١. القيمة العادلة للأدوات المالية ١٠٥
٤٢. عائد السهم الواحد ١٠٧
٤٣. الشركات التابعة الرئيسية ١٠٧
٤٤. حقوق غير مسيطرة ١٠٧
٤٥. متوسط بيان المركز المالي الموحد ١٠٨

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة لبنك الخليج الدولي ش.م.ب. ("البنك") وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من بيان المركز المالي الموحد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، والبيانات الموحدة للدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص حول معلومات السياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، إن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وأداؤها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين التابعة لمجلس معايير الأخلاقيات الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) ووفقاً للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بتدقيقنا للبيانات المالية الموحدة في مملكة البحرين، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لتلك المتطلبات ووفقاً لقواعد السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين المهنيين. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للبيانات المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه البيانات المالية الموحدة، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة الواردة في تقريرنا هذا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه توفر أساساً لرأينا حول تدقيق البيانات المالية الموحدة المرفقة.

١. اضمحلال القروض والسلفيات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
تمارس المجموعة اجتهاداً جوهرياً باستخدام افتراضات غير موضوعية عند تحديد كلاً من التوقيت والمقدار الذي يتوجب تسجيله كاضمحلال القرض وتقدير مبلغ الخسائر الائتمانية المتوقعة للقروض والسلفيات. تشكل القروض والسلفيات جزءاً رئيسياً من موجودات المجموعة ونظراً لأهمية الاجتهادات المستخدمة في تصنيف القروض والسلفيات بين المراحل المختلفة المنصوص عليها في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وتحديد متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة ذات الصلة، فإن عملية التدقيق تلك تستحوذ على تركيزاً رئيسياً. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغ إجمالي قروض وسلفيات المجموعة ١٥,٧٠٣,٩ مليون دولار أمريكي وبلغت مخصصات الاضمحلال المتعلقة بها ٣٠١,٦ مليون دولار أمريكي المشتملة على مخصص بمبلغ وقدره ١٨٢,٩ مليون دولار أمريكي مقابل تعرضات المرحلتين ١ و ٢ ومبلغ وقدره ١١٨,٧ مليون دولار أمريكي مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة ٣. تم عرض السياسات المحاسبية المتعلقة بتقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة في السياسات المحاسبية، وتم عرض الإفصاح عن المخاطر الائتمانية ذات الصلة في الإيضاح رقم ٣١ حول البيانات المالية الموحدة.	• لقد قمنا بفهم العمليات الائتمانية الرئيسية للمجموعة المشتملة على منح وإثبات ومراقبة وتحديد المخصصات بما في ذلك فهم التصميم وفحص مدى الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة بنموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك بناء النموذج والحصول على الموافقة والمتابعة / التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. • لقد قمنا بقراءة سياسة تحديد مخصصات الاضمحلال للمجموعة المعدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وقمنا بمقارنتها مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ وكذلك المبادئ التوجيهية والتصريحات التنظيمية ذات الصلة. • لقد قمنا بتقييم صحة مراحل تصنيف القروض الخاصة بالمجموعة. **مخصصات المرحلة ١ والمرحلة ٢:** • بالنسبة للخسائر الائتمانية المتوقعة مقابل التعرضات المصنفة على أنها ضمن المرحلة ١ والمرحلة ٢، لقد قمنا بفهم المنهجية المستخدمة من قبل المجموعة لتحديد المخصصات والافتراضات الأساسية ومدى كفاية البيانات المستخدمة من قبل الإدارة. • لقد قمنا بفهم نموذج التصنيف الداخلي للمجموعة للقروض والسلفيات. وقد قمنا بقراءة التقرير السنوي الخارجي المعد للتحقق من صحة نموذج التصنيف الداخلي لتقييم مدى ملائمة نموذج التصنيف. • لقد قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد المجموعة للزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية والأساس الناتج عن ذلك لتصنيف التعرضات إلى المراحل المختلفة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

تقرير حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية (تتمة)

١. اضمحلال القروض والسلفيات وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ (تتمة)

أمور التدقيق الرئيسية	الكيفية التي تمت بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق
	• لقد أجرينا مناقشات مع الإدارة لبحث افتراضات النظرة المستقبلية المستخدمة من قبل المجموعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الخاصة بها وقمنا بالتأكد من الافتراضات باستخدام المعلومات المتاحة علناً. • بالنسبة لعينة من التعرضات قمنا بالتحقق من صحة تحديد المجموعة لمراحل تصنيف التعرض. • بالنسبة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، فقد قمنا بمطابقه احتمالية حدوث التعثر في السداد - المحتسبة بناءً على عدة دورات اقتصاديه - مع البيانات التاريخية الداخلية وكذلك تأكدنا من مدى ملائمة تحويل احتمالية حدوث التعثر في السداد - المحتسبة بناءً على عده دورات اقتصادية إلى احتمالية حدوث التعثر في السداد المحتسبة لدورة اقتصادية محددة. • لقد تحققنا من مدى ملائمة الخسارة في حالة حدوث التعثر في السداد المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • بالنسبة لعينة من التعرضات قمنا بالتحقق من مدى ملائمة تحديد قيمة التعرض عند التعثر في السداد، بما في ذلك الأخذ في الاعتبار المبالغ المسددة في التدفقات النقدية والعمليات الحسابية الناتجة عن ذلك. • لقد قمنا بالتحقق من صحة اكتمال القروض والسلفيات والبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان المدرجة في عملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤. • لقد قمنا بإشراك أخصائي إدارة مخاطر الخدمات المالية ونظام المعلومات للتحقق من مدى ملائمة النموذج. • لقد أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في البيانات المالية الموحدة وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ راجع السياسات المحاسبية الهامة والآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية وإفصاحات القروض والسلفيات وإدارة المخاطر الائتمانية في الإيضاحات رقم ٣ و ٥ و ١٢ و ٣١ على التوالي حول البيانات المالية الموحدة. **مخصصات المرحلة ٣ (محددة)** • بالنسبة لعينة من التعرضات التي تم تحديدها بأنها مضمحلة بشكل فردي فقد قمنا بفهم آخر التطورات في الوضع المالي للطرف الآخر وفحصنا تقديرات الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية وتحققنا من ناتج عملية احتساب المخصصات. • بالنسبة لكل تعرض من التعرضات في العينة المختارة، قمنا بعملية إعادة احتساب المخصصات من خلال الأخذ في الاعتبار مدى ملائمة الافتراضات المستخدمة من قبل الإدارة وحيثما أمكن مقارنة المخصصات المحتفظ بها عبر ذلك القطاع.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٤

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة ٢٠٢٤ بخلاف البيانات المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على بيان رئيس مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول البيانات المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق البيانات المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه عندما تصبح متاحة، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع البيانات المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها قبل تاريخ تقرير التدقيق أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول البيانات المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد البيانات المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد بيانات مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد البيانات المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد البيانات المالية الموحدة، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن البيانات المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردة أو مجتمعة، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه البيانات المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز النظام الرقابة الداخلي.
- فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.
- التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في البيانات المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي
بنك الخليج الدولي ش.م.ب. (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق البيانات المالية الموحدة (تتمة)

- تقييم العرض العام وهيكل البيانات المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.
- تخطيط وتنفيذ عملية تدقيق المجموعة للحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للشركات أو الوحدات التجارية ضمن نطاق المجموعة باعتبارها الأساس لتكوين رأي حول البيانات المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف ومراجعة أعمال التدقيق التي تم تنفيذها في سياق عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق للمجموعة حول عدة أمور من بينها نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق للمجموعة بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعها على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق للمجموعة، القيام بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق البيانات المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة العامة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناء عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم ١) نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن البيانات المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛

ب) وأن المعلومات المالية الواردة في بيان رئيس مجلس الإدارة تتفق مع البيانات المالية الموحدة؛

ج) ولم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي المصرف البحرين المركزي (المجلد رقم والأحكام النافذة من المجلد رقم ٦) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي الموحد؛

د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير المدققي الحسابات المستقلين هو نادر رحيمي.

سجل قيد الشريك رقم ١١٥

٢٤ فبراير ٢٠٢٥

المنامة، مملكة البحرين

بيان المركز المالي الموحد

	إيضاح	٢٠٢٤/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	٢٠٢٣/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وموجودات سائلة أخرى	٧	**٩,٨٨٢,٦**	١٧,٠٠٦,٥
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٨	**٩٧٥,٤**	٧٤٣,٩
ودائع لدى البنوك	٩	**٧,٢٦٦,٦**	٧,٠٧٧,٤
أوراق مالية متداولة	١٠	**٣٢٨,٤**	٢٧٠,٨
أوراق مالية استثمارية	١١	**٧,٢٧٩,٤**	٦,٧١٦,٢
قروض وسلفيات	١٢	**١٥,٤٠٢,٣**	١٣,٦٢٤,٦
موجودات أخرى	١٣	**١,٧٥٦,٨**	١,٦٣٠,٥
مجموع الموجودات		**٤٢,٨٩١,٥**	٤٧,٠٦٩,٩
المطلوبات			
ودائع من البنوك	١٥	**١,٦٦٥,٢**	٨٨٣,٩
ودائع من العملاء	١٥	**٢٨,١٩٥,٢**	٣٤,٥١٧,٩
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١٦	**١,٨٤٨,٨**	٧٤٣,١
مطلوبات أخرى	١٧	**١,٦٩٢,٦**	١,٥٣٥,٧
تمويل أولي لأجل	١٨	**٥,٥٧٣,٩**	٥,٦٢٠,٧
تمويل ثانوي لأجل	١٩	**٣٩٩,٣**	٤٠٠,٠
مجموع المطلوبات		**٣٩,٣٧٥,٠**	٤٣,٧٠١,٣
حقوق الملكية			
رأس المال	٢٠	**٢,٠٠٠,٠**	٢,٠٠٠,٠
احتياطيات	٢١	**٢٢٢,٩**	٢٣٧,٣
أرباح مستبقاة		**٢٥٢,٦**	١٣١,٣
الحقوق العائدة إلى مساهمي البنك		**٢,٤٧٥,٥**	٢,٣٦٨,٦
حقوق غير مسيطرة	٤٤	**١,٠٤١,٠**	١,٠٠٠,٠
مجموع حقوق الملكية		**٣,٥١٦,٥**	٣,٣٦٨,٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		**٤٢,٨٩١,٥**	٤٧,٠٦٩,٩

تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٥ ووقع عليها بالنيابة عنه:

عبدالله محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

راجيف كاكار
رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٣ إلى ١٠٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الموحد

	إيضاح	السنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	السنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي
دخل الفوائد	٢٣	**٢,٦٧٣,٢**	٢,١٩٨,٩
مصروفات الفوائد	٢٣	**٢,١٥١,٠**	١,٧٠٠,٤
صافي دخل الفوائد		**٥٢٢,٢**	٤٩٨,٥
صافي دخل الرسوم والعمولات	٢٤	**١٢١,٨**	١٠٢,٥
دخل التداول	٢٥	**١٩,٢**	٦٠,٩
دخل صرف العملات الأجنبية	٢٦	**٣٢,٥**	٣٧,٢
دخل آخر	٢٧	**٢٠,٥**	٨,٥
مجموع الدخل التشغيلي		**٧١٦,٢**	٧٠٧,٦
مصروفات الموظفين		**٢٧١,٨**	٢٤٩,٥
مصروفات المباني		**٢٠,٨**	١٨,٥
مصروفات تشغيلية أخرى		**١٥٧,٤**	١٢٨,٨
مجموع المصروفات التشغيلية		**٤٥٠,٠**	٣٩٦,٨
صافي الدخل قبل المخصصات والضرائب		**٢٦٦,٢**	٣١٠,٨
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	٢٨	**(٥٤,٩)**	(١١٢,٠)
صافي الدخل قبل الضرائب		**٢١١,٣**	١٩٨,٨
مخصص الضرائب والزكاة	٢٩	**(٣١,١)**	(٢٩,٤)
صافي الدخل		**١٨٠,٢**	١٦٩,٤
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**١٣٤,٨**	١٤٠,٠
حقوق غير مسيطرة		**٤٥,٤**	٢٩,٤
		١٨٠,٢	١٦٩,٤

عبدالله محمد الزامل
رئيس مجلس الإدارة

راجيف كاكار
رئيس لجنة التدقيق بمجلس الإدارة

عبدالعزيز بن عبدالرحمن الحليسي
الرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٣ إلى ١٠٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان الدخل الشامل الموحد

	إيضاح	السنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	السنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي
صافي الدخل		**١٨٠,٢**	١٦٩,٤
الدخل الشامل الآخر:			
البنود التي سيتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد:			
صافي التغيرات في القيمة العادلة لتحوطات التدفقات النقدية	٢١	**١,٩**	-
صافي التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٣,٤)**	-
صافي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**٠,٤**	-
		(١,١)	-
البنود التي لن يتم إعادة تصنيفها إلى بيان الدخل الموحد:			
صافي التغيرات في القيمة العادلة لأدوات الأسهم المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		**(٣,٨)**	١٣,٥
إعادة قياس صندوق التقاعد ذو المنافع المحدودة		**(٣٥,٥)**	٢,٦
صافي التغيرات في احتياطي الضرائب المؤجلة	٢١	**٨,١**	(١,١)
		(٣١,٢)	١٥,٠
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل الآخر		**(٣٢,٣)**	١٥,٠
مجموع الدخل الشامل		**١٤٧,٩**	١٨٤,٤
العائد إلى:			
مساهمي البنك		**١٠٦,٩**	١٤٧,٠
حقوق غير مسيطرة		**٤١,٠**	٣٧,٤
		١٤٧,٩	١٨٤,٤

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٣ إلى ١٠٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد

	الحقوق العائدة إلى مساهمي البنك					
	رأس المال	احتياطيات	أرباح مستبقاة	المجموع	حقوق غير مسيطرة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير ٢٠٢٤	**٢,٠٠٠,٠**	**٢٣٧,٣**	**١٣١,٣**	**٢,٣٦٨,٦**	**١,٠٠٠,٠**	**٣,٣٦٨,٦**
صافي الدخل للسنة	-	-	**١٣٤,٨**	**١٣٤,٨**	**٤٥,٤**	**١٨٠,٢**
الخسارة الشاملة الأخرى للسنة	-	**(٢٧,٩)**	-	**(٢٧,٩)**	**(٤,٤)**	**(٣٢,٣)**
مجموع (الخسارة) / الدخل الشامل للسنة	-	**(٢٧,٩)**	**١٣٤,٨**	**١٠٦,٩**	**٤١,٠**	**١٤٧,٩**
تحويلات خلال السنة	-	**١٣,٥**	**(١٣,٥)**	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**٢,٠٠٠,٠**	**٢٢٢,٩**	**٢٥٢,٦**	**٢,٤٧٥,٥**	**١,٠٤١,٠**	**٣,٥١٦,٥**
في ١ يناير ٢٠٢٣	٢,٥٠٠,٠	٤٥٠,٦	(٧٢٩,٠)	٢,٢٢١,٦	٩٦٢,٦	٣,١٨٤,٢
صافي الدخل للسنة	-	-	١٤٠,٠	١٤٠,٠	٢٩,٤	١٦٩,٤
الدخل الشامل الآخر للسنة	-	٧,٠	-	٧,٠	٨,٠	١٥,٠
مجموع الدخل الشامل للسنة	-	٧,٠	١٤٠,٠	١٤٧,٠	٣٧,٤	١٨٤,٤
تحويلات خلال السنة	-	٨,٧	(٨,٧)	-	-	-
تخفيض رأس المال (الإيضاح رقم ٢٠)	(٥٠٠,٠)	(٢٢٩,٠)	٧٢٩,٠	-	-	-
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	٢,٠٠٠,٠	٢٣٧,٣	١٣١,٣	٢,٣٦٨,٦	١,٠٠٠,٠	٣,٣٦٨,٦

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٣ إلى ١٠٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

بيان التدفقات النقدية الموحد

	إيضاح	السنة المنتهية في ٢٠٢٤/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي	السنة المنتهية في ٢٠٢٣/١٢/٣١ مليون دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل للسنة		**١٨٠,٢**	١٦٩,٤
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك وإطفاء		**١٨,٥**	٢٨,٨
مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة – صافي		**٥٤,٩**	١١٢,٠
خسارة محققة من استثمارات في سندات دين		**-**	٠,٢
الدخل التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		**٢٥٣,٦**	٣١٠,٤
التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
ودائع قانونية لدى بنوك مركزية		**(٥,٠)**	(٥٦,٨)
شهادات إيداع بتواريخ استحقاق أصلية لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر		**(٤٨٢,٤)**	(١٩٥,٠)
هامش تقييم المشتقات		**٣١,٠**	(٣٢٣,١)
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع		**(٢٣١,٥)**	(٥٤٨,١)
ودائع لدى البنوك بتواريخ استحقاق أصلية لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر		**٢١٥,٥**	(٥٠٥,٢)
أوراق مالية متداولة		**(٥٧,٦)**	(٩٥,٤)
قروض وسلفيات		**(١,٨٢٨,٣)**	(٢,٢٣٥,٤)
فوائد مستحقة القبض		**(٢٧,٠)**	(١٣٥,٦)
موجودات أخرى		**(٩٧,٣)**	١٧٩,٤
ودائع من البنوك		**٧٨١,٣**	٣٧٤,٨
ودائع من العملاء		**(٦,٣٢٢,٧)**	١٢,٥٧٧,٤
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء		**١,١٠٥,٧**	٢٠٥,٧
فوائد مستحقة الدفع		**(٢٧,٥)**	٦١,٨
مطلوبات أخرى		**١٨٠,٨**	(٤٠,٣)
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التشغيلية		**(٦,٥١١,٤)**	٩,٥٧٤,٦
الأنشطة الاستثمارية			
شراء أوراق مالية استثمارية		**(٢,٨٥٥,٧)**	(١,٥٩٥,١)
استحقاق / بيع أوراق مالية استثمارية		**٢,٢٩٠,٤**	٦٧٣,٣
شراء مباني ومعدات		**(٥١,٦)**	(٤٥,٥)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية		**(٦١٦,٩)**	(٩٦٧,٣)
الأنشطة التمويلية			
إصدار تمويلات		**١,٨٧٩,٧**	١,٨٧٦,٦
استحقاق تمويلات		**(١,٩٢٧,٢)**	(٧٩٦,٨)
صافي النقد (المستخدم في) / من الأنشطة التمويلية		**(٤٧,٥)**	١,٠٧٩,٨
صافي (النقص) / الزيادة في النقد وما في حكمه		**(٧,١٧٥,٨)**	٩,٦٨٧,١
النقد وما في حكمه في ١ يناير		**١٩,١٢٦,٥**	٩,٤٣٩,٤
النقد وما في حكمه في ٣١ ديسمبر	٧	**١١,٩٥٠,٧**	١٩,١٢٦,٥

النقد وما في حكمه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ لا يشمل الودائع القانونية لدى المصرف المركزي البالغ قيمتها ٥٠٢,٧ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٤٩٧,٧ مليون دولار أمريكي) وشهادات إيداع بتواريخ استحقاق أصلية لمدة ثلاثة أشهر أو أكثر بقيمة ٦٧٧,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ١٩٥,٠ مليون دولار أمريكي) وهامش تقييم المشتقات البالغ قيمتها ٢٥٣,٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٢٨٣,٩ مليون دولار أمريكي) وتتضمن على ودائع لدى البنوك بتواريخ استحقاق أصلية لمدة تقل عن ثلاثة أشهر بقيمة ٣,٥٠١,١ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٣,٠٩٦,٦ مليون دولار أمريكي).

تشكل الإيضاحات في الصفحات ٥٣ إلى ١٠٨ جزءاً من هذه البيانات المالية الموحدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١. التأسيس والتسجيل

بنك الخليج الدولي ش.م.ب. («البنك») هو الشركة الأم للمجموعة، وهي شركة مساهمة بحرينية تأسست في مملكة البحرين بموجب المرسوم الأميري بقانون رقم (٣٠) الصادر بتاريخ ٢٤ نوفمبر ١٩٧٥، ومسجلة كبنك تقليدي بالجملة وبنك تقليدي بالتجزئة لدى مصرف البحرين المركزي. يقع المكتب المسجل للبنك في بناية الدولي، ٣ شارع القصر، المنامة، مملكة البحرين.

يعمل البنك وشركاته التابعة (المشار إليهم معاً «بالمجموعة») بشكل أساسي في تقديم الخدمات المصرفية التجارية للشركات وإدارة الأصول، والخدمات المصرفية الاستثمارية وفي الخدمات المصرفية للأفراد. وتعمل المجموعة من خلال شركاتها التابعة والمكاتب الفرعية والمكاتب التمثيلية الموجودة في سبع دول حول العالم. بلغ إجمالي عدد موظفي المجموعة في نهاية السنة المالية ١,٤٣٧ موظفاً (٢٠٢٣: ١,٣٧٩).

٢. أساس الإعداد

٢,١ بيان بالالتزام

أعدت البيانات المالية الموحدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولي وتمشياً مع قانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية.

٢,٢ أساس القياس والعرض

أعدت البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ التكلفة التاريخية بصيغتها المعدلة بإعادة تقييم الأوراق المالية المتداولة وسندات حقوق الملكية الاستثمارية والأدوات المالية المشتقة وموجودات ومطلوبات المعاشات التقاعدية كما هو موضح بتفصيل أكثر في السياسات المحاسبية التالية. كذلك يتم إدراج الموجودات والمطلوبات المالية المثبتة والتي يتم التحوط لها باستخدام الأدوات المالية المشتقة بالقيمة العادلة فيما يتعلق بالمخاطر التي يتم التحوط لها. أعدت البيانات المالية الموحدة للمجموعة (بالدولار الأمريكي) والذي يعد العملة الرئيسية لعمليات البنك، تم تقريب جميع المبالغ إلى أقرب مليون (مليون دولار أمريكي) ما لم ينص بخلاف ذلك.

٢,٣ أسس التوحيد

تشمل البيانات المالية الموحدة حسابات بنك الخليج الدولي ش.م.ب. وشركاته التابعة. الشركات التابعة هي الشركات والمنشآت الأخرى بما في ذلك الشركات ذات الأغراض الخاصة، التي يسيطر عليها البنك. تتحقق السيطرة عندما يكون لدى المجموعة ما يلي:

- السلطة على الشركة المستثمر فيها (أي الحقوق القائمة التي تمنحها القدرة الحالية على توجيه الأنشطة ذات الصلة للشركة المستثمر فيها)؛
- تعرضات أو حقوق على عوائد متغيرة من خلال مشاركتها مع الشركة المستثمر فيها؛ و
- القدرة على استخدام سلطتها على الشركة المستثمر فيها للتأثير على مقدار عوائدها.

عندما يكون لدى المجموعة حقوق أقل في أغلبية حقوق التصويت أو حقوق مشابهة للشركة المستثمر فيها، تأخذ المجموعة في الاعتبار جميع الحقائق والظروف ذات الصلة لتقييم ما إذا كان لديها سلطة على الشركة المستثمر فيها، بما في ذلك:

- الترتيبات التعاقدية مع حاملي حقوق التصويت الآخرين للشركة المستثمر فيها؛
- الحقوق الناتجة عن الترتيبات التعاقدية الأخرى؛ و
- حقوق التصويت للمجموعة وحقوق التصويت المحتملة.

تقوم المجموعة بإعادة تقييم ما إذا كانت مسيطرة أو غير مسيطرة على الشركة المستثمر فيها إذا كانت الحقائق والظروف تشير بأن هناك تغيرات على عنصر أو أكثر من عناصر السيطرة الثلاث. يبدأ توحيد الشركة التابعة عندما تحصل المجموعة على السيطرة على الشركة التابعة ويتم إيقاف التوحيد عندما تفقد المجموعة سيطرتها على الشركة التابعة. يتم تضمين موجودات ومطلوبات ودخل ومصروفات الشركة التابعة المقتناة أو المستبعدة خلال السنة في البيانات المالية الموحدة أعتباراً من تاريخ حصول المجموعة على السيطرة لغاية تاريخ إيقاف سيطرتها على الشركة التابعة.

تنسب الأرباح أو الخسائر وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للمجموعة والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة. أينما استلزم الأمر، يتم إجراء تعديلات في البيانات المالية للشركات التابعة لتتوافق سياساتها المحاسبية مع السياسات المحاسبية للمجموعة. يتم استبعاد جميع الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والدخل والمصروفات والتدفقات النقدية المتعلقة بالمعاملات البينية بين أعضاء المجموعة بالكامل عند التوحيد.

يتم احتساب التغير في حصة ملكية الشركة التابعة دون فقدان السيطرة كمعاملة أسهم حقوق الملكية. إذا فقد البنك سيطرته على الشركة التابعة، فإنه سيقوم باستبعاد الموجودات (بما في ذلك الشهرة) والمطلوبات للشركة التابعة والحقوق غير المسيطرة والبنود الأخرى لحقوق الملكية، بينما يقوم بإثبات أي ربح أو خسارة ناتجة في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أي استثمار محتفظ به بالقيمة العادلة بتاريخ فقدان السيطرة.

تم توضيح الشركات التابعة الرئيسية وحصة ملكية المجموعة في كل منها في الإيضاح رقم ٤٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة

فيما يلي أدناه السياسات المحاسبية الرئيسية المعتمدة في إعداد البيانات المالية الموحدة:

٣-١ الموجودات والمطلوبات المالية

تشمل الموجودات والمطلوبات المالية جميع الموجودات والمطلوبات المدرجة في بيان المركز المالي الموحد، على الرغم من استبعاد خطط منافع الموظفين والعقارات والمعدات.

أ) الإثبات والقياس

تقوم المجموعة بإثبات الموجودات والمطلوبات المالية في بيان المركز المالي الموحد، فقط عندما تصبح المجموعة طرفاً في الشروط التعاقدية للأداة المالية.

يتم تصنيف الأدوات المالية في البداية ضمن إحدى الفئات التالية، مما يحدد بعد ذلك منهجية القياس اللاحق:

يتم تصنيف الموجودات المالية إلى إحدى الفئات الثلاث التالية:

- موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر؛ أو
- موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم تصنيف المطلوبات المالية إلى إحدى الفئتين التاليتين:

- مطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة؛ أو
- مطلوبات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

يتم مبدئياً إثبات الموجودات المالية بالقيمة العادلة بما في ذلك تكاليف المعاملة المتعلقة بالموجودات المالية، باستثناء الذمم التجارية المدينة التي يتم إثباتها بالقيمة العادلة. يتم مبدئياً إثبات المطلوبات المالية بالقيمة العادلة والتي تمثل العائدات المستلمة مخصوماً منها العلاوات والخصومات وتكاليف المعاملة التي تنسب مباشرة إلى المطلوبات المالية.

يتم إثبات جميع المشتريات والمبيعات العادية للموجودات والمطلوبات المالية المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في تاريخ التداول، وهو التاريخ الذي تلتزم فيه المجموعة بشراء أو بيع الموجود أو المطلوب المالي. يتم إثبات جميع المشتريات والمبيعات العادية للموجودات والمطلوبات المالية الأخرى في تاريخ التسوية، وهو التاريخ الذي يتم فيه استلام أو تسليم الموجود أو المطلوب من أو إلى الطرف الآخر. المشتريات أو المبيعات المنتظمة هي المشتريات أو المبيعات للموجودات المالية التي تتطلب تسليم الموجودات ضمن الإطار الزمني المحدد حسب الأنظمة أو الأعراف السائدة في السوق.

بعد القياس المبدئي، يتم قياس الموجودات والمطلوبات المالية إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. يخضع التصنيف وأساس القياس لنموذج أعمال المجموعة الخاص بإدارة الموجودات المالية وخصائص التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية، كما هو موضح بالتفصيل أدناه:

موجودات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم قياس الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي إذا:

- تم الاحتفاظ بالموجودات المالية ضمن نموذج أعمال الذي يهدف إلى الاحتفاظ بالموجودات بغرض تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية؛ و
- ينتج عن الشروط التعاقدية للموجودات المالية في تواريخ محددة تدفقات نقدية والتي تعد فقط مدفوعات على المبلغ الأصلي للدين والفائدة على المبلغ الأصلي القائم.

إذا لم يتم استيفاء المعيار الأول، يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر. وإذا لم يتم استيفاء كلا المعيارين، يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

بالإضافة إلى ذلك، حتى إذا استوفت الموجودات المالية معيار التكلفة المطفأة، فإنه يجوز للمجموعة اختيار تصنيف الموجود المالي بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يعتبر هذا الخيار لا رجعة فيه وقابل للتطبيق فقط إذا كان التصنيف بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر يقلل بشكل جوهري عدم توافق القياس أو الإثبات.

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

عند الإثبات المبدئي، يجوز للمجموعة خيار لا رجعة فيه بتصنيف استثمارات الأسهم التي لا يتم الاحتفاظ بها لغرض التداول كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.

لهذا الغرض، تعتبر الموجودات المالية التي يتم الاحتفاظ بها لغرض التداول متى استوفت استثمارات الأسهم أي من الشروط التالية:

- تم شراؤها بشكل رئيسي لغرض البيع في المستقبل القريب؛
- عند الإثبات المبدئي، تكون جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تدار معاً، والتي يوجد لها دليل على نمط فعلي حديث لتحقيق الربحية على المدى القصير؛ أو
- إذا كانت أداة مشتقة وغير مصنفة وفعالة كأداة للتحوط أو ضمان مالي.

إن الخيار لا رجعة فيه يكون على أساس كل أداة على حدة. إذا تم تصنيف استثمارات الأسهم كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، فإنه يتم إثبات جميع الأرباح والخسائر، باستثناء دخل أرباح الأسهم، في الدخل الشامل الآخر، ولا يتم إدراجها لاحقاً في بيان الدخل الموحد.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

أ) الإثبات والقياس (تتمة)

موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف وقياس الموجودات المالية التي لم يتم تصنيفها أعلاه كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

مطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة

يتم تصنيف جميع المطلوبات المالية بخلاف تلك المصنفة كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر، فإنه يتم تصنيفها كمطلوبات مالية مدرجة بالتكلفة المطفأة ويتم قياسها بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي كما هو موضح في إيضاح ٣-٤(أ).

مطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر

يتم تصنيف المطلوبات المالية التي لم يتم تصنيفها أعلاه كمطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر. يتضمن هذا التصنيف الأدوات المالية المشتقة التي تشكل مطلوبات مقاسة بالقيمة العادلة.

ب) تعديل الموجودات والمطلوبات المالية

الموجودات المالية

إذا تم تعديل الشروط الخاصة بالموجودات المالية، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية للموجودات المعدلة تختلف بشكل جوهري. إذا وجدت اختلافات جوهرية في التدفقات النقدية، فإنه يتم استبعاد الموجودات المالية الأصلية ويتم إثبات الموجودات المالية الجديدة إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. إذا لم تكن التدفقات النقدية تختلف إلى حدٍ كبير، فإن التعديل لن يؤدي إلى استبعاد الموجودات المالية. ففي هذه الحالة، تقوم المجموعة بإعادة احتساب إجمالي القيمة المدرجة للموجودات المالية وإثبات المبلغ الناتج عن تعديل إجمالي القيمة المدرجة كتعديل للأرباح أو الخسائر في بيان الدخل.

المطلوبات المالية

تقوم المجموعة باستبعاد المطلوبات المالية عندما يتم تعديل شروطها وتكون التدفقات النقدية للمطلوبات المالية المعدلة مختلفة بشكل جوهري. ففي هذه الحالة، يتم إثبات المطلوبات المالية الجديدة بناءً على الشروط المعدلة إما بالتكلفة المطفأة أو بالقيمة العادلة. يتم إثبات الفرق بين القيمة المدرجة للمطلوبات المالية المستبعدة والمطلوبات المالية الجديدة بالشروط المعدلة في بيان الدخل.

٣-٢ اضمحلال الموجودات المالية

تقوم المجموعة بإجراء تقييم على أساس النظرة المستقبلية، الخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبطة بموجودات أدوات دينها المدرجة بالتكلفة المطفأة والمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ومقابل مخاطر التعرضات الناتجة عن ارتباطات القرض وعقود الضمانات المالية. تقوم المجموعة بإثبات مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لمثل تلك الخسائر عند منحها أو إعادة تقييم الخسائر الائتمانية المتوقعة في تاريخ إعداد كل تقرير مالي. يعكس قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة ما يلي:

- مبلغ عادل ومبلغ احتمالية مرجحة الذي يتم تحديده من خلال تقييم مجموعة من النتائج المحتملة؛
- القيمة الزمنية للنقود؛ و
- معلومات معقولة وداعمة متاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما في تاريخ إعداد التقرير المالي عن الأحداث السابقة والظروف الحالية وتنبؤات الظروف الاقتصادية المستقبلية.

لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، ستقدر المجموعة مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على الأداة المالية على مدى عمرها المتوقع. يتم تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي على مدى العمر المتبقي المتوقع للموجود المالي، أي الفرق بين: التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة بموجب العقد، والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها، مخصومة بمعدل الفائدة الفعلي للقرض:

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم قياسها وفقاً لما يلي:

- الموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: باعتبارها القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي (أي الفرق بين التدفقات النقدية المستحقة للمنشأة وفقاً للعقد والتدفقات النقدية التي تتوقع المجموعة استلامها)؛
- الموجودات المالية التي هي مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقرير المالي: أي الفرق بين إجمالي القيمة المدرجة والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة؛ و
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية: تقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس القيمة الحالية للمدفوعات المتوقعة لتعويض حاملها عن الخسارة الائتمانية التي تم تكبدها مخصوماً منها أي مبالغ يتوقع الضامن استلامها من حاملها أو المدين أو أي طرف آخر. إذا كان القرض مضموناً بالكامل، فإن تقدير الخسائر الائتمانية المتوقعة لعقود الضمانات المالية سيكون مساوياً لتقدير العجز النقدي المقدر للقرض الخاضع للضمان.

لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، قامت المجموعة بتصنيف أدواتها المالية التي لم يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣، على أساس منهجية الاضمحلال المطبقة، كما هو موضح أدناه: لا تخضع استثمارات الأسهم لعمليات تقييم الاضمحلال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٢ اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

- المرحلة ١: بالنسبة للأدوات المالية التي لم تشهد زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي والتي لم تعد مضمحلة ائتمانياً منذ منحها، تقوم المجموعة بإثبات المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.
- المرحلة ٢: بالنسبة للأدوات المالية التي شهدت زيادة جوهرية في مخاطرها الائتمانية منذ إثباتها المبدئي ولكن لم تعد مضمحلة ائتمانياً، تقوم المجموعة بإثبات المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.
- المرحلة ٣: بالنسبة للأدوات المالية المضمحلة ائتمانياً، تقوم المجموعة بإثبات المخصص على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة الناتجة عن أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على الأداة المالية خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ إعداد التقرير المالي.

الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة ويتم تحديدها بناءً على الفرق بين القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين جميع التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والقيمة الحالية للقيمة القابلة للاسترداد للموجودات المالية في تاريخ إعداد التقرير المالي. بالنسبة للأدوات المالية للمرحلة ٣، يتم قياس القيمة القابلة للاسترداد على أنها القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بما في ذلك المبالغ القابلة للاسترداد من الضمانات والرهون مخصومة بمعدل الفائدة السائد وقت منح التسهيلات الائتمانية أو بالنسبة لأدوات الدين على أساس القيمة العادلة باستخدام معدل الفائدة الحالي السائد في السوق لموجود مالي مشابه.

تدمج المجموعة معلومات النظرة المستقبلية في كل من تقييمها لتحديد من إذا كانت المخاطر الائتمانية على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري من إثباتها المبدئي وفي قياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. تأخذ المجموعة في الاعتبار التوقعات الاقتصادية الصادرة عن صندوق النقد الدولي، وتقوم بوضع رؤية أساسية لاتجاه المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة في المستقبل بالإضافة إلى نطاق معقول من السيناريوهات المحتملة وترجيحاتها.

لأغراض التصنيف في المراحل المذكورة أعلاه، وضعت المجموعة سياسة لإجراء تقييم في نهاية كل فترة إعداد تقرير مالي حول ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي من خلال الأخذ في الاعتبار التغير في مخاطر التعثر في السداد التي تحدث على مدى العمر المتبقي للأداة المالية على النحو التالي:

المرحلة ١

تقيس المجموعة مخصصات الخسارة بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة لمدة ١٢ شهراً لعملاء المرحلة ١، يتم تصنيف جميع الموجودات المالية على أنها المرحلة ١ عند تاريخ الإثبات المبدئي. وبعد ذلك في إعداد كل تقرير مالي، تصنف المجموعة ما يلي باعتبارها المرحلة ١:

- نوع موجودات الديّن التي تم تحديد بأن لديها مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ إعداد التقرير المالي؛ و
- الموجودات المالية التي لم تزد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي؛

تطبق المجموعة افتراض المخاطر الائتمانية المنخفضة وتعتبر جميع التعرضات لحكومات دول مجلس التعاون الخليجي على أنها مخاطر ائتمانية منخفضة.

المرحلة ٢

يتطلب المعيار الدولي لإعداد المالية رقم ٩ تصنيف الموجودات المالية في المرحلة ٢ عندما تزيد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري منذ إثباتها المبدئي. بالنسبة لتلك الموجودات المالية، يتطلب إثبات مخصص الخسارة على أساس خسائرها الائتمانية المتوقعة على مدى العمر.

تأخذ المجموعة في الاعتبار ما إذا كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية للموجود من خلال مقارنة تغير التصنيف عند الإثبات المبدئي للموجود مقابل مخاطر التعثر في السداد التي تحدث للموجود في نهاية فترة إعداد كل تقرير مالي. في كل حالة من هذه الحالات، يعتمد هذا التقييم على تقييم النظرة المستقبلية من أجل إثبات احتمالية تكبد خسائر أكبر مرتبطة بالتوقعات الاقتصادية الأكثر سلبية. بالإضافة إلى ذلك، يفترض حدوث زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية إذا تأخر المقترض عن تسديد مدفوعاته التعاقدية لأكثر من ٣٠ يوماً، أو إذا توقعت المجموعة أن تمنح فترة سماح للمقترض أو إعادة هيكلة التسهيل لأسباب تتعلق بالائتمان أو يتم وضع التسهيل ضمن قائمة الحسابات التي تتطلب مراقبة دقيقة من قبل المجموعة. وعلاوة على ذلك، سيخضع أي تسهيل يحمل تصنيف مخاطر ائتمانية داخلية بدرجة ٧ لعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة ضمن المرحلة ٢.

تتمثل سياسة المجموعة في تقييم معلومات النظرة المستقبلية المعقولة والداعمة الإضافية المتاحة، باعتبارها عوامل إضافية أخرى.

بالنسبة للتسهيلات المتجددة مثل البطاقات الائتمانية والسحوبات على المكشوف، تقيس المجموعة الخسائر الائتمانية المتوقعة من خلال تحديد الفترة التي تتوقع خلالها التعرض لمخاطر الائتمان، مع الأخذ في الاعتبار إجراءات إدارة مخاطر الائتمان التي تتوقع اتخاذها بمجرد زيادة المخاطر الائتمانية والتي تهدف إلى التخفيف من حدة الخسائر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٢ اضمحلال الموجودات المالية (تتمة)

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

المرحلة ٣

يتم تضمين الموجودات المالية في المرحلة ٣ عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن القرض مضمحل ائتمانياً. وفي تاريخ إعداد كل تقرير مالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة والموجودات المالية للديون المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر، هي مضمحلة ائتمانياً. يعد الموجود المالي «مضمحل ائتمانياً» عند قوع حدث أو أكثر من الأحداث التي تؤثر سلباً على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بالنسبة لذلك الموجود المالي.

يتضمن الدليل على أن الموجود المالي مضمحل ائتمانياً على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- صعوبة مالية جوهرية لدى المقترض أو الجهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد؛
- إعادة هيكلة القروض أو السلفيات من قبل المجموعة بشروط لم تكن لتأخذها المجموعة بعين الاعتبار في الظروف الأخرى؛
- احتمال كبير دخول المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- اختفاء السوق النشطة لتلك الأوراق المالية نتيجة وجود صعوبات مالية.

وعادة ما يعتبر القرض الذي تم إعادة التفاوض بشأنه نتيجة لتدهور وضع المقترض بأنه مضمحل ائتمانياً ما لم يكن هناك دليل على أن مخاطر عدم استلام التدفقات النقدية التعاقدية قد انخفضت بشكل جوهري ولا تكن هناك أية مؤشرات أخرى للاضمحلال في القيمة. بالإضافة إلى ذلك، يعتبر القرض المتأخر عن السداد لمدة ٩٠ يوماً أو أكثر بأنه مضمحلاً.

عند إجراء تقييم حول ما إذا كان الاستثمار في الديون الحكومية، هي مضمحلة ائتمانياً، تأخذ المجموعة في الاعتبار العوامل التالية:

- تقييم السوق للجدارة الائتمانية حيث يتضح من عوائد السندات.
- تقييمات وكالات التصنيف للجدارة الائتمانية.
- قدره البلد على الوصول إلى أسواق رأس المال من أجل إصدار ديون جديده.
- احتمالية إعادة هيكله الديون، مما يؤدي إلى تكبد حاملها خسائر نتيجة للإعفاء الطوعي أو الإلزامي للديون.
- آليات الدعم الدولية القائمة لتقديم الدعم اللازم باعتبارها «الملاذ الأخير للإقراض» لذلك البلد، فضلاً عن نية الحكومات والوكالات لاستخدام تلك الآليات التي تنعكس في البيانات العامة. ويشمل ذلك إجراء تقييم لمدى قوة تلك الآليات، وبغض النظر عن النوايا السياسية، ما إذا كانت هناك قدرة على الوفاء بالمعايير المطلوبة.

الموجودات المالية التي تمت إعادة التفاوض بشأنها أو تم تعديلها لم تعد تعتبر متأخرة عن السداد، ويتم تصنيفها ضمن الموجودات المنتجة عندما تكون جميع مدفوعات المبالغ الأصلية والفوائد محدثه ويتم التأكد بشكل معقول من سداد المدفوعات المستقبلية. تخضع الموجودات المالية التي يتم تقييمها للاضمحلال الفردي والتي تم التفاوض بشأن شروطها لمراجعة مستمرة لتحديد ما إذا كانت لا تزال مضمحلة أو ينبغي اعتبارها بأن فات موعد استحقاقها. يتم تصنيف جميع التسهيلات المعاد تفاوضها أو تعديلها كمرحلة ٢ أو مرحلة ٣ لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً من تاريخ إعادة التفاوض. يتم قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية المعاد التفاوض بشأنها على أساس ما إذا كانت شروط التفاوض قد أدت إلى استبعاد الموجود الحالي.

بصفة عامة، يتم تحويل القروض من المرحلة ٣ إذا لم تعد تستوفي بمعايير المضمحلة ائتمانياً وبعد استيفاء معايير التحسن التي يحددها البنك.

يتم إثبات مخصصات للخسائر الائتمانية المتوقعة في بيان الدخل الموحد ويتم عرضها في بيان المركز المالي الموحد ضمن حساب مخصص مقابل القروض والسلفيات والأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك (كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات).

يتم شطب الموجودات المالية بعد استكمال جميع أنشطة إعادة الهيكلة وأنشطة التحصيل، وعندما لا يكون هناك أي احتمال واقعي لاستردادها. يتم تضمين أي استردادات لاحقة ضمن بند الدخل الآخر.

٣-٣ مقاصة الموجودات والمطلوبات

تتم مقاصة الموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في بيان المركز المالي الموحد فقط إذا كان هناك حق قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المعترف بها حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٤ إثبات الإيرادات

أ) دخل الفوائد ومصروفات الفوائد

يتم إثبات دخل الفوائد ومصروفات الفوائد لجميع الموجودات والمطلوبات المالية التي تستحق عليها فائدة باستثناء تلك المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعلي. طريقة معدل الفائدة الفعلي هي الطريقة التي يتم بموجبها احتساب قيمة التكلفة المطفأة للموجودات أو المطلوبات المالية وتخصيص دخل الفوائد أو مصروف الفوائد على العمر المتوقع للموجود أو المطلوب. معدل الفائدة الفعلي هو المعدل الذي لو استخدمناه لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة الخاصة من خلال العمر المتوقع للموجود أو المطلوب المالي، أو فترة أقصر متى ما كان ذلك مناسباً، فاننا نحصل على صافي القيمة المدرجة للموجود أو المطلوب. يؤدي تطبيق طريقة معدل الفائدة الفعلي إلى إثبات دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد بالتساوي وفقاً للمبلغ المتبقي خلال الفترة حتى تاريخ الاستحقاق أو السداد.

عند احتساب معدل الفائدة الفعلي، يتم تقدير التدفقات النقدية مع الأخذ في الاعتبار جميع الشروط التعاقدية للموجود أو المطلوب المالي ولكن باستثناء الخسائر الائتمانية المستقبلية. يتم الأخذ في الإعتبار الرسوم بما فيها رسوم إصدار القروض ورسوم الاسترجاع المبكر والتي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي.

يتم تعليق دخل الفائدة عندما يتأخر سداد الفائدة أو المبلغ الأصلي للتسهيلات لأكثر من ٩٠ يوماً وعندها يتم استرجاع جميع الفوائد غير المدفوعة والمستحقة من الدخل. يتم تضمين الفوائد على التسهيلات التي لا تستحق عليها الفائدة في الدخل عند استلامها فقط. يتم إعادة التسهيلات الائتمانية إلى حالة الاستحقاق فقط بعد سداد جميع الفوائد والمدفوعات الأصلية المتأخرة السداد الحالية وضمان المدفوعات المستقبلية بشكل معقول.

ب) الرسوم والعمولات

يتم تضمين الرسوم والعمولات التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للموجود أو المطلوب المالي في عملية احتساب معدل الفائدة الفعلي.

يتم إثبات الرسوم والعمولات الأخرى عند أداء أو استلام الخدمة ذات الصلة ويتم تضمينها قي دخل الرسوم والعمولات.

ج) دخل التداول وصرف العملات الأجنبية

ينتج دخل التداول وصرف العملات الأجنبية من الأرباح المحققة من التعامل مع العملاء وصانعي السوق ومن التغيرات في القيمة العادلة الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأسهم ومتغيرات السوق الأخرى. يتم تضمين التغيرات في القيمة العادلة والأرباح والخسائر الناتجة عن شراء وبيع الأدوات المالية المتداولة في دخل التداول، بالإضافة إلى دخل الفوائد ومصروفات الفوائد ودخل أرباح الأسهم.

د) دخل أرباح الأسهم

يتم إثبات دخل أرباح الأسهم كالتالي:

- يتم إثبات أرباح الأسهم من أدوات الأسهم المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند وجود الحق لاستلام أرباح الأسهم ويتم إدراجها ضمن دخل التداول.
- يتم إثبات أرباح الأسهم من أدوات الأسهم المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند وجود الحق لاستلام أرباح الأسهم ويتم إدراجها ضمن دخل آخر.

٣-٥ اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء العكسي

لا يتم استبعاد الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء في تاريخ مستقبلي محدد من بيان المركز المالي حيث تحتفظ المجموعة بجميع المخاطر والعوائد الجوهرية المرتبطة بالملكية. يتم إثبات النقد المقابل المستلم في بيان المركز المالي الموحد كموجود مع التزام مقابل لإرجاعه، بما في ذلك الفوائد المستحقة كمطلوبات ضمن ضمانات نقدية على الأوراق المالية المقترضة واتفاقيات إعادة الشراء، مما يعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملة كقرض للمجموعة. يتم معاملة الفرق بين أسعار البيع وإعادة الشراء كمصروفات فوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي. عندما يكون لدى الطرف الآخر الحق لبيع أو إعادة رهن الأوراق المالية، فإن المجموعة تقوم بإعادة تصنيف تلك الأوراق المالية في بيان مركزها المالي إلى موجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر محتفظ بها كرهن للضمان أو إلى استثمارات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من الدخل الشامل الآخر محتفظ بها كرهن للضمان، حسب مقتضى الحال.

وبالمقابل، لا يتم إثبات الأوراق المالية المشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع في تاريخ مستقبلي محدد في بيان المركز المالي. يتم تسجيل المقابل المدفوع بما في ذلك الفوائد المستحقة في بيان المركز المالي ضمن ضمانات نقدية على الأوراق المالية المقترضة واتفاقيات إعادة الشراء العكسي، مما يعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملة كقرض من قبل البنك. يتم تسجيل الفرق بين أسعار الشراء وإعادة البيع في صافي دخل الفوائد ويتم استحقاقها على مدى فترة تنفيذ الاتفاقية باستخدام معدل الفائدة الفعلي.

إذا تم بيع الأوراق المالية المشتراة بموجب الاتفاقية لإعادة بيعها في وقت لاحق لأطراف أخرى، فإنه يتم تسجيل الالتزام لإعادة الأوراق المالية كبيع قصير الأجل ضمن المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض التداول ويتم قياسه بالقيمة العادلة مع تضمين أي أرباح أو خسائر في صافي دخل التداول.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣-٦ المباني والمعدات

تسجل الأرض بسعر التكلفة. يتم تسجيل المباني والمعدات الأخرى بسعر التكلفة مخصوماً منها الاستهلاك المتراكم. يتم مراجعة القيمة المتبقية والعمر الانتاجي للمباني والمعدات في تاريخ كل ميزانية وتعدل كلما كان مناسباً. يتم احتساب الاستهلاك بطريقة القسط الثابت على مدار فترات زمنية مختلفة. عندما تكون القيمة المدرجة للمباني أو المعدات أعلى من المبلغ المقدر القابل للاسترداد، فإنه يتم تخفيض القيمة المدرجة إلى القيمة القابلة للاسترداد.

بشكل عام، يتم إعادة احتساب التكاليف المرتبطة بصيانة برامج الحاسوب الحالية كمصروفات عند تكبدها. ومع ذلك، يتم إثبات النفقات التي من شأنها أن تعزز وتوسع منافع برامج الحاسوب بما يتجاوز مواصفاتها وأعمارها الأصلية فتعتبر كتحسين لرأس المال ويتم رسملتها كجزء من التكلفة الأصلية للبرامج.

٣-٧ مخصصات أخرى

يتم احتساب المخصصات الأخرى عندما يكون لدى المجموعة التزام قانوني أو ضمني حالي نتيجة لأحداث سابقة، ومن المحتمل أن يتطلب تدفق موارد ذات منافع اقتصادية لتسوية الالتزام ويمكن إجراء تقدير موثوق لمبلغ الالتزام. يتم عرض المصروفات المتعلقة بأي مخصصات في بيان الدخل الموحد بعد خصم أي تسويات.

٣-٨ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط

الأدوات المالية المشتقة هي عقود تستمد قيمتها من واحدة أو أكثر من الأدوات أو المؤشرات المالية الأساسية، وتشتمل على العقود المستقبلية والعقود الآجلة وعقود المقايضات والخيارات في أسواق أسعار الفائدة والصرف الأجنبي والأسهم والائتمان.

يتم احتساب جميع الأدوات المالية المشتقة في بيان المركز المالي الموحد بالقيمة العادلة. يتم الحصول على القيم العادلة من الأسعار السائدة في السوق أو نماذج التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات حسب مقتضى الحال.

يتم تضمين الأدوات المالية المشتقة ذات القيم العادلة الموجبة (الأرباح غير المحققة) ضمن موجودات أخرى، في حين يتم تضمين الأدوات المالية المشتقة ذات القيم العادلة السالبة (الخسائر غير المحققة) ضمن المطلوبات الأخرى في بيان المركز المالي الموحد.

يتم تضمين التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المستخدمة لأغراض التداول أو للتحوط من مراكز التداول الأخرى ضمن دخل التداول.

يتم تحديد إثبات التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المستخدمة لأغراض التحوط بحسب طبيعة علاقة التحوط. ولأغراض محاسبة التحوط، يتم تصنيف الأدوات المالية إما (١) كتحوطات القيمة العادلة للموجود أو المطلوب المثبت (تحوط القيمة العادلة) أو (٢) كتحوطات التدفقات النقدية المستقبلية العائدة إلى الموجود أو المطلوب المثبت أو التزام تعاقدي مؤكد (تحوط التدفقات النقدية).

تتضمن معايير المجموعة للأدوات المالية المشتقة ليتم محاسبتها كتحوطات على ما يلي:

- عند بدء علاقة التحوط، تقوم المجموعة رسمياً بتوثيق علاقة التحوط بين أداة التحوط وبند التحوط، وطبيعة المخاطر التي يتم تحوطها وأهداف واستراتيجية إدارة المخاطر للقيام بالتحوط،
- يجب إن يثبت بوضوح بأن التحوط المتوقع ذو فاعلية عالية في موازنة التغيرات في القيم العادلة أو التدفقات النقدية العائدة إلى مخاطر التحوط في بند التحوط، بما في ذلك كيفية تعامل المجموعة مع نسبة التحوط،
- يجب أن تكون فاعلية التحوط قابلة للقياس بشكل موثوق، و
- يجب أن تكون هناك علاقة اقتصادية بين أداة التحوط وبند التحوط وأن تأثير المخاطر الائتمانية لا يسيطر على تغيرات القيمة العادلة لتلك العلاقة.

يتم تضمين التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المصنفة والمؤهلة كتحوطات القيمة العادلة والتي تثبت بأنها ذات فاعلية عالية بالنسبة لمخاطر التحوط ضمن دخل التداول بالإضافة إلى التغير المقابل في القيمة العادلة للموجود أو المطلوب المحوط الذي ينسب إلى المخاطر التي تم تحوطها. يتم تعديل الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن الموجودات أو المطلوبات المحوطة والتي تنسب إلى المخاطر التي يتم تحوطها مقابل القيم المدرجة للموجودات أو المطلوبات المحوطة في بيان المركز المالي الموحد. إذا لم يعد التحوط يستوفي معايير محاسبة التحوط، فإنه يتم إطفاء أي تعديل على القيمة المدرجة للأدوات المالية المحوطة التي تستحق عليها فائدة في الدخل على مدى الفترة المتبقية إلى تاريخ الاستحقاق.

يتم إثبات التغيرات في القيم العادلة للأدوات المالية المشتقة المصنفة والمؤهلة كتحوطات للتدفقات النقدية والتي تثبت بأنها ذات فاعلية عالية بالنسبة لمخاطر التحوط في الدخل الشامل الآخر. يتم تحويل الأرباح أو الخسائر غير المحققة المثبتة في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل الموحد في الوقت الذي يتم فيه إثبات الدخل أو المصروفات المقابلة لبند التحوط في بيان الدخل الموحد ويتم تضمينها في نفس فئة الدخل أو المصروفات كما هو الحال بالنسبة لبند التحوط. يتم تضمين الأرباح أو الخسائر غير المحققة على أي جزء غير فعال من معاملات تحوط التدفقات النقدية ضمن دخل التداول.

يتم تضمين عنصر الفائدة للمشتقات المصنفة والمؤهلة كتحوطات للقيمة العادلة أو تحوطات للتدفقات النقدية ضمن دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد المتعلقة بالبند المحوط على مدى عمر الأداة المشتقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,٨ الأدوات المالية المشتقة ومحاسبة التحوط (تتمة)

يتوقف استخدام محاسبة التحوط عندما تكون أداة التحوط قد انتهت مدتها أو تم بيعها أو إلغاؤها أو ممارستها أو لم تعد مؤهلة لمحاسبة التحوط. يتم إثبات الأرباح أو الخسائر الناتجة عن إنهاء المشتقات المصنفة كتحوطات للتدفقات النقدية ضمن دخل الفوائد أو مصروفات الفوائد على مدى الفترة الأصلية لمعاملة التحوط المنتهية.

تحتوي بعض الأدوات الهجينة على عناصر مشتقة وغير مشتقة. وفي مثل هذه الحالات، يتم تصنيف المشتقات، كمشتقات ضمنية. يتم فصل المشتقات الضمنية عن العقد الأصلي، ويتم احتسابها بشكل منفصل إذا تم استيفاء معايير معينة. عندما يتعذر عملياً فصل المشتقات الضمنية، فإنه يتم تصنيف الأدوات الهجينة بالكامل كموجودات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر وتقاس بالقيمة العادلة. يتم تضمين التغيرات في القيمة العادلة في دخل التداول.

٣-٩ الضمانات المالية

الضمانات المالية هي عقود تقتضي من المجموعة تسديد مدفوعات محددة لتعويض حاملها عن الخسائر المتكبدة نتيجة لإخفاق مدين معين في سداد المدفوعات عندما يحين موعد استحقاقها وفقاً لشروط أداة الدين المالية. يتم إصدار الضمانات المالية للمؤسسات المالية وأطراف أخرى نيابة عن العملاء لضمان قروض والسحوبات على المكشوف والتسهيلات المصرفية الأخرى ولأطراف أخرى فيما يتعلق بأداء العملاء بموجب الالتزامات المتعلقة بالعقود والمدفوعات المقدمة من أطراف أخرى وعروض العطاءات والمبالغ المحتجزة.

يتم مبدئياً احتساب الضمانات المالية بالقيمة العادلة بتاريخ إصدار الضمان. يتم قياس قيمة التزامات الضمانات المالية لاحقاً بقيمة الضمان مبدئيا مخصوماً منه قيمة الإطفاء لإثبات دخل الرسوم المكتسب خلال الفترة أو القيمة الحالية لأي مدفوعات متوقعة لتسوية الالتزام عندما تصبح المدفوعات بموجب العقد محتملة، أيهما أكبر. يتم قياس الخسارة المتوقعة على الضمانات المالية بناءً على المدفوعات المتوقعة لتعويض حامل العقد بعد خصم أية مبالغ تتوقع المجموعة استردادها.

٣-١٠ منافع ما بعد التقاعد

أن أغلب موظفي بالمجموعة مؤهلون للحصول على منافع ما بعد التقاعد بموجب خطط ذات المنافع المحددة أو خطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة والمتوفرة من خلال صناديق منفصلة مدارة من قبل أمناء أو خطط تأمين أو يتم تمويلها مباشرة من قبل المجموعة. كما تدفع المجموعة مساهمات في خطط المعاشات التقاعدية المدارة من قبل الحكومة وفقاً للمتطلبات القانونية لكل بلد.

يتم احتساب مساهمات المجموعة في خطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة في السنة التي تتعلق بها.

يتم احتساب الالتزامات المتعلقة بخطط المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة من قبل خبراء اكتواريين مؤهلين باستخدام طريقة طريقة وحدات الاستحقاق المتوقعة. يتم احتساب صافي التزام المجموعة عن طريق تقدير مبلغ المنافع المستقبلية التي اكتسبها الموظفون في الفترات الحالية والسابقة، وخصم ذلك المبلغ واستقطاع القيمة العادلة لموجودات الخطة. عندما ينشأ عن عملية الاحتساب موجود محتمل للمجموعة، يتم تحديد الموجود المثبت بحد أقصى حتى لا يتجاوز المنافع الاقتصادية المتوفرة على هيئة استرجاعات من الخطة، أو تخفيضات في المساهمات المستقبلية.

يتم إثبات إعادة قياس صافي مطلوبات أو موجودات الخطة المحددة، والتي تشتمل على الأرباح والخسائر الاكتوارية، وعوائد موجودات الخطة (باستثناء الفوائد) وتأثير سقف الموجودات على الفور في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد. تحدد المجموعة صافي مصروفات أو دخل الفوائد على صافي مطلوبات أو موجودات المنافع المحددة للسنة عن طريق تطبيق معدل الخصم المستخدم لقياس التزام المنافع المحددة في بداية السنة لصافي الرصيد الافتتاحي لمطلوبات أو موجودات المنافع المحددة. يتم إثبات صافي مصروفات الفوائد والمصروفات الأخرى ذات الصلة بخطط المنافع المحددة في بيان الدخل الموحد.

عند تغيير منافع الخطة أو عندما يتم تقليص الخطة، فإنه يتم إثبات التغير الناتج في المنافع المتعلقة بالخدمات السابقة أو الأرباح أو الخسائر الناتجة عن التقليص على الفور في بيان الدخل الموحد. تقوم المجموعة بإثبات الأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية خطط المنافع المحددة عندما يتم تسويتها.

٣-١١ الضرائب والزكاة

تنطبق القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي نموذج الركيزة الثانية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مجموعة الشركات متعددة الجنسيات التي يتجاوز إجمالي إيراداتها السنوية الموحدة ٧٥٠ مليون يورو في سنتين على الأقل من السنوات الأربع المالية السابقة.

تماشيا مع متطلبات القواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي، أصدرت مملكة البحرين وأقرت المرسوم بقانون رقم (١١) لسنة ٢٠٢٤ («قانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني») في تاريخ ١ سبتمبر ٢٠٢٤، والذي يفرض ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية بنسبة تصل إلى ١٥٪ على الدخل الخاضع لضريبة المنشآت التابعة للمجموعة العاملة في البحرين وذلك للسنوات المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.

تستعد المجموعة حالياً للامتثال لقانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني والقواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي من خلال تحديث نظام إعداد التقارير المالية وتقييم تعديلات التسعير التحويلي وموافقتها مع الأنظمة المحلية والدولية لضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية. كما هو بتاريخ إعداد التقرير المالي، قدمت إدارة المجموعة طلب للتسجيل للامتثال لضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية وهي بصدد تقدير التأثير الكمي لقانون ضريبة الحد الأدنى الإضافية المحلية البحريني والقواعد العالمية لمكافحة تآكل الوعاء الضريبي.

يتم فرض الضرائب على الدخل الناتج من المنشآت الأجنبية وفقا للأنظمة المالية للبلدان التي تعمل فيها المنشآت المعنية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,١١ الضرائب والزكاة (تتمة)

أ) الضريبة الحالية

الضريبة الحالية هي الضريبة المتوقعة المستحقة الدفع على الدخل الخاضع للضريبة للسنة، باستخدام معدلات الضرائب المعمول بها في تاريخ إعداد التقرير المالي، وتتضمن على أي تعديلات على الضريبة المستحقة الدفع فيما يتعلق بالسنوات السابقة.

ب) الضريبة المؤجلة

يتم احتساب الضريبة المؤجلة باستخدام طريقة المطلوبات لجميع الفروق المؤقتة التي تنشأ بين الوعاء الضريبي للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقرير المالي. يتم إثبات الموجودات الضريبية المؤجلة فقط إلى الحد الذي من المحتمل أن يكون فيه الدخل الخاضع للضريبة المتاح في المستقبل مقابل الخسائر الضريبية غير المستخدمة والأرصدة الدائنة. يتم مراجعة الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ كل تقرير مالي وتخفض إلى الحد الذي لم يعد من المحتمل فيه تحقيق المنافع الضريبية المرتبطة بها. يتم مقاصة الموجودات والمطلوبات الضريبية المؤجلة فقط إذا تم استيفاء بعض المعايير. تستخدم نسب الضريبة المعمول بها حالياً لتحديد الضرائب المؤجلة.

تخضع منشآت المجموعة العاملة في المملكة العربية السعودية للزكاة وفقا لأنظمة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك. يتم احتساب مصروفات الزكاة في بيان الدخل. لا يتم احتساب الزكاة كضريبة دخل وبالتالي لا يتم احتساب ضريبة مؤجلة تتعلق بالزكاة.

٣-١٢ النقد وما في حكمه

يشتمل النقد وما في حكمه من النقد المشار إليه في بيان التدفقات النقدية الموحد على نقد وأرصدة غير مقيدة لدى البنوك المركزية وودائع لدى البنوك ذات فترات استحقاق لمدة تقل عن ثلاثة أشهر.

٣-١٣ أوراق مالية متداولة

يتم مبدئياً تسجيل الأوراق المالية المتداولة بالقيمة العادلة. وبعد القياس المبدئي، يتم تضمين الأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيم العادلة في بيان الدخل الموحد في الفترة التي تنشأ فيها. ويتم تضمين دخل الفوائد وأرباح الأسهم المستلمة ضمن بند «دخل الفوائد» و»دخل آخر» على التوالي في بيان الدخل الموحد.

٣-١٤ ودائع لدى البنوك

يتم مبدئياً قياس الودائع لدى البنوك بالقيمة العادلة، ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة، مخصوماً منها أي مبالغ تم شطبها ومخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة. يتم تعديل القيم المدرجة لتلك الموجودات التي يتم تحوطها بشكل فعال مقابل التغيرات في القيمة العادلة وذلك إلى حد التغيرات في القيمة العادلة التي يتم تحوطها، مع إثبات التغيرات الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الموحد.

٣-١٥ الودائع

يتم مبدئياً قياس جميع ودائع البنوك والعملاء بالقيمة العادلة ويتم لاحقاً قياسها بالتكلفة المطفأة. يتم إجراء تعديل على قيمتها إذا كانت جزءاً من استراتيجية تحوط القيمة العادلة بفعالية، لتعديل قيمة الودائع للقيمة العادلة التي يتم تحوطها مع إثبات التغيرات الناتجة عن ذلك في بيان الدخل الموحد.

٣-١٦ عقود الإيجار

تقيم المجموعة عند بدء العقد ما إذا كان العقد هو عقد إيجار أو يحتوي على عقد الإيجار. أي إذا كان العقد ينقل الحق في السيطرة على استخدام موجودات محددة لفترة زمنية مقابل نظير.

قامت المجموعة بتطبيق نهج موحد لإثبات وقياس كافة عقود الإيجار، باستثناء عقود الإيجار القصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة. قامت المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات التي تمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية.

الحق في استخدام الموجودات

تقوم المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، مخصوماً منها أي استهلاك متراكم وخسائر الاضمحلال المتراكمة، ومع تعديلها لأي إعادة قياس لالتزامات عقود الإيجار. تتضمن تكلفة الحق في استخدام الموجودات على مبلغ التزامات عقود الإيجار المثبتة والتكاليف المباشرة المبدئية المتكبدة ومدفوعات عقود الإيجار التي تم إجراؤها في أو قبل تاريخ بدء عقد الإيجار مخصوماً منها أي حوافز إيجار تم استلامها. يتم استهلاك الحق في استخدام الموجودات المثبتة على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار. كما يخضع الحق في استخدام الموجودات للاضمحلال. تفصح المجموعة عن الحق في استخدام الموجودات ضمن الموجودات الأخرى.

التزامات عقد الإيجار

في تاريخ بدء عقد الإيجار، تقوم المجموعة بإثبات التزامات عقد الإيجار المقاسة بالقيمة الحالية لمدفوعات الإيجار التي يتعين سدادها على مدى فترة عقد الإيجار. تتضمن مدفوعات الإيجار على المدفوعات الثابتة (مخصوماً منها أي حوافز إيجار مستحقة القبض) أو مدفوعات الإيجار المتغيرة التي تعتمد على المؤشر أو المعدل والمبالغ المتوقع دفعها بموجب ضمانات القيمة المتبقية. كما تتضمن مدفوعات عقد الإيجار على سعر ممارسة خيار الشراء الذي يكون من المؤكد بصورة معقولة بأن المجموعة سوف تمارس هذا الخيار ودفع الغرامات لإنهاء عقد الإيجار، إذا كانت مدة عقد الإيجار تظهر ممارسة خيار الإنهاء. يتم إثبات مدفوعات الإيجار المتغيرة التي لا تعتمد على المؤشر أو السعر كمصروفات في الفترة التي يقع فيها الحدث أو الحالة التي تؤدي إلى حدوث المدفوعات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣. السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

٣,١٦ عقود الإيجار (تتمة)

عند احتساب القيمة الحالية لمدفوعات عقد الإيجار، تستخدم المجموعة معدل الاقتراض الإضافي في تاريخ بدء عقد الإيجار إذا لم يكن بالإمكان تحديد معدل الفائدة الضمني في عقد الإيجار بسهولة. بعد تاريخ بدء عقد الإيجار، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإيجار ليعكس الفائدة الإضافية وتخفيضها بمدفوعات الإيجار المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإيجار إذا حدث تعديل أو تغيير في مدة عقد الإيجار أو تغيير في مدفوعات الإيجار (على سبيل المثال، التغيرات في المدفوعات المستقبلية الناتجة عن التغير في المؤشر أو المعدل المستخدم لتحديد تلك المدفوعات) أو تغيير في تقييم خيار شراء الموجود الأساسي.

تفصح المجموعة عن التزامات عقد الإيجار ضمن بند المطلوبات الأخرى.

عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة

تطبق المجموعة إعفاء الإثبات على عقود الإيجار قصيرة الأجل باستثناء عقود إيجارها قصيرة الأجل (أي عقود الإيجار التي يكون فيها مدة عقد الإيجار ١٢ شهراً أو أقل من تاريخ بدء عقد الإيجار ولا تحتوي على خيار شراء). كما تطبق إعفاء الإثبات على عقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة على عقود إيجار المعدات المكتبية التي تعتبر منخفضة القيمة. يتم إثبات مدفوعات عقود الإيجار على عقود الإيجار قصيرة الأجل وعقود إيجار الموجودات منخفضة القيمة كمصروفات على أساس القسط الثابت على مدى فترة عقد الإيجار.

٣-١٧ تقارير القطاع

يشكل القطاع التشغيلي عنصراً مميزاً للمجموعة حيث يقوم بالأنشطة التجارية التي يتم من خلالها كسب الإيرادات وتكبد المصروفات بما فيها الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات مع أي من القطاعات التشغيلية الأخرى للمجموعة. تحتوي جميع القطاعات على معلومات مالية منفصلة يتم مراجعتها بانتظام من قبل لجنة إدارة المجموعة، بصفتها صانع القرار التشغيلي الرئيسي للمجموعة، لاتخاذ القرارات بشأن تخصيص الموارد للقطاعات وتقييم أدائها. تقوم لجنة إدارة المجموعة بتقييم القطاعات بناءً على صافي دخل الفوائد الذي يمثل غالبية إيرادات المجموعة.

٣-١٨ العملات الأجنبية

يتم تحويل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف الفورية السائدة في وقت إجراء المعاملة. يتم تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية المعروضة بالعملة الأجنبية إلى الدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ الميزانية.

٣-١٩ أنشطة الأمانة

تشرف وتدير المجموعة موجودات مملوكة من قبل العملاء ولا يتم إدراجها في البيانات المالية الموحدة. يتم كسب رسوم إدارة الموجودات نظير تقديم خدمات إدارة الاستثمار وإدارة منتجات الصناديق الاستثمارية. يتم كسب رسوم إدارة الموجودات نظير تقديم خدمات الوصاية. يتم إثبات الرسوم عند تقديم الخدمات ويتم تضمينها ضمن بند دخل الرسوم والعمولات.

٣-٢٠ المعاشات التقاعدية للموظفين ومنافع نهاية الخدمة الأخرى

يتم استحقاق التكاليف المتعلقة بالمعاشات التقاعدية للموظفين ومنافع نهاية الخدمة الأخرى بصورة عامة وفقاً للتقييمات الاكتوارية واستناداً إلى الأنظمة المعمول بها في كل موقع.

٣-٢١ أرباح الأسهم

يتم إثبات أرباح الأسهم على الأسهم الصادرة كالتزام وتخصم من حقوق الملكية عندما يتم الموافقة عليها من مساهمي البنك.

٣-٢٢ أرقام المقارنة

تم تعديل أرقام المقارنة، كلما تطلب ذلك، لتتوافق مع التغيرات في عرض البيانات المالية للسنة الحالية.

٣-٢٣ إدارة رأس المال

تستخدم المجموعة نسب رأس المال التنظيمي وإطار عمل رأسمالها الاقتصادي لمراقبة قاعدتها الرأسمالية. تدير المجموعة هيكل رأسمالها وتقوم بإجراء تعديلات على الهيكل بالأخذ في الاعتبار التغيرات في الظروف الاقتصادية والخطط الاستراتيجية للأعمال.

٤. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

٤-١ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة وإلزامية للسنة

إن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة، باستثناء تطبيق المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التالية، المطبقة على المجموعة، وهي إلزامية للفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٤:

- تصنيف المطلوبات على أنها متداولة أو غير متداولة والمطلوبات غير المتداولة مع العهود - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١
- التزامات عقد الإيجار في عملية البيع وإعادة التأجير - التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٦
- الإفصاحات: ترتيبات تمويل الموردين - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

لن يكون لأي من هذه التعديلات أي تأثير على البيانات المالية الموحدة للمجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

٤-٢ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد

تقوم المجموعة بتقييم المعايير والتفسيرات الجديدة والمعدلة التي تم إصدارها ولكنها غير إلزامية بعد لتحديد تأثيرها على البيانات المالية الموحدة.

عدم قابلية التبادل - التعديلات التي أدخلت على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١

في شهر أغسطس ٢٠٢٣، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم ٢١ تأثير التغيرات في أسعار صرف العملات الأجنبية لتحديد كيفية قيام المنشأة بتقييم ما إذا كانت العملة قابلة للتبادل وكيفية تحديد سعر الصرف الفوري عند عدم وجود قابلية للتبادل. كما تتطلب التعديلات الإفصاح عن المعلومات التي تمكن مستخدمي بياناتها المالية من فهم كيفية تأثير عدم قابلية العملة للتبادل مع عملة أخرى، أو من المتوقع أن تؤثر على الأداء المالي للمنشأة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية.

ستصبح التعديلات إلزامية على فترات إعداد التقارير المالية السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥، يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. عند تطبيق التعديلات، لا يمكن للمنشأة إعادة عرض معلومات المقارنة.

لا يتوقع بأن يكون لهذه التعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

التعديلات التي أدخلت على تصنيف وقياس الأدوات المالية – التعديلات التي أدخلت على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧

في شهر مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩ والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٧، وتعديلات على تصنيف وقياس الأدوات المالية (التعديلات). تتضمن التعديلات على ما يلي:

- توضيح بأنه يتم استبعاد المطلوب المالي في «تاريخ التسوية» وإدخال خيار السياسة المحاسبية (في حالة استيفاء شروط محددة) لاستبعاد إثبات المطلوبات المالية التي تتم تسويتها من خلال نظام الدفع الإلكتروني قبل تاريخ التسوية.
- إرشادات إضافية بشأن كيفية تقييم التدفقات النقدية التعاقدية للموجودات المالية التي تحتوي سمات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة والسمات المشابهة
- توضيحات حول ما يشكل «سمات غير القابلة للرجوع» وما هي خصائص الأدوات المرتبطة بها تعاقدياً
- إدخال إفصاحات بشأن الأدوات المالية ذات السمات المحتملة ومتطلبات إفصاح إضافية لأدوات أسهم حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

ستصبح التعديلات إلزامية على الفترات السنوية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٦. يسمح بالتطبيق المبكر، مع خيار التطبيق المبكر للتعديلات المتعلقة بتصنيف الموجودات المالية والإفصاحات ذات الصلة فقط. ولا تنوي المجموعة حالياً تطبيق التعديلات في وقت مبكر.

فيما يتعلق بالتعديلات المتعلقة باستبعاد إثبات المطلوبات المالية التي تتم تسويتها من خلال نظام الدفع الإلكتروني، تقوم المجموعة حالياً بإجراء تقييم لجميع أنظمة الدفع الإلكتروني الرئيسية المستخدمة في مختلف الولايات القضائية التي تعمل فيها. وذلك لتقييم ما إذا كانت التعديلات ستؤدي إلى تغيير جوهري فيما يتعلق بالممارسات المعمول بها وما إذا كانت مستوفية لشروط تطبيق خيار السياسة المحاسبية لاستبعاد إثبات هذه المطلوبات المالية قبل تاريخ التسوية. علاوة على ذلك، تقوم المجموعة بمراجعة جميع أنظمة الدفع الأخرى (مثل الشيكات وبطاقات الائتمان وبطاقات الخصم) للتأكد من استبعاد إثبات الموجودات المالية المقابلة عند استبعاد الحق في التدفقات النقدية واستبعاد إثبات المطلوبات المالية المقابلة في تاريخ التسوية.

بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقييم تأثير التعديلات على موجوداتها المالية التي تتضمن سمات مرتبطة بالبيئة والمجتمع والحوكمة وسمات أخرى مماثلة محتملة، وكذلك على التمويل غير القابل للرجوع والأدوات المرتبطة بها تعاقدياً. وبناءً على التقييم المبدئي الذي تم إجراؤه، لا يتوقع أن يكون للتعديلات التي أدخلت على هذه المجالات أي تأثير جوهري على البيانات المالية، إلا أن التقييم لم يتم الانتهاء منه بعد.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ - المتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية

في شهر أبريل ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ المتعلق بالعرض والإفصاح في البيانات المالية، الذي يحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم ١ المتعلق بعرض البيانات المالية. يقدم المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ متطلبات جديدة للعرض ضمن بيان الأرباح أو الخسائر، بما في ذلك المجاميع والمجاميع الفرعية المحددة. علاوة على ذلك، يتعين على المنشآت تصنيف جميع الإيرادات والمصروفات ضمن بيان الأرباح أو الخسائر ضمن واحدة من خمس فئات: التشغيلية والاستثمارية والتمويلية وضرائب الدخل والعمليات الموقوفة، حيث تعتبر الفئات الثلاث الأولى جديدة. توجد هناك متطلبات وخيارات عرض محددة للمنشآت التي لديها أنشطة تجارية رئيسية (إما تقديم التمويل للعملاء أو الاستثمار في نوع معين من الموجودات، أو كليهما).

كما يلزم المعيار الإفصاح عن مقاييس الأداء المحددة حديثاً من قبل الإدارة، والمجاميع الفرعية للإيرادات والمصروفات، ويتضمن متطلبات جديدة لتجميع المعلومات المالية وتصنيفها استنادا إلى «الأدوار» المحددة للبيانات المالية الأولية والإيضاحات المرفقة.

بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال تعديلات محدودة النطاق على معيار المحاسبة الدولي رقم ٧ المتعلق ببيان التدفقات النقدية والتي تتضمن تغيير نقطة البداية لتحديد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية بموجب الطريقة غير المباشرة، من «الأرباح أو الخسائر» إلى «الأرباح أو الخسائر التشغيلية» والإلغاء الاختياري المتعلق بتصنيف التدفقات النقدية من أرباح الأسهم والفوائد. بالإضافة إلى ذلك، هناك تعديلات لاحقة على العديد من المعايير الأخرى.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤. معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

٤,٢ معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة صادرة ولكنها غير إلزامية بعد (تتمة)

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ والتعديلات التي أدخلت على المعايير الأخرى إلزامياً على فترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، يسمح بالتطبيق المبكر ولكن يجب الإفصاح عنه. سيتم تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٨ بأثر رجعي.

تعمل المجموعة حالياً على تحديد جميع التأثيرات للتعديلات على البيانات المالية الأولية والإيضاحات حول البيانات المالية.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ المتعلق بالشركات التابعة دون مساءلة عامة: الإفصاحات

في شهر مايو ٢٠٢٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولي المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩، الذي يسمح للمنشآت المؤهلة باختيار تطبيق متطلبات الإفصاح المخفضة مع الاستمرار في تطبيق متطلبات الإثبات والقياس والعرض وفقاً لمعايير المحاسبة الأخرى الدولية لإعداد التقارير المالية. لكي تكون المنشأة مؤهلة، في نهاية فترة إعداد التقرير المالي، يجب أن تكون المنشأة شركة تابعة كما هو محدد في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٠، وألا تكون خاضعة للمساءلة العامة، ويجب أن يكون لديها شركة أم (أساسية أو وسيطة) تقوم بإعداد بيانات مالية موحدة ومتاحة للاستخدام العام ومتوافقة مع معايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية.

سيصبح المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ١٩ إلزامياً على فترات إعداد التقارير المالية المبتدئة في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٧، مع السماح بالتطبيق المبكر.

لا يتوقع أن يكون للتعديلات أي تأثير جوهري على البيانات المالية الموحدة للمجموعة.

٥. الآراء والتقديرات والافتراضيات المحاسبية

يتطلب إعداد البيانات المالية الموحدة من الإدارة اتخاذ آراء وتقديرات وافتراضيات تؤثر على بعض مبالغ الموجودات والمطلوبات المالية والدخل والمصروفات المعلنة.

تقتصر استخدام الآراء والتقديرات والافتراضات في الأساس على تحديد مخصصات الاضمحلال وتقييم الأدوات المالية وتقييم خطط المعاشات التقاعدية المحددة المنافع للمجموعة وفي تحديد علاقات السيطرة على الشركات المستثمر فيها كما هو مفصل أدناه:

٥-١ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

يتم تقييم الموجودات المالية للاضمحلال على الأسس الموضحة في الإيضاح رقم ٣-٢. وعند تحديد مخصص الاضمحلال للموجودات المالية، يتطلب تطبيق الاجتهادات في تقدير مقدار وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وكذلك تقييم ما إذا كانت المخاطر الائتمانية على الموجودات المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي وإدراج معلومات النظرة المستقبلية في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة.

٥-٢ القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية

يتم تسجيل القيم العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا يمكن اشتقاق قيمتها العادلة من الأسواق النشطة باستخدام تقنيات تقييم متنوعة متضمنة استخدام نماذج حسابية. إن المدخلات لهذه النماذج مأخوذة من معلومات يمكن ملاحظتها في السوق كلما أمكن ذلك، ولكن عندما لا تتوافر معلومات يمكن ملاحظتها في السوق، يتطلب ذلك استخدام درجة من الاجتهاد لتحديد الافتراضات المستخدمة في هذه النماذج. قد تؤثر التغيرات في الافتراضات المستخدمة في النماذج على القيمة العادلة المسجلة للموجودات والمطلوبات المالية.

٥-٣ التزامات منافع التقاعد

يتطلب من الإدارة وبالتنسيق مع الاكتواريين المستقلين المؤهلين القيام بالافتراضات بشأن خطط المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة. تتضمن الافتراضات الاكتوارية الرئيسية لخطط المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة الواردة في الإيضاح رقم ١٤ وتشمل معدل الخصم والعائد المتوقع على موجودات خطة المعاشات التقاعدية ومعدل الوفيات والزيادات المستقبلية في الرواتب، والتضخم. قد تؤثر التغيرات في الافتراضات على قيمة الموجودات المعلنة وتكلفة الخدمة والعائد المتوقع على موجودات خطة المعاشات التقاعدية.

٥-٤ تحديد السيطرة على الشركات المستثمر فيها

تمارس المجموعة دور مدير الصندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. إن عملية تحديد ما إذا كانت المجموعة تمارس السيطرة على صندوق استثماري مبنية على تقييم إجمالي الحصص الاقتصادية الكلية للمجموعة في الصندوق، ويشمل ذلك تقييم أي حصص، أو رسوم إدارية متوقعة، وحقوق المستثمرين من استبعاد المجموعة كمدير صندوق.

يتطلب من الإدارة تحديد ما إذا كانت المجموعة تعمل كوكيل للمستثمرين في الصندوق، أو ما إذا كانت المجموعة تسيطر على الصندوق الأساسي.

٥-٥ مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر اللازمة للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٦. تصنيف الموجودات والمطلوبات

فيما يلي تصنيف الموجودات والمطلوبات حسب الفئة المحاسبية:

	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر	مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	مدرجة بالتكلفة المطفأة	موجودات ومطلوبات غير مالية وحقوق الملكية	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
نقد وموجودات سائلة أخرى	-	-	٩,٨٨٢,٦	-	٩,٨٨٢,٦
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	-	-	٩٧٥,٤	-	٩٧٥,٤
ودائع لدى البنوك	-	-	٧,٢٦٦,٦	-	٧,٢٦٦,٦
أوراق مالية متداولة	٣٢٨,٤	-	-	-	٣٢٨,٤
أوراق مالية استثمارية	-	٢١١,٢	٧,٠٦٨,٢	-	٧,٢٧٩,٤
قروض وسلفيات	-	-	١٥,٤٠٢,٣	-	١٥,٤٠٢,٣
موجودات أخرى	٨٦٩,٠	٢٩,١	٦٠٨,٩	٢٤٩,٨	١,٧٥٦,٨
مجموع الموجودات	١,١٩٧,٤	٢٤٠,٣	٤١,٢٠٤,٠	٢٤٩,٨	٤٢,٨٩١,٥
ودائع من البنوك	-	-	١,٦٦٥,٢	-	١,٦٦٥,٢
ودائع من العملاء	-	-	٢٨,١٩٥,٢	-	٢٨,١٩٥,٢
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	-	-	١,٨٤٨,٨	-	١,٨٤٨,٨
مطلوبات أخرى	٦٤٤,٤	٢٨,٥	٨٧٣,٢	١٤٦,٥	١,٦٩٢,٦
تمويل أولي لأجل	-	-	٥,٥٧٣,٩	-	٥,٥٧٣,٩
تمويل ثانوي لأجل	-	-	٣٩٩,٣	-	٣٩٩,٣
حقوق الملكية	-	-	-	٣,٥١٦,٥	٣,٥١٦,٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٦٤٤,٤	٢٨,٥	٣٨,٥٥٥,٦	٣,٦٦٣,٠	٤٢,٨٩١,٥
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
نقد وموجودات سائلة أخرى	-	-	١٧,٠٠٦,٥	-	١٧,٠٠٦,٥
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	-	-	٧٤٣,٩	-	٧٤٣,٩
ودائع لدى البنوك	-	-	٧,٠٧٧,٤	-	٧,٠٧٧,٤
أوراق مالية متداولة	٢٧٠,٨	-	-	-	٢٧٠,٨
أوراق مالية استثمارية	-	٢٣,٢	٦,٦٩٣,٠	-	٦,٧١٦,٢
قروض وسلفيات	-	-	١٣,٦٢٤,٦	-	١٣,٦٢٤,٦
موجودات أخرى	٨٦٠,٧	٥٨,٦	٤٩٧,٦	٢١٣,٦	١,٦٣٠,٥
مجموع الموجودات	١,١٣١,٥	٨١,٨	٤٥,٦٤٣,٠	٢١٣,٦	٤٧,٠٦٩,٩
ودائع من البنوك	-	-	٨٨٣,٩	-	٨٨٣,٩
ودائع من العملاء	-	-	٣٤,٥١٧,٩	-	٣٤,٥١٧,٩
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	-	-	٧٤٣,١	-	٧٤٣,١
مطلوبات أخرى	٦٥٥,٩	٢٢,٥	٧٠١,٣	١٥٦,٠	١,٥٣٥,٧
تمويل أولي لأجل	-	-	٥,٦٢٠,٧	-	٥,٦٢٠,٧
تمويل ثانوي لأجل	-	-	٤٠٠,٠	-	٤٠٠,٠
حقوق الملكية	-	-	-	٣,٣٦٨,٦	٣,٣٦٨,٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٦٥٥,٩	٢٢,٥	٤٢,٨٦٦,٩	٣,٥٢٤,٦	٤٧,٠٦٩,٩

كما تتضمن الأدوات المالية المصنفة بالتكلفة المطفأة على أدوات مالية مدرجة بالقيمة العادلة نتيجة لمحاسبة التحوط راجع الإيضاح رقم ٣٥-٦.

تشتمل الموجودات والمطلوبات الأخرى المصنفة كموجودات ومطلوبات مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر على القيم العادلة للأدوات المشتقة. تم توضيح تحليل القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة في الإيضاح رقم ٣٥-٤.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٧. نقد وموجودات سائلة أخرى

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية	**٧,٢١٤,٤**	١٤,٦٩٢,٦
نقد وأرصدة لدى البنوك	**١,٤٨٨,١**	١,٥٧١,٢
شهادات إيداع	**٦٧٧,٤**	٢٤٥,٠
ودائع قانونية لدى البنوك المركزية	**٥٠٢,٧**	٤٩٧,٧
نقد وموجودات سائلة أخرى	**٩,٨٨٢,٦**	١٧,٠٠٦,٥

الودائع القانونية لدى البنوك المركزية خاضعة للقوانين المحلية، والتي تفرض قيوداً على استخدام هذه الأموال.

يتضمن النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية على ودائع العملاء الانتقالية المتعلقة بإدارة النقد وخدمات الدفع (راجع الإيضاح رقم ١٥).

٨. أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع

تدخل المجموعة في معاملات إقراض مضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء العكسية) في سياق أنشطتها التشغيلية الاعتيادية. يكون الضمان على هيئة سندات دين ذات درجات تصنيف عالية. يتم إجراء عمليات الاقتراض المضمونة بموجب شروط موحدة ويكون غالباً متعارف عليها بالنسبة لهذه النوعية من المعاملات.

٩. ودائع لدى البنوك

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
ودائع لدى البنوك المركزية	**١,٨٢٠,٤**	١,٤٩٠,٢
ودائع لدى البنوك	**٥,٣٥٨,٦**	٥,٥٠٦,١
ودائع أخرى	**٨٨,١**	٨١,٨
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٠,٥)**	(٠,٧)
صافي الودائع لدى البنوك	**٧,٢٦٦,٦**	٧,٠٧٧,٤

تمثل الودائع لدى البنوك المركزية ودائع فائض الأموال السائلة.

١٠. أوراق مالية متداولة

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
صناديق مدارة	**٣٢١,١**	٢٦٢,٣
سندات الأسهم	**٧,٣**	٨,٥
	٣٢٨,٤	٢٧٠,٨

تشمل الصناديق المدارة الأموال المودعة للاستثمار لدى مدراء الاستثمار المتخصصين.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١١. أوراق مالية استثمارية

١-١١ التكوين

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
أوراق مالية استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة		
إجمالي سندات الدين	**٧,٠٧١,٨**	٦,٦٩٦,١
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٣,٦)**	(٣,١)
صافي أوراق مالية استثمارية مدرجة بالتكلفة المطفأة	**٧,٠٦٨,٢**	٦,٦٩٣,٠
أوراق مالية استثمارية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر		
سندات دين	**١٩٠,٦**	-
سندات الأسهم	**٢٠,٦**	٢٣,٢
مجموع الأوراق المالية الاستثمارية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الشامل الآخر	**٢١١,٢**	٢٣,٢
مجموع الأوراق المالية الاستثمارية	**٧,٢٧٩,٤**	٦,٧١٦,٢

تتضمن الأوراق المالية الاستثمارية على سندات مالية تم رهنها كضمان بموجب اتفاقيات إعادة الشراء (راجع الإيضاح رقم ١٦).

يتم تصنيف جميع الأوراق المالية الاستثمارات ضمن المرحلة ١ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وكما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

فيما يلي بيان التصنيف الائتماني للأوراق المالية الاستثمارية، استناداً إلى أدنى تصنيف تم تحديده من قبل وكالات التصنيف الدولية الرئيسية:

	٢٠٢٤/١٢/٣١		٢٠٢٣/١٢/٣١	
	مليون دولار أمريكي	**٪**	مليون دولار أمريكي	٪
AAA إلى Aaa / A- إلى A3	**٦,٣٣٥,٠**	**٨٧,٣**	٦,٠٧١,٢	٩٠,٨
BBB+ إلى Baa1 / BBB- إلى Baa3	**١١١,٤**	**١,٥**	١١٠,٢	١,٦
BB+ إلى Ba1 / B- إلى B3	**٨١٢,٤**	**١١,٢**	٥١١,٦	٧,٦
مجموع سندات الدين	**٧,٢٥٨,٨**	**١٠٠,٠**	٦,٦٩٣,٠	١٠٠,٠
استثمارات الأسهم	**٢٠,٦**		٢٣,٢	
	٧,٢٧٩,٤		٦,٧١٦,٢	

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية بالأساس من سندات دين ذات تصنيف استثماري صادرة من مؤسسات مالية دولية رئيسية ومؤسسات ذات صلة بالحكومة.

تتكون الأوراق المالية الاستثمارية المصنفة BB+ إلى Ba1 / B- إلى B3 في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالأساس من سندات دين حكومية لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢-١١ مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي الحركة في المخصصات المضحملة ائتمانياً للأوراق المالية الاستثمارية:

	٢٠٢٤/١٢/٣١				٢٠٢٣/١٢/٣١			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٣,١**	**-**	**-**	**٣,١**	٤,٥	٠,٣	-	٤,٨
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**٠,٥**	**-**	**-**	**٠,٥**	(١,٤)	(٠,٣)	-	(١,٧)
في ٣١ ديسمبر	**٣,٦**	**-**	**-**	**٣,٦**	٣,١	-	-	٣,١

بلغ مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة لسندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ٠,٤ مليون دولار أمريكي (٣١ ديسمبر ٢٠٢٣: لا شيء).

تعكس المخصصات المذكورة أعلاه تقدير الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة. تشتمل المخصصات على كل من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، استناداً إلى واقع الخبرة السابقة للمجموعة ومراعاة كلاً من المؤشرات الداخلية والخارجية، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٢. قـروض وسـلفيات

١-١٢ التكوين

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
إجمالي القروض والسلفيات	**١٥,٧٠٣,٩**	١٣,٩٦٣,٥
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٣٠١,٦)**	(٣٣٨,٩)
صافي القروض والسلفيات	**١٥,٤٠٢,٣**	١٣,٦٢٤,٦

	٢٠٢٤/١٢/٣١				٢٠٢٣/١٢/٣١			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
إجمالي القروض والسلفيات	**١٤,٦٦٠,٠**	**٨٧٦,٤**	**١٦٧,٥**	**١٥,٧٠٣,٩**	١٣,٢٣١,٠	٤٨٥,٧	٢٤٦,٨	١٣,٩٦٣,٥
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٨٠,٤)**	**(١٠٢,٥)**	**(١١٨,٧)**	**(٣٠١,٦)**	(٩١,٣)	(٦٨,٢)	(١٧٩,٤)	(٣٣٨,٩)
صافي القروض والسلفيات	**١٤,٥٧٩,٦**	**٧٧٣,٩**	**٤٨,٨**	**١٥,٤٠٢,٣**	١٣,١٣٩,٧	٤١٧,٥	٦٧,٤	١٣,٦٢٤,٦

٢-١٢ مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة

فيما يلي التغيرات في مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

	٢٠٢٤/١٢/٣١				٢٠٢٣/١٢/٣١			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٩١,٣**	**٦٨,٢**	**١٧٩,٤**	**٣٣٨,٩**	٦٨,٠	٨١,٢	١١٧,٥	٢٦٦,٧
محول إلى المرحلة ١	**١,٢**	**(٠,٩)**	**(٠,٣)**	**-**	٤,٤	(٤,٤)	-	-
محول إلى المرحلة ٢	**(١,٩)**	**٢,٣**	**(٠,٤)**	**-**	(١,٣)	١,٣	-	-
محول إلى المرحلة ٣	**(٠,٦)**	**(٢,١)**	**٢,٧**	**-**	(٢,٤)	(٣٢,٣)	٣٤,٧	-
تغيرات سعر الصرف	**-**	**-**	**(٠,٣)**	**(٠,٣)**	-	-	٠,٣	٠,٣
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	**(٩,٦)**	**٣٥,٠**	**٢٥,٢**	**٥٠,٦**	٢٢,٦	٢٢,٤	٦٣,٤	١٠٨,٤
مبالغ مشطوبة	**-**	**-**	**(٨٧,٦)**	**(٨٧,٦)**	-	-	(٣٦,٥)	(٣٦,٥)
في ٣١ ديسمبر	**٨٠,٤**	**١٠٢,٥**	**١١٨,٧**	**٣٠١,٦**	٩١,٣	٦٨,٢	١٧٩,٤	٣٣٨,٩

تمثل المبالغ المشطوبة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بالأساس المخصصات المستخدمة في عملية تحويل القروض ذات الصلة إلى سجلات المذكرة. ولا تزال الجهود المبذولة لاسترداد هذه القروض مستمرة، بهدف استرداد أعلى قدر محتمل من هذه المبالغ.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٢. قروض وسلفيات (تتمة)

١٢-٣ التصنيف الصناعي

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الخدمات المالية	**٢,٨٧٠,٧**	٢,٥٣٨,٣
التجارة والخدمات	**٢,١٦٧,٥**	٢,٤٣٤,٧
الطاقة والنفط والبتروكيماويات	**١,٧٧٦,٧**	١,٧٨٤,٤
الحكومة	**١,٦١٦,٤**	١,٧٦٤,٩
التصنيع	**١,٤٣٤,٠**	١,٣١١,٣
النقل	**١,١٦٠,٧**	١,٠٣٢,٣
المرافق	**٩٠١,٣**	٥٦٣,٥
العقارات	**٨٤٨,٥**	٧٧٨,٣
البناء والهندسة	**٧٨٤,٧**	٥٢٢,١
التكنولوجيا والإعلام والإتصالات	**٣٥١,١**	١٩٢,٧
التجزئة	**٢٧٨,٥**	٣٤٠,٩
الزراعة والتعدين	**١٣٠,٤**	١٩٣,٠
أخرى	**١,٣٨٣,٤**	٥٠٧,١
	١٥,٧٠٣,٩	١٣,٩٦٣,٥
مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة	**(٣٠١,٦)**	(٣٣٨,٩)
	١٥,٤٠٢,٣	١٣,٦٢٤,٦

١٢-٤ القروض والسلفيات المتأخرة عن السداد ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً

فيما يلي أدناه التحليل الزمني للقروض والسلفيات المتأخرة عن السداد ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً:

	لغاية ٣٠ يوماً	**٣١ إلى ٦٠ يوماً**	**٦١ إلى ٨٩ يوماً**	**المجموع**
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
شركات – إجمالي	**١٣٣,١**	**٣٥,٨**	**٨,٨**	**١٧٧,٧**
الخدمات المصرفية للأفراد - إجمالي	**١٨,٦**	**١٠,٠**	**٥,٦**	**٣٤,٢**
	١٥١,٧	**٤٥,٨**	**١٤,٤**	**٢١١,٩**

	لغاية ٣٠ يوماً	٣١ إلى ٦٠ يوماً	٦١ إلى ٨٩ يوماً	المجموع
٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
شركات – إجمالي	١٤٤,٧	٤,١	٥٢,٦	٢٠١,٤
الخدمات المصرفية للأفراد - إجمالي	١٨,٦	١٣,٤	٢,٧	٣٤,٧
	١٦٣,٣	١٧,٥	٥٥,٣	٢٣٦,١

يتضمن إجمالي القروض المتأخرة عن السداد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على تعرضات بقيمة ٩١,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٩٧,٩ مليون دولار أمريكي) والتي كانت مغطاة بالكامل بضمانات.

١٢-٥ القروض والسلفيات المضمحلة ائتمانياً

فيما يلي القيم الإجمالية والمدرجة للقروض التي تأخر سداد مبالغها الأصلية أو فوائدها لأكثر من ٩٠ يوماً:

	٢٠٢٤/١٢/٣١		٢٠٢٣/١٢/٣١	
	إجمالي	**القيمة المدرجة**	إجمالي	القيمة المدرجة
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
شركات	**١٦٢,٦**	**٤٨,٤**	٢٣٩,٢	٦٥,٢
الخدمات المصرفية للأفراد	**٤,٩**	**٠,٤**	٧,٦	٢,٢
	١٦٧,٥	**٤٨,٨**	٢٤٦,٨	٦٧,٤

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٢. قروض وسلفيات (تتمة)

١٢-٦ القروض المعاد هيكلتها والمعدلة

قامت المجموعة خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ وفي ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بتعديل الشروط التعاقدية لعدد من التسهيلات لأغراض تجارية. لم ينتج عن تلك التعديلات استبعاد أي من الموجودات أو تعديل المكاسب.

قامت المجموعة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بإعادة هيكلة وتعديل إجمالي قروض بقيمة ٤٨,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ١٠٨,٧ مليون دولار أمريكي) دون أي تأثير إضافي جوهري على الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة (٢٠٢٣: بالمثل).

١٢-٧ الضمانات

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تحتفظ المجموعة بضمانات تتعلق بالقروض والسلفيات المضمحلة ائتمانياً والتي تم تصنيفها ضمن المرحلة ٣ بقيمة ٥٥,١ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٨١,٥ مليون دولار أمريكي).

لم تستحوذ المجموعة على أي ضمانات خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

١٣. موجودات أخرى

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	**٨٦٩,٠**	٨٦٠,٧
فوائد ورسوم وعمولات مستحقة	**٤٣١,٨**	٤٠٤,٨
المباني والمعدات	**١٥٢,٣**	٧٦,٤
مبالغ مدفوعة مقدماً	**٥٩,٨**	٥١,٢
الحق في استخدام الموجودات	**٣٧,٧**	٨٦,٠
بنود مؤجلة	**٣٥,٢**	٢٨,١
موجودات المعاشات التقاعدية	**٢٩,١**	٥٨,٦
أخرى، بما في ذلك الذمم المدينة	**١٤١,٩**	٦٤,٧
	١,٧٥٦,٨	١,٦٣٠,٥

تمثل الأدوات المالية المشتقة القيم العادلة الموجبة للأدوات المالية المشتقة المبرمة لأغراض التداول، أو المصنفة كتحوطات للقيمة العادلة. تم توضيح تحليل القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة في الإيضاح رقم ٣٥-٤.

فيما يلي أدناه القيم المدرجة للحق في استخدام الموجودات للمجموعة والتغيرات خلال السنة المثبتة في بيان المركز المالي الموحد وبيان الدخل الموحد:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٨٦,٠**	٧٥,٨
عقود الإيجار الجديدة	**٠,٩**	١٩,٢
إنهاء عقود الإيجار	**(٤٠,٤)**	-
استهلاك	**(٩,١)**	(٨,٥)
أخرى (بما في ذلك الحركة في أسعار صرف العملات الأجنبية)	**٠,٣**	(٠,٥)
في ٣١ ديسمبر	**٣٧,٧**	٨٦,٠

خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، اتفقت المجموعة بشكل متبادل مع المالك على إنهاء اتفاقية الإيجار لمبنى المكتب الواقع في الخبر، المملكة العربية السعودية، وقامت بشراء الأرض والمبنى بسعر إجمالي قدره ٥٥,٩ مليون دولار أمريكي (بما في ذلك ضريبة المعاملات العقارية).

١٤. منافع ما بعد التقاعد

تساهم المجموعة في خطط المعاشات التقاعدية ذات المنافع المحددة وذات المساهمات المحددة والتي تغطي بشكل جوهري جميع موظفيها.

يحتفظ البنك بخطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة لمعظم موظفيه. وتحسب المساهمات على أساس نسبة مئوية من الراتب. يتم تحديد المبالغ التي سيتم دفعها كمنافع تقاعدية استناداً إلى مبالغ المساهمات وأرباح استثمار تلك المساهمات. بلغ مجموع تكلفة المساهمات في خطط المعاشات التقاعدية ذات المساهمات المحددة ١٨,٧ مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١٥,٠ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٤. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

تحتفظ الشركة التابعة للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، بخطة ممولة ذات منافع محددة، في حين تحتفظ الشركتان التابعتان في المملكة العربية السعودية، بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية وشركة جي آي بي كابيتال بخطط غير ممولة ذات منافع محددة. تم تغطية كلا الخطتين للمعاشات التقاعدية بمزيد من التفصيل في هذا الإيضاح.

١٤-١ بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

تحتفظ الشركة التابعة للبنك، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، بخطة ممولة ذات منافع محددة لعدد من موظفيها. يتم الاحتفاظ بموجودات الخطة بشكل مستقل عن موجودات الشركة التابعة في صندوق ائتمان منفصل مدار من قبل مؤتمنين مستقلين. يخضع الصندوق للإطار التنظيمي للرواتب التقاعدية المعمول به في المملكة المتحدة.

يعرض هذا الصندوق المجموعة لمخاطر دفع مساهمات غير متوقعة في حالات الأحداث السلبية. يمكن أن تشمل هذه الأحداث بقاء أحد الأعضاء على قيد الحياة لفترة أطول من المتوقع، أو أن يكون نمو التضخم أو الرواتب بشكل أعلى من المتوقع، وبالإضافة إلى مخاطر بأن بالزيادات في التزامات الصندوق قد لا تقابل بتحسن مماثل في قيمة موجودات الصندوق.

أ) فيما يلي تحليل للمبلغ المثبت في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
القيمة العادلة لموجودات الخطة	**١٥٣,٣**	١٨٤,٩
القيمة الحالية لالتزامات الصندوق	**(١٢٤,٢)**	(١٢٦,٣)
صافي الموجودات في بيان المركز المالي الموحد	**٢٩,١**	٥٨,٦

يمثل صافي المطلوبات أو الموجودات مقياس تقييم مشتق باستخدام نموذج حسابي اكتواري. يتم إجراء هذا النموذج الحسابي من قبل خبير اكتواري مستقل بموجب معايير القياس المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ - المتعلق بمنافع الموظفين. لا تشير موجودات خطة المعاش التقاعدي إلى قابلية تحقيق المبالغ المستحقة القبض من خطة المعاش التقاعدي ولا تشير المطلوبات إلى الحاجة لتمويل خطة المعاش التقاعدي على المدى القريب.

يشير مقياس التقييم إلى الوقت المحدد للقيمة العادلة لموجودات الخطة مخصوماً منها التزامات الخطة المستقبلية على مدى ١٩ سنة.

ب) فيما يلي التغيرات في القيمة العادلة لموجودات الخطة:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**١٨٤,٩**	١٧٢,٩
مدرجة في بيان الدخل الموحد:		
- دخل الفوائد على موجودات الخطة	**٨,٣**	٨,٥
مدرجة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد:		
- إعادة قياس:		
- عائد على موجودات الخطة، باستثناء دخل الفوائد	**(٣١,٣)**	(٠,٥)
التغيرات الأخرى:		
- تغيرات أسعار الصرف	**(٣,٠)**	٩,١
- مساهمات مدفوعة من قبل المجموعة	**-**	٠,٥
- منافع مدفوعة من قبل الخطة	**(٦,٠)**	(٥,٦)
- تعديلات أخرى	**٠,٤**	-
في ٣١ ديسمبر	**١٥٣,٣**	١٨٤,٩

تشتمل موجودات الخطة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على تعرضات بنسبة ٠ بالمائة (٢٠٢٣: ١٣,٥ بالمائة) لصناديق متعددة الموجودات وتعرضات بنسبة ٦ بالمائة (٢٠٢٣: ٦٦,٧ بالمائة) لصناديق الاستثمار القائمة على المطلوبات وتعرضات بنسبة ٨١ بالمائة (٢٠٢٣: ٠ بالمائة) لعقود التأمين وتعرضات بنسبة ١ بالمائة (٢٠٢٣: ١,٨ بالمائة) لسندات الأسهم. تمتلك موجودات الخطة أسعار مدرجة في سوق نشط، وتم تصميم صناديق التحوط لتغطية غالبية مخاطر التضخم ومخاطر أسعار الفائدة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٤. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

١٤-١ بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود (تتمة)

ج) فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات الصندوق:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**١٢٦,٣**	١١٧,٧
متضمنة في بيان الدخل الموحد:		
- تكلفة الخدمة الحالية	**-**	(٠,٤)
- تكلفة الفائدة على التزامات الصندوق	**٥,٦**	٥,٨
متضمنة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد:		
- إعادة قياس نتيجة لتغير الافتراضات الاكتوارية:		
- الافتراضات المالية	**(١٤,٢)**	٢,٧
- الافتراضات الديموغرافية	**(٠,١)**	(٢,٢)
- الخبرة	**١٤,٨**	١,٨
- تعديلات أخرى	-	(١,٧)
التغيرات الأخرى:		
- تغيرات أسعار الصرف	**(٢,٢)**	٦,٥
- منافع مدفوعة من قبل الخطة	**(٦,٠)**	(٥,٦)
- تعديلات أخرى	**-**	١,٧
في ٣١ ديسمبر	**١٢٤,٢**	١٢٦,٣

د) فيما يلي التغيرات في صافي الموجودات المثبتة في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٥٨,٦**	٥٥,٢
صافي الدخل المدرج في بيان الدخل الموحد	**٢,٧**	٣,١
إعادة القياس المتضمن في بيان الدخل الشامل الموحد	**(٣١,٨)**	(١,١)
مساهمات مدفوعة من قبل المجموعة	**-**	٠,٥
تعديلات أخرى	**٠,٤**	(١,٧)
تغيرات أسعار الصرف	**(٠,٨)**	٢,٦
في ٣١ ديسمبر	**٢٩,١**	٥٨,٦

دفعت المجموعة مبلغ وقدره لا شيء خلال سنة ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٠,٥ مليون دولار أمريكي) ولا تتوقع دفع أي مساهمات إضافية في الخطة في سنة ٢٠٢٥.

هـ) فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة للأغراض المحاسبة:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
معدل الخصم (٪)	**٥,٥**	٤,٦
التضخم في أسعار التجزئة (٪)	**٣,١**	٣,١
التضخم في أسعار المستهلك (٪)	**٢,٣**	٢,٢
معدل زيادة المعاشات التقاعدية (٪)	**٢,٠**	٢,٢
معدل زيادة الرواتب (٪)	**٣,٠**	٣,٠
متوسط العمر المتوقع (بالسنوات)	**٩٠**	٨٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٤. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

١-١٤ بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود (تتمة)

و) معلومات الحساسية

تم احتساب القيمة الحالية لالتزامات الصندوق، والتي يبلغ متوسط مرجح مدته ١٤ سنة، بناءً على بعض الافتراضات الاكتوارية. عند تغير أي من الافتراضات الرئيسية بمبلغ محتمل، مع الاحتفاظ بالافتراضات الأخرى ثابتة، فإن القيمة الحالية لالتزامات الصندوق ستزداد على النحو التالي:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
زيادة في متوسط العمر المتوقع بمقدار سنة واحدة	**٣,٧**	٣,٨
انخفاض معدل الخصم بنسبة ٠,٥٪	**٧,٩**	٨,٧
زيادة في معدل التضخم بنسبة ٠,٥٪	**٤,٧**	٤,٢

٢-١٤ بنك الخليج الدولي – المملكة السعودية العربية

يحتفظ بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية وشركة جي آي بي كابيتال سي.جي.أس.سي. بخطة غير ممولة ذات منافع محددة على أساس قوانين العمل السائدة في السعودية العربية.

تعرّض هذه الخطة المجموعة لمخاطر دفع مساهمات غير متوقعة في حالات الأحداث السلبية. يمكن أن تشمل هذه الأحداث بقاء أحد الأعضاء على قيد الحياة لفترة أطول من المتوقع، أو أن يكون نمو التضخم أو الرواتب بشكل أعلى من المتوقع، ومخاطر بأن تكون السحوبات أعلى مما تم اقتراضه.

أ) فيما يلي تحليل للمبلغ المثبت في بيان المركز المالي الموحد:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
القيمة الحالية لالتزامات الصندوق	**٢٨,٥**	٢٢,٥
صافي المطلوبات في بيان المركز المالي الموحد	**٢٨,٥**	٢٢,٥

يمثل صافي المطلوبات أو الموجودات مقياس تقييم مشتق باستخدام نموذج حسابي اكتواري. يتم إجراء هذا النموذج الحسابي من قبل خبير اكتواري مستقل بموجب معايير القياس المنصوص عليها في معيار المحاسبة الدولي رقم ١٩ - المتعلق بمنافع الموظفين. ولا تشير المطلوبات إلى الحاجة لتمويل خطة المعاش التقاعدي على المدى القريب.

يشير مقياس التقييم إلى المقياس المخصوم للالتزامات المستقبلية للخطة على مدى ١١ سنة لبنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية ولمدة ١٠ سنوات لشركة جي آي بي كابيتال.

ب) فيما يلي التغيرات في القيمة الحالية لالتزامات الصندوق:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٢٢,٥**	٢٢,٢
متضمنة في بيان الدخل الموحد:		
- تكلفة الخدمة الحالية	**٣,٥**	٣,٤
- تكلفة الفائدة على التزامات الصندوق	**١,١**	١,٠
متضمنة في بيان الدخل الشامل الآخر الموحد:		
- إعادة قياس نتيجة لتغير الافتراضات الاكتوارية:		
- الافتراضات الديموغرافية	**١,٠**	-
- الافتراضات المالية	**٠,٧**	-
- الخبرة	**١,٤**	(١,٦)
التغيرات الأخرى:		
- تغيرات أسعار الصرف	**-**	(١,١)
- منافع مدفوعة من قبل الخطة	**(١,٥)**	(١,٤)
- محول إلى الأطراف ذات العلاقة	**(٠,٢)**	-
في ٣١ ديسمبر	**٢٨,٥**	٢٢,٥

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٤. منافع ما بعد التقاعد (تتمة)

٢-١٤ بنك الخليج الدولي – المملكة السعودية العربية (تتمة)

ج) فيما يلي الافتراضات الاكتوارية الرئيسية المستخدمة للأغراض المحاسبية:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
معدل الخصم	**٥,٣٪**	٤,٣٪
معدل زيادة الرواتب	**٤,٨٪**	٤,٢٪

د) معلومات الحساسية

تم احتساب القيمة الحالية لالتزامات الصندوق، والتي يبلغ متوسط مرجح مدتها ٦,٧ سنوات (٢٠٢٣: ٥,٧ سنوات)، بناءً على بعض الافتراضات الاكتوارية. عند تغير أي من الافتراضات الرئيسية بمبلغ محتمل، مع الاحتفاظ بالافتراضات الأخرى ثابتة، فإن القيمة الحالية لالتزامات الصندوق ستزداد / (تنخفض) على النحو التالي:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
زيادة في معدل الخصم بنسبة ٠,٥٪	**(١,١)**	(٠,٧)
نقص في معدل الخصم بنسبة ٠,٥٪	**٠,٩**	٠,٧
زيادة الرواتب على مدى طويل الأجل بنسبة ٠,٥٪	**١,١**	٠,٥
نقص الرواتب على مدى طويل الأجل بنسبة ٠,٥٪	**(٠,٩)**	(٠,٥)

١٥. الودائع

فيما يلي التوزيع الجغرافي لمجموع الودائع:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول مجلس التعاون الخليجي	**١٩,٨٤٩,٨**	٢٥,٩٥٦,٢
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى	**٦٩٩,٥**	٤٢٥,٨
دول أخرى	**٩,٣١١,١**	٩,٠١٩,٨
	٢٩,٨٦٠,٤	٣٥,٤٠١,٨

تشمل الودائع الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي على ودائع من حكومات دول مجلس التعاون الخليجي والبنوك المركزية والمؤسسات الأخرى التي تتخذ من دول مجلس التعاون الخليجي مقراً لها.

تتضمن الودائع على ودائع العملاء المؤقتة ذات الصلة بخدمات إدارة النقد والدفع التي تقدمها المجموعة، والتي يتم إيداعها لدى البنوك المركزية والبنوك الأخرى والأوراق المالية قصيرة الأجل. ويستمد جزء كبير من ودائع المجموعة من عدد محدد من العملاء، مما يعكس بيان التمويل بالجملة (راجع الإيضاح رقم ٧).

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تمثل ودائع دول مجلس التعاون الخليجي ٦٦,٥ بالمائة (٢٠٢٣: ٧٣,٣ بالمائة) من مجموع الودائع.

١٦. أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء

تدخل المجموعة في معاملات اقتراض مضمونة (اتفاقيات إعادة الشراء) في سياق أنشطتها التمويلية الاعتيادية. يتم تقديم هذه الضمانات في شكل أوراق مالية محتفظ بها ضمن محفظة الأوراق المالية الاستثمارية. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية التي تم رهنها كضمان بموجب اتفاقيات إعادة الشراء مبلغ ١,٨٤٦,٥ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٨٣٨,٨ مليون دولار أمريكي). يتم تنفيذ معاملات الاقتراض المضمونة بموجب شروط موحدة وتكون اعتيادية ومتعارف عليها لمثل هذه المعاملات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

١٧. مطلوبات أخرى

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الأدوات المالية المشتقة	**٦٤٤,٤**	٦٥٥,٩
فوائد مستحقة	**٣١٨,٦**	٣٤٦,١
بنود مؤجلة	**١٤٦,٥**	١٥٦,٠
التزامات عقد الإيجار	**٤٣,٠**	٩٦,٠
مخصصات محتملة	**٥٣,١**	٤٩,٦
التزامات التقاعد	**٢٨,٥**	٢٢,٥
أخرى، بما ذلك ذمم دائنة ومصروفات مستحقة	**٤٥٨,٥**	٢٠٩,٦
	١,٦٩٢,٦	١,٥٣٥,٧

فيما يلي أدناه القيم المدرجة لالتزامات عقد الإيجار للمجموعة والتغيرات خلال السنة المثبتة في بيان المركز المالي الموحد والأرباح أو الخسائر الموحد:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٩٦,٠**	٨٤,٠
عقود الإيجار الجديدة	**٠,٩**	١٩,٧
إنهاء عقود الإيجار	**(٤٧,٧)**	-
مصروفات الفوائد	**٤,٢**	٤,٥
مدفوعات	**(٩,٩)**	(١١,٦)
أخرى (بما في ذلك التغيرات في أسعار العملات الأجنبية)	**(٠,٥)**	(٠,٦)
في ٣١ ديسمبر	**٤٣,٠**	٩٦,٠

تمثل الأدوات المالية المشتقة القيم العادلة السالبة للأدوات المالية المشتقة المبرمة لأغراض التداول، أو المصنفة كتحوطات للقيمة العادلة التدفقات النقدية. تم توضيح تحليل القيمة العادلة لأدوات المشتقات المالية في الإيضاح رقم ٣٥-٤.

تمثل البنود المؤجلة المبالغ المستلمة، على سبيل المثال، رسوم منح القرض، والتي يتم إطفاؤها للدخل على مدى فترة الموجود المالي ذو الصلة.

تم توضيح مطلوبات خطة التقاعد في الإيضاح رقم ١٤. علاوة على ذلك، تم تقديم تفاصيل المخصصات المحتملة في الإيضاح رقم ٣٦.

١٨. تمويـل أولي لأجـل

	الاستحقاق	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
		مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
قروض بسعر فائدة ثابت	٢٠٢٥	**١٦,٥**	٩٥,٦
قروض بسعر فائدة عائم	٢٠٢٥ - ٢٠٢٩	**٤,٠٩٠,٤**	٤,٣٩٧,٤
اتفاقيات إعادة الشراء بسعر فائدة عائم	٢٠٢٦ - ٢٠٢٩	**٣٤٠,٥**	٤٩٨,٦
سند بسعر فائدة عائم	٢٠٢٥	**١٣٠,٧**	١٢٩,١
سند بسعر فائدة ثابت	٢٠٢٥ - ٢٠٢٩	**٩٩٥,٨**	٥٠٠,٠
		٥,٥٧٣,٩	٥,٦٢٠,٧

١٩. تمويل ثانوي لأجـل

	الاستحقاق	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
		مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
قروض بسعر فائدة عائم	٢٠٣٣	**٣٩٩,٣**	٤٠٠,٠
		٣٩٩,٣	٤٠٠,٠

تمثل تسهيلات التمويل الثانوي لأجل التزامات غير مضمونة للمجموعة وهي تعد ثانوية في حقوق الدفع بالنسبة لمطالبات المودعين والدائنين الآخرين للمجموعة الذين لا يعتبرون أيضاً ثانويين. وقد تم إصدار تسهيلات التمويل الثانوي بموجب برنامج صكوك الفئة ٢ والتي تقتصر على عملاء المؤسسات المؤهلة وتستحق في خلال عشر سنوات قابلة للاستدعاء خلال خمس سنوات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٠. رأس المال

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
مصرح به – ٣,٠٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي للسهم (٢٠٢٣: ٣,٠٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي)	**٣,٠٠٠**	٣,٠٠٠
الصادر والمدفوع بالكامل – ٢,٠٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي للسهم (٢٠٢٣: ٢,٠٠٠ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١ دولار أمريكي)	**٢,٠٠٠**	٢,٠٠٠

بتاريخ ٣٠ مارس ٢٠٢٣، عقدت المجموعة اجتماع الجمعية العمومية غير العادية حيث تقرر خلاله تعديل رأسمال المجموعة مقابل خسائرها المتراكمة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وذلك بعد الحصول على الموافقات التنظيمية. وافق المساهمون على مقاصة الخسائر المتراكمة المحتفظ بها والبالغ قيمتها ٧٢٩,٠ مليون دولار أمريكي مقابل رأس المال والاحتياطيات. وبذلك، قام البنك بتخفيض رأسماله بنحو ٥٠٠,٠ مليون دولار أمريكي من خلال تقليص عدد الأسهم بنسبة ٢٠٪ بالإضافة إلى استخدام احتياطياته الاختيارية وعلاوة إصدار الأسهم بالكامل، وتخفيض الاحتياطيات الاجبارية بنحو ٤٢,٤ مليون دولار أمريكي. بعد عملية إعادة الهيكلة، ظل إجمالي حقوق المساهمين دون أي تغيير. وقد قامت وزارة الصناعة والتجارة بنشر الإعلان المتعلق بتخفيض رأس المال في الجريدة الرسمية كجزء من عملية الموافقة النهائية وتم بيان ذلك في السجل التجاري للبنك الصادر بتاريخ ١٥ مايو ٢٠٢٣.

٢١. احتياطيات

	علاوة إصدار أسهم	احتياطي إجباري	احتياطي اختياري	احتياطي تحوط التدفقات النقدية	احتياطي إعادة تقييم الأوراق المالية الاستثمارية	احتياطي خطة التقاعد المحددة	ضريبة مؤجلة واحتياطي آخر	المجمـوع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير ٢٠٢٤	-	**٢١٣,١**	**-**	**-**	**(٩,١)**	**٤٤,٤**	**(١١,١)**	**٢٣٧,٣**
صافي تغيرات القيمة العادلة:								
أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	(٤,٤)	-	-	(٤,٤)
تحوطات التدفقات النقدية	-	-	-	١,٩	-	-	-	١,٩
الخسائر الائتمانية المتوقعة على سندات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	-	-	٠,٤	٠,٤
تحويلات من الأرباح المستبقاة	-	١٣,٥	-	-	-	-	-	١٣,٥
تغيرات أخرى خلال السنة	-	-	-	-	-	(٣٣,٩)	٨,١	(٢٥,٨)
صافي الزيادة / (النقص)	-	١٣,٥	-	١,٩	(٤,٤)	(٣٣,٩)	٨,٥	(١٤,٤)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	**-**	**٢٢٦,٦**	**-**	**١,٩**	**(١٣,٥)**	**١٠,٥**	**(٢,٦)**	**٢٢٢,٩**
في ١ يناير ٢٠٢٣	٧,٦	٢٤١,٥	١٧٩,٠	-	(١٠,١)	٤٢,٦	(١٠,٠)	٤٥٠,٦
صافي تغيرات القيمة العادلة:								
أوراق مالية مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	-	-	-	-	٦,٣	-	-	٦,٣
تحويلات من / إلى الأرباح المستبقاة	-	١٤,٠	-	-	(٥,٣)	-	-	٨,٧
خفض رأس المال (الإيضاح رقم ٢٠)	(٧,٦)	(٤٢,٤)	(١٧٩,٠)	-	-	-	-	(٢٢٩,٠)
التغيرات خلال السنة	-	-	-	-	-	١,٨	(١,١)	٠,٧
صافي (النقص) / الزيادة	(٧,٦)	(٢٨,٤)	(١٧٩,٠)	-	١,٠	١,٨	(١,١)	(٢١٣,٣)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	-	٢١٣,١	-	-	(٩,١)	٤٤,٤	(١١,١)	٢٣٧,٣

٢٢. أرباح الأسهم

لم يتم اقتراح توزيع أرباح أسهم عن السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٣. صافي دخل الفوائد

	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دخل الفوائد		
ودائع لدى البنوك وأوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع وموجودات سائلة أخرى	**١,٢٠٢,٤**	٩٣٨,٢
قروض وسلفيات	**١,٠٦٢,٤**	٩٢٦,١
أوراق مالية استثمارية	**٤٠٨,٤**	٣٣٤,٦
مجموع دخل الفوائد	**٢,٦٧٣,٢**	٢,١٩٨,٩
مصروفات الفوائد		
ودائع من العملاء	**١,٠٩٠,٠**	٩١١,٧
ودائع من البنوك	**٦٢٣,٣**	٤٤٠,١
تمويلات لأجل	**٣٧٥,٧**	٣٠٨,٢
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	**٦٢,٠**	٤٠,٤
مجموع مصروفات الفوائد	**٢,١٥١,٠**	١,٧٠٠,٤
صافي دخل الفوائد	**٥٢٢,٢**	٤٩٨,٥

يشمل دخل الفوائد من القروض والسلفيات على رسوم منح القرض التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من معدل الفائدة الفعلي للقرض.

٢٤. صافي دخل الرسوم والعمولات

	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دخل الرسوم والعمولات		
عمولات الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان	**٤٧,٧**	٣٨,٨
رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة	**٣٣,٠**	٣٢,٣
رسوم قرض الوكالة والاكتتاب والتوزيع	**١٧,٨**	١٤,٦
رسوم التزامات القرض	**١١,٤**	١١,٧
رسوم الخدمات المصرفية للأفراد	**٩,٠**	٣,٩
دخل رسوم وعمولات أخرى	**٨,٤**	٨,٤
مجموع دخل الرسوم والعمولات	**١٢٧,٣**	١٠٩,٧
مصروفات الرسوم والعمولات	**(٥,٥)**	(٧,٢)
صافي دخل الرسوم والعمولات	**١٢١,٨**	١٠٢,٥

تتكون رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة من الرسوم المتعلقة بتقديم خدمات إدارة الاستثمار والخدمات المالية بما فيها إدارة الموجودات والصناديق وأنشطة الاكتتاب والخدمات المتعلقة بالتمويل المهيكل والخصخصة والاكتتابات العامة الأولية وعمليات الدمج والاستحواذ.

تشتمل رسوم الخدمات المصرفية الاستثمارية ورسوم الإدارة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على دخل الرسوم المتعلقة بالأنشطة الائتمانية للمجموعة البالغ قيمتها ٢١,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ١٧,٠ مليون دولار أمريكي).

تتكون مصروفات الرسوم والعمولات بالأساس من رسوم خدمات حفظ الأوراق المالية والرسوم المصرفية والعمولات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٥. دخل التداول

	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
صناديق مدارة	**٢٠,٩**	٣٣,٦
مشتقات أسعار الفائدة	**٧,٥**	١٠,٥
خيارات السلع والمقايضات	**٠,٤**	٠,٤
التداول بالعملات الأجنبية	**(٩,٦)**	١٦,٤
	١٩,٢	٦٠,٩

يشمل دخل التداول الأرباح والخسائر الناتجة عن كل من عمليات البيع والشراء، والتغيرات في القيمة العادلة لأدوات التداول، بالإضافة إلى دخل ومصروفات الفوائد ودخل أرباح الأسهم الموزعة المتعلقة بها. وبالتالي، يشمل دخل التداول جميع الإيرادات والمصروفات المتعلقة بأنشطة التداول للمجموعة.

تشمل أرباح وخسائر المشتقات المرتبطة بأسعار الفائدة بالأساس العقود التي أبرمها العملاء، والتي تم مقاصتها في السوق مع عقود مطابقة. ولا توجد هناك أي مخاطر سوقية متبقية مرتبطة بتلك العقود.

٢٦. دخل صرف العملات الأجنبية

يتكون دخل صرف العملات الأجنبية بشكل رئيسي من عقود الصرف الأجنبي التي أبرمها العملاء، والتي تم مقاصتها في السوق مع عقود مطابقة. ولا يوجد هناك أي مخاطر سوقية متبقية مرتبطة بعقود الصرف الأجنبي ذات الصلة بالعملاء والتي تم مقاصتها.

يشتمل الصرف الأجنبي على عقود الصرف الفورية والآجلة وعقود العملات المستقبلية وعقود الخيارات.

٢٧. دخل آخر

	السنة المنتهية ٢٠٢٤/١٢/٣١	السنة المنتهية ٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
استردادات موجودات تم شطبها مسبقاً	**١٦,٧**	٨,٥
أرباح أسهم من استثمارات حقوق الملكية المصنفة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	**٠,٦**	١,٢
دخل / (خسارة) متنوعة	**٣,٢**	(١,٠)
صافي خسارة محققة على سندات دين استثمارية	**-**	(٠,٢)
	٢٠,٥	٨,٥

تتكون استردادات موجودات قد تم شطبها مسبقاً من استردادات للموجودات التي تم شطبها مسبقاً أو تم تحويلها إلى سجلات المذكرة.

يتعلق صافي الخسارة المحققة على سندات الدين الاستثمارية بالأساس ببيع الأوراق المالية لأغراض إدارة السيولة.

٢٨. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
القروض والسلفيات (الإيضاح رقم ١٢,٢)	**(٩,٦)**	**٣٥,٠**	**٢٥,٢**	**٥٠,٦**
أوراق مالية استثمارية	**٠,٩**	**-**	**-**	**٠,٩**
ودائع لدى البنوك (الإيضاح رقم ٩)	**(٠,٢)**	**-**	**-**	**(٠,٢)**
البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان (الإيضاح رقم ٣٦)	**١,٢**	**(١,١)**	**٣,٥**	**٣,٦**
	(٧,٧)	**٣٣,٩**	**٢٨,٧**	**٥٤,٩**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٢٨. مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة (تتمة)

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
القروض والسلفيات (الإيضاح رقم ١٢,٢)	٢٢,٦	٢٢,٤	٦٣,٤	١٠٨,٤
أوراق مالية استثمارية	(١,٤)	(٠,٣)	-	(١,٧)
ودائع لدى البنوك (الإيضاح رقم ٩)	٠,٦	-	-	٠,٦
البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان (الإيضاح رقم ٣٦)	(٠,٦)	-	٥,٣	٤,٧
	٢١,٢	٢٢,١	٦٨,٧	١١٢,٠

يمثل المخصص المحتسب على الموجودات الأخرى خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ المخصصات المتعلقة بالذمم المدينة الأخرى.

٢٩. الضرائب والزكاة

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
بيان المركز المالي الموحد		
موجود ضريبي مؤجل	**٠,٧**	٢,٤
	٠,٧	٢,٤
مطلوب ضريبي حالي	**٢٤,٩**	١٩,٣
مطلوب ضريبي مؤجل	**٧,٣**	١٤,٥
	٣٢,٢	٣٣,٨

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
بيان الدخل الموحد		
مخصص ضريبي حالي على العمليات الخارجية	**٩,٦**	١٦,٨
مصروفات زكاة ناتجة عن عمليات الشركة التابعة	**٢١,٥**	١٢,٦
	٣١,١	٢٩,٤

٣٠. المعلومات القطاعية

تم عرض المعلومات القطاعية فيما يتعلق بقطاعات الأعمال والقطاعات الجغرافية للمجموعة. يمثل شكل العرض الأساسي وقطاعات الأعمال الأسلوب الذي يتم به تقييم المعلومات المالية من قبل مجلس الإدارة ولجنة إدارة المجموعة.

٣٠-١ قطاعات الأعمال

لأغراض التقارير المالية، تم تنظيم المجموعة في أربعة قطاعات تشغيلية رئيسية:

- الخدمات المصرفية بالجملة: تقديم التمويل التجاري بالجملة والتسهيلات الائتمانية الأخرى للعملاء من الشركات والمؤسسات.
- الخزينة: تقديم مجموعة واسعة من منتجات وخدمات الخزينة وأسواق المال للعملاء من الشركات والمؤسسات المالية وأنشطة سوق المال وأنشطة الاستثمار والتداول الخاصة بالمجموعة، وإدارة الميزانية العمومية للمجموعة بما في ذلك التمويل.
- إدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية: تقديم خدمات إدارة الموجودات والصناديق والخدمات الاستشارية المالية المتعلقة بالتمويل المهيكل والخصخصة والاكتتابات العامة الأولية وعمليات الدمج والاستحواذ.
- المقر الرئيسي ووحدات الدعم: الدخل الناتج عن استثمار في الأوراق المالية المتداولة الخاصة بالمجموعة وصافي صناديق رأس المال الحر والمصروفات المتكبدة من قبل وحدات الدعم.

تعتمد النتائج المعلنة لقطاعات الأعمال على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة، والتي تقوم بتقديم تقرير عن دخل الفوائد ومصروفات الفوائد على أساس الصافي. السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها المطبقة في إعداد البيانات المالية الموحدة للمجموعة والمبينة في الإيضاح رقم ٣. تتم المعاملات بين قطاعات الأعمال وفقاً للشروط التجارية الاعتيادية. يتم تحديد تسعيرة التحويل بين وحدات الأعمال بناءً على التكلفة السوقية للأموال.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٠. المعلومات القطاعية (تتمة)

٣٠-١ قطاعات الأعمال (تتمة)

اعتباراً من سنة ٢٠٢٤، قدمت منشآت المجموعة خدماتها للشركات التابعة ووحدات الأعمال في إطار شامل لتسعير التحويل، يتماشى مع المعايير المعترف بها دولياً، بما في ذلك إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتسعير التحويل. تضمن هذه السياسة إجراء المعاملات البينية دون شروط تفضيلية وتوثيقها بالكامل. يتم مراجعتها سنوياً للحفاظ على توافقها مع أفضل الممارسات الدولية المتطورة والمتطلبات التنظيمية المحلية.

تتضمن نتائج القطاعات والموجودات والمطلوبات على البنود التي تعزى مباشرةً إلى قطاعات الأعمال. تتضمن المطلوبات المعلنة للمكتب الرئيسي ووحدات الدعم على الودائع المتعلقة بالخدمات المصرفية للأفراد وتسهيلات تمويل أولي لأجل والفوائد المستحقة المتعلقة بها، والتي يتم احتساب تكلفتها على قطاعات الأعمال التشغيلية ذات الصلة.

تم تحليل قطاعات الأعمال كما يلي:

	الخدمات المصرفية بالجملة	الخزينة	إدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية	المكتب الرئيسي ووحدات الدعم	المجموع
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
صافي دخل الفوائد	**٢٦٧,٦**	**١٥٥,٩**	**٢,٤**	**٩٦,٣**	**٥٢٢,٢**
مجموع الدخل	**٣٦٥,٢**	**١٩٢,١**	**٤٠,٧**	**١١٨,٢**	**٧١٦,٢**
نتيجة القطاع	**١٣٠,٣**	**٧٤,٦**	**١١,٩**	**(٥,٥)**	**٢١١,٣**
مخصصات الضرائب والزكاة					**(٣١,١)**
صافي الدخل بعد الضرائب					**١٨٠,٢**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
موجودات القطاع	**١٥,٢٩٦,٧**	**٢٦,٦٩٢,٢**	**١٦٧,٦**	**٧٣٥,٠**	**٤٢,٨٩١,٥**
مطلوبات القطاع	**١٤,٣٨٥,٦**	**١٧,٢٣٠,٦**	**-**	**٧,٧٥٨,٨**	**٣٩,٣٧٥,٠**
مجموع حقوق الملكية					**٣,٥١٦,٥**
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية					**٤٢,٨٩١,٥**

	الخدمات المصرفية بالجملة	الخزينة	إدارة الموجودات والخدمات المصرفية الاستثمارية	المكتب الرئيسي ووحدات الدعم	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
صافي دخل الفوائد	٢٦٨,٣	١٥٤,٧	١,٠	٧٤,٥	٤٩٨,٥
مجموع الدخل	٣٤٦,٠	٢١٦,٠	٤٣,٥	١٠٢,٨	٧٠٨,٣
نتيجة القطاع	١٩١,٩	١٩٧,٨	١٧,٦	(٢٠٨,٥)	١٩٨,٨
مخصصات الضرائب والزكاة					(٢٩,٤)
صافي الدخل بعد الضرائب					١٦٩,٤
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
موجودات القطاع	١٣,٤٥٧,٤	٣٢,٧١٢,٥	١٣٥,٨	٧٦٤,٢	٤٧,٠٦٩,٩
مطلوبات القطاع	١٢,٧٠٥,٤	٢٣,٣٣٥,٢	٦,٠	٧,٦٥٤,٧	٤٣,٧٠١,٣
مجموع حقوق الملكية					٣,٣٦٨,٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية					٤٧,٠٦٩,٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٠. المعلومات القطاعية (تتمة)

٣٠-٢ القطاعات الجغرافية

على الرغم من أن قطاعات أعمال المجموعة الأربعة تدار على أساس عالمي، إلا أنها تعتبر كأنها تعمل في سوقين جغرافيين: دول مجلس التعاون الخليجي وبقية دول العالم.

فيما يلي التوزيع الجغرافي لمجموع الدخل ومجموع الموجودات بناءً على الموقع الذي تم فيه تسجيل المعاملات والدخل:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		٣١ ديسمبر ٢٠٢٣	
	مجموع الدخل	**مجموع الموجودات**	مجموع الدخل	مجموع الموجودات
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول مجلس التعاون الخليجي	**٦١٣,٧**	**٢٧,١٠٣,٦**	٥٩٢,٥	٢٤,٣٣٣,٠
الدول الأخرى	**١٠٢,٥**	**١٥,٧٨٧,٩**	١١٥,١	٢٢,٧٣٦,٩
	٧١٦,٢	**٤٢,٨٩١,٥**	٧٠٧,٦	٤٧,٠٦٩,٩

تم توضيح التحليل الجغرافي للودائع ومخاطر الموجودات في الإيضاحين رقم ١٥ و ٣٢ على التوالي.

٣١. إدارة المخاطر

المخاطر الرئيسية المرتبطة بأنشطة المجموعة هي مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والمخاطر التشغيلية. تمتلك المجموعة نظاماً شاملاً لإدارة المخاطر بهدف إدارة هذه المخاطر التي تتطور بصورة مستمرة كلما تغيرت أنشطة الأعمال استجابةً للتطورات في مجالات الائتمان والسوق والمنتجات والتطورات الأخرى. يسترشد إطار إدارة المخاطر بعدد من المبادئ الرئيسية بما في ذلك التعريف الرسمي لحوكمة إدارة المخاطر، وتقييم الرغبة في المخاطر التي يعبر عنها من خلال الحدود الرسمية للمخاطر والرقابة على المخاطر بشكل مستقل عن وحدات الأعمال، وتقييم وقياس المخاطر المنضبطة بما في ذلك فحص الضغوطات على المحفظة وتنويع المخاطر. يقوم مجلس الإدارة بتحديد المعايير العامة للمخاطر وتحمل المخاطر للمجموعة، بالإضافة إلى سياسات إدارة المخاطر الهامة. تقوم لجنة سياسة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة بمراجعة بيان المخاطر وأنشطة المخاطر للمجموعة وتقديم التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة، بما في ذلك الموافقة على حدود الملتزمين حسب التصنيف الصناعي والجغرافي، ومراجعة عمليات الاختبار الرجعي للتصنيف. تحمل لجنة الإدارة، التي يترأسها الرئيس التنفيذي للمجموعة، المسؤولية الرئيسية عن أنشطة تحمل المخاطر وسياسات إدارة المخاطر ضمن المعايير العامة للمخاطر وتحمل المخاطر التي حددها مجلس الإدارة. توفر لجنة المخاطر التابعة للمجموعة، التي يرأسها رئيس إدارة المخاطر وتضم كبار متخصصي المخاطر في المجموعة، منتدى لمراجعة واعتماد منهجيات قياس المخاطر وعمليات التحكم في المخاطر والموافقة على المنتجات الجديدة، بما في ذلك الموافقة على الخسارة في حالة التعثر في السداد والضمانات المؤهلة لعملية احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما تقوم لجنة المخاطر التابعة للمجموعة بمراجعة جميع السياسات والحدود المتعلقة بالمخاطر التي تتطلب موافقة رسمية من لجنة الإدارة. وتستند عملية مراقبة إدارة المخاطر إلى هيكل مفصل للسياسات والإجراءات والحدود، وأنظمة معلومات شاملة لقياس المخاطر وإدارتها لمراقبة المخاطر وتقديم التقارير بشأنها. تقوم لجنة المخصصات بالموافقة على تصنيف التعرضات إلى المرحلة ١ والمرحلة ٢ والمرحلة ٣. كما تخضع عملية إدارة المخاطر للمراجعة الدورية من قبل المدققين الداخليين والسلطات التنظيمية مما يعرض هذه العمليات لمزيد من التدقيق ويساهم في تعزيز بيئة إدارة المخاطر.

تم توضيح المخاطر الرئيسية المرتبطة بأنشطة المجموعة وعمليات إدارة المخاطر المتعلقة بها بالتفصيل في تقرير الإفصاح الخاص باتفاقية بازل ٣ الركيزة ٣ ضمن التقرير السنوي، ويتم تلخيصها أدناه مع التحليل الكمي الإضافي:

٣١-١ مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر الناتجة من عدم قدرة الأطراف الأخرى على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المجموعة. تنشأ مخاطر الائتمان بشكل رئيسي من أنشطة الإقراض والاستثمار الخاصة بالمجموعة، بالإضافة إلى المعاملات الأخرى التي تشمل الأدوات المالية المدرجة وغير المدرجة في الميزانية العمومية، بما في ذلك المخاطر التي تشمل الأدوات المالية المتعلقة بالأسهم. توجد عمليات منتظمة على مستوى وحدات الأعمال ومستوى الشركة والتي تهدف إلى ضمان تقييم المخاطر بدقة والموافقة عليها ومراقبتها بصورة صحيحة. يتم تطبيق حدود ائتمانية رسمية على مستوى المعاملات الفردية والطرف الآخر والدول والمحفظة. كما يتم تقييم إجمالي التعرضات لضمان تنويع واسع النطاق للمخاطر الائتمانية. تتضمن عملية إدارة الائتمان مراقبة التركيزات حسب المنتج والقطاع والملتزم الفردي ودرجة المخاطرة والقطاع الجغرافي والتقييم المنتظم لجودة ائتمان الطرف الآخر من خلال تحليل المعلومات النوعية والكمية.

يتم إدارة المخاطر الائتمانية بفعالية وتراقب بدقة وفقاً لسياسات وإجراءات ائتمانية محددة بشكل جيد. قبل الموافقة على أي مقترح ائتماني، يتم إجراء عملية تقييم مفصل لمخاطر الائتمان، تشمل تحليل الوضع المالي للمدين ووضع السوق وبيئة العمل وجودة الإدارة. ينتج عن تقييم المخاطر تصنيف مخاطر ائتمانية داخلية لكل تعرض، مما يؤثر على قرار الموافقة الائتمانية وشروط وأحكام المعاملة. وبالنسبة للمعاملات عبر الحدود، يتم أيضاً إجراء تحليل للمخاطر في البلد. تستند المجموعة في قراراتها الائتمانية المتعلقة بأي طرف آخر فردي على إجمالي تعرض المجموعة لذلك الطرف وجميع المنشآت ذات الصلة. يتم تحديد حدود الائتمان والموافقة عليها على مستوى المجموعة ضمن الإرشادات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة، كما يتم قياس ومراقبة ومتابعة مراقبة التعرضات الائتمانية بشكل موحد على مستوى المجموعة.

كما تخفف المجموعة من تعرضها الائتماني في معاملات الصرف الأجنبي والأدوات المالية المشتقة من خلال استخدام اتفاقيات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمان.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

الزيادة الجوهرية في مخاطر الائتمان

عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على الأداة المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلا من المعلومات والتحليلات الكمية والنوعية، وذلك من واقع الخبرات السابقة للمجموعة ومع مراعاة المؤشرات الداخلية والخارجية والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

تعتبر المجموعة جميع الأطراف الأخرى المصنفة داخلياً بدرجة ٢ فما فوق وبين -٢ و +٣ وبين ٣ و +٤ و ٤ وبين ٤ و -٥، وبين +٦ و ٦ و -٦ بأنها متدهورة بشكل جوهري إذا تم تخفيض تصنيفها بمقدار ٦ درجات و ٥ درجات و ٤ درجات و ٣ درجات و ٢ درجة و ١ درجة على التوالي منذ الإثبات المبدئي، ولم يتم تعديل الأسعار الحالية بحيث يعكس المخاطر الجديدة للطرف الآخر.

تعتبر سندات الدين الاستثمارية ذات مخاطر ائتمانية منخفضة إذا كان تصنيفها الائتماني يعادل تصنيفاً بدرجة الاستثمار أو سندات دين استثمارية ذات خصائص مخاطر ائتمانية مماثلة.

تختلف معايير تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية قد زادت بشكل جوهري بحسب المحفظة الاستثمارية وتتضمن على عوامل كمية ونوعية، بما في ذلك ما إذا كان التعرض قد تم إدراجه ضمن قائمة المراقبة، وما إذا كانت التعرضات متأخرة عن السداد لأكثر من ٣٠ يوماً وكدعم بناءً على معايير التأخير في السداد.

تعريف التعثر في السداد ومعدلات التحسن

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية في حالة التعثر في السداد عندما يكون من غير المحتمل أن يقوم المقترض بسداد التزاماته الائتمانية تجاه المجموعة بالكامل، دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفيه الضمان؛ أو عندما يتأخر المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية للمجموعة لأكثر من ٩٠ يوماً. وعند تقييم ما إذا كان المقترض في حالة التعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار كلاً من العوامل النوعية مثل خرق شروط العقد والعوامل الكمية مثل حالة التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر من نفس الجهة المصدرة للمجموعة.

تعتبر المجموعة الموجودات المالية على أنها متحسنه وبالتالي يتم إعادة تصنيفها من المرحلة ٣ إلى المرحلة ٢ عندما لا تكون أي من معايير التعثر في السداد موجودة قد تحققت لمدة لا تقل عن ١٢ شهراً متتالياً. يتم بعد ذلك تحويل الموجودات المالية من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١ بعد فترة تحسن إضافية لمدة ستة أشهر. ومع ذلك، إذا كان معدل الدفع نصف سنوي أو سنوي، فستكون فترة التحسن ١٢ شهرا للتحول من المرحلة ٢ إلى المرحلة ١.

إدراج معلومات النظرة المستقبلية

تدرج المجموعة معلومات النظرة المستقبلية في كلاً من تقييماتها سواءً فيما يتعلق بزيادة المخاطر الائتمانية للأداة المالية بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي أو قياسها للخسائر الائتمانية المتوقعة. تأخذ المجموعة في الاعتبار التوقعات الاقتصادية التي ينشرها صندوق النقد الدولي وتضع المجموعة تصوراً أساسياً للاتجاه المستقبلي للمتغيرات الاقتصادية ذات الصلة، وكذلك مجموعة معقولة من السيناريوهات المحتملة وترجيحاتها.

ونظراً لطبيعة تعرضات المجموعة وتوفر المعلومات التاريخية، تستمد المجموعة التوقيت لدورة اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد باستخدام المعلومات لعدة دورات اقتصاديه لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لكل فئة من فئات التصنيف. تستخدم المجموعة نموذج الانحدار لمحفظة قروض الشركات بالجملة ونماذج فاسيك لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية ومحفظة الودائع لدى البنوك لربط المعلومات لعدة دورات اقتصاديه لاحتمالية حدوث التعثر في السداد والعوامل الاقتصادية للنظرة المستقبلية لاشتقاق تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لكل فئة من فئات التصنيف. يأخذ نموذج الانحدار وفاسيك في الاعتبار التوقعات الاقتصادية المستقبلية في إطار ثلاثة سيناريوهات (الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية)، والبيانات الاقتصادية التاريخية والمعلومات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لاشتقاق التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد. تم وضع العلاقة بين العوامل الاقتصادية ومعدلات التعثر في السداد والخسارة باستخدام بيانات التعثر في السداد التاريخية والبيانات الاقتصادية ذات الصلة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

معايير المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي احتمالية حدوث التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد وقيمة التعرض عند التعثر في السداد. يتم اشتقاق هذه المعايير من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية أو المعايير المرجعية باستخدام كلاً من العوامل الداخلية والخارجية المتضمنة على معلومات النظرة المستقبلية.

تعتبر تقديرات احتمالية حدوث التعثر في السداد هي بمثابة تقديرات في تاريخ معين. وبالنسبة لتعرضات الشركة، يتم اشتقاق تقديرات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للشركة داخلياً باستخدام الاتجاه المركزي للبنك للتعثر في السداد لمحفظة الشركات، وبالنسبة لتعرضات البنوك والمؤسسات المالية، يطبق البنك مجموعة منفصلة من تقديرات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد التي يتم تطويرها بناءً على بيانات التصنيف الخارجية للمؤسسات المالية العالمية. علاوة على ذلك، بالنسبة للتعرضات الحكومية يطبق البنك مجموعة منفصلة من تقديرات لعدة دورات اقتصادية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد التي تستند إلى بيانات التصنيف الخارجية للشركات الحكومية المصنفة من قبل ستاندرد آند بورز.

يتم تحويل تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد إلى دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد باستخدام نموذج فاسيك لمحفظة الأوراق المالية الاستثمارية والودائع لدى البنوك. بالنسبة للتعرضات التي لديها فترة استحقاق تزيد عن سنة واحدة والتي يتم تقييمها على أساس احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر واحتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر التراكمي. يتم احتساب احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر عن طريق دمج تقديرات دورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة حدوث التعثر في السداد. تقوم المجموعة بتقدير معايير الخسارة بناءً على التقديرات التنظيمية.

تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد التعرضات المتوقعة في حالة حدوث التعثر في السداد. تستمد المجموعة قيمة التعرض عند التعثر في السداد من التعرض الحالي للطرف الآخر والتغيرات المحتملة للمبالغ الحالية المسموح بها بموجب العقد بما في ذلك الإطفاء. إن قيمة التعرض عند التعثر في السداد لموجود مالي هو إجمالي قيمته المدرجة. بالنسبة لالتزامات الاقتراض والضمانات المالية، فإنه يتم تحويل قيمة التعرض عند التعثر في السداد إلى ما يعادله في الميزانية العمومية.

مع مراعاة الحد الأقصى لاحتمالية حدوث التعثر في السداد لمدة ١٢ شهراً للموجودات المالية، التي لم تزداد مخاطرها الائتمانية بشكل جوهري، تقوم المجموعة بقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة مع الأخذ في الاعتبار مخاطر التعثر في السداد خلال أقصى فترة تعاقدية تكون فيها معرضه للمخاطر الائتمانية.

حيثما يتم وضع نماذج المعايير على أساس جماعي، يتم تجميع الأدوات المالية بناءً على خصائص المخاطر المشتركة بما في ذلك نوع الأداة وتصنيفات المخاطر الائتمانية والموقع الجغرافي للمقترض.

تقوم المجموعة باحتساب تقديرات التوقيت لدورة اقتصادية محددة لاحتمالية حدوث التعثر في السداد في إطار ثلاثة سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية. ومن ثم يتم احتساب الاحتمالية المرجحة للخسائر الائتمانية المتوقعة عن طريق تعيين الاحتمالات، على أساس ظروف السوق الحالية، لكل سيناريو من السيناريوهات. إن الاحتمالات المعنية إلى سيناريوهات الحالة الأساسية والحالة السلبية والحالة الإيجابية هي ٥٠:٤٥:٥ على التوالي (٢٠٢٣: ٥٠:٤٥:٥).

الموجودات المالية المعدلة

قد يتم تعديل الشروط التعاقدية للقرض لعدة أسباب بما في ذلك ظروف السوق المتغيرة، وعوامل أخرى لا تتعلق بتدهور الائتمان الحالي أو المحتمل للعميل. عندما يتم تعديل شروط موجود مالي ولا يؤدي التعديل إلى استبعاد الموجود المالي، يتم تحديد ما إذا كانت المخاطر الائتمانية للموجودات قد زادت بشكل جوهري من خلال مقارنة العمر المتبقي لاحتمالية حدوث التعثر في السداد بتاريخ إعداد التقارير المالية بناءً على الشروط المعدلة مع تقدير مدى العمر المتبقي لاحتمالية حدوث التعثر في السداد استناداً إلى البيانات عند الإثبات المبدئي والشروط التعاقدية الأصلية.

تقوم المجموعة بإعادة التفاوض على القروض للعملاء الذين يواجهون صعوبات مالية لزيادة فرص التحصيل وتقليل مخاطر التعثر في السداد. تقوم المجموعة بمنح فترة سماح على أساس انتقائي إذا كان هناك دليل بأن العميل قد بذل كافة الجهود المعقولة للوفاء بالشروط التعاقدية الأصلية ومن المتوقع أن يتمكن العميل من الوفاء بالشروط المعدلة. منح فترة سماح هو مؤشر نوعي على زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية، وسيحتاج العميل أن يظهر سلوك دفع جيد بشكل مستمر على مدى فترة من الزمن قبل أن يتم اعتبار التعرض مضمحل ائتمانياً أو في حالة التعثر في السداد أو انخفض احتمالية حدوث التعثر في السداد إلى درجة أن يتم قياس المخصص المضمحل ائتمانياً بمبلغ يعادل الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى ١٢ شهراً.

أ) الحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان

فيما يلي الحد الأقصى للتعرض الإجمالي لمخاطر الائتمان قبل تطبيق الرهونات والضمانات والتعزيزات الائتمانية الأخرى:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
بنود الميزانية العمومية:	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي
نقد وموجودات سائلة أخرى	**٩,٨٨٢,٦**	١٧,٠٠٦,٥
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	**٩٧٥,٤**	٧٤٣,٩
ودائع لدى البنوك	**٧,٢٦٦,٦**	٧,٠٧٧,٤
أوراق مالية استثمارية	**٧,٢٥٨,٨**	٦,٦٩٣,٠
القروض والسلفيات	**١٥,٤٠٢,٣**	١٣,٦٢٤,٦
فوائد مستحقة ورسوم وعمولات	**٤٣١,٨**	٤٠٤,٨
مجموع التعرضات الائتمانية المدرجة في الميزانية العمومية	**٤١,٢١٧,٥**	٤٥,٥٥٠,٢
البنود غير المدرجة في الميزانية العمومية:		
البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان	**٨,٦١٦,١**	٨,٣٢٢,٢
البنود المرتبطة بالصرف الأجنبي	**١٣٥,٤**	١١٧,٩
البنود المرتبطة بالمشتقات	**١,٠٦٥,٥**	١,١١١,٦
عقود الأسهم والسلع	**١,٦**	١٢,٨
مجموع التعرضات الائتمانية غير المدرجة في الميزانية العمومية	**٩,٨١٨,٦**	٩,٥٦٤,٥
مجموع إجمالي التعرض الائتماني	**٥١,٠٣٦,١**	٥٥,١١٤,٧

حيثما يتم تسجيل الأدوات المالية بالقيمة العادلة فإن المبالغ المبينة أعلاه تمثل التعرض الحالي للمخاطر الائتمانية ولكنها لا تمثل الحد الأقصى للمخاطر التي قد تنشأ في المستقبل نتيجة للتغيرات في القيم.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) نبذة عن مخاطر الائتمان

تراقب وتدير وتسيطر المجموعة على تعرضات مخاطر الائتمان على أساس نظام تصنيف ائتماني داخلي الذي يقوم بتصنيف المدينين الأفراد على أساس مقياس تصنيف من ١ إلى ١٠، مع تعديلات إيجابية (+) أو سلبية (-) لدرجات التصنيف من ٢ إلى ٦. يعتبر التصنيف الائتماني الداخلي مقياس للجدارة الائتمانية للمدين الفردي، قائم على تقييم المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعرضات الائتمانية غير المضمونة الأولية والطويلة الأجل وتعرضات ائتمانية بالعملة الأجنبية. تتمثل الأهداف الرئيسية لنظام التصنيف الائتماني الداخلي في الحفاظ على معيار موحد واحد لقياس الجودة الائتمانية ويكون بمثابة معيار رئيسي أساسي لمعايير المخاطر المعتمدة من مجلس الإدارة وحدود تفويض الصلاحيات الائتمانية.

كما يعد نظام التصنيف الائتماني الداخلي كمدخل رئيسي في نظام قياس أداء المجموعة المعدل حسب المخاطر.

يتم تعيين التصنيفات الداخلية مباشرةً إلى درجات التصنيف الخارجية التي تستخدمها وكالات التصنيف الائتمانية الدولية كما يلي:

درجات التصنيف الداخلي	التصنيف الداخلي	فتش وستاندرد أند بورز	موديز
درجة استثمارية			
درجة تصنيف ١	معياري	AAA	Aaa
درجة تصنيف ٢	معياري	AA	Aa
درجة تصنيف ٣	معياري	A	A
درجة تصنيف ٤	معياري	BBB	Baa
دون مستوى الاستثمار			
درجة تصنيف ٥	معياري	BB	Ba
درجة تصنيف ٦	معياري	B	B
درجة تصنيف ٧	معياري	CCC	Caa
مصنف			
درجة تصنيف ٨	دون المستوى	CC	Ca
درجة تصنيف ٩	مشكوك فيه	C	C
درجة تصنيف ١٠	خسارة	D	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

١-٣١ مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) نبذة عن مخاطر الائتمان (تتمة)

	ودائع لدى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء العكسية والموجودات السائلة الأخرى	**الأوراق المالية**	**القروض والسلفيات**	**٢٠٢٤/١٢/٣١ البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان**
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
المرحلة ١				
درجات التصنيف ١ إلى -٤	**١٧,٨٧٤,٢**	**٦,٤٤٦,٤**	**٩,٣٤٥,٢**	**٤,٧٠٢,٨**
درجات التصنيف +٥ إلى -٥	**٢٤١,٧**	**٨١٢,٤**	**٤,٦٧٠,٣**	**١,٤٠٢,٢**
درجات التصنيف +٦ إلى -٦	**٨,٧**	**-**	**٥٦٤,١**	**٨٤,٥**
القيمة المدرجة (صافي)	**١٨,١٢٤,٦**	**٧,٢٥٨,٨**	**١٤,٥٧٩,٦**	**٦,١٨٩,٥**
المرحلة ٢				
درجات التصنيف -٤	**-**	**-**	**٤١,٧**	**٤٦,٠**
درجات التصنيف +٥ إلى -٥	**-**	**-**	**٣٥٠,٨**	**٥٣٢,٥**
درجات التصنيف +٦ إلى -٦	**-**	**-**	**٢١١,٨**	**٤٥,٢**
درجة التصنيف ٧	**-**	**-**	**١٦٩,٦**	**٧,٣**
القيمة المدرجة (صافي)	**-**	**-**	**٧٧٣,٩**	**٦٣١,٠**
المرحلة ٣				
درجة التصنيف ٨	**-**	**-**	**٢١,٥**	**٩,٧**
درجة التصنيف ٩	**-**	**-**	**٢٥,٠**	**١٧,٣**
درجة التصنيف ١٠	**-**	**-**	**٢,٣**	**١١,٦**
القيمة المدرجة (صافي)	**-**	**-**	**٤٨,٨**	**٣٨,٦**
تعرضات مخاطر الائتمان الأخرى				
ضمانات تنفيذ	**-**	**-**	**-**	**١,٧٥٧,٠**
القيمة المدرجة	**-**	**-**	**-**	**١,٧٥٧,٠**
	١٨,١٢٤,٦	**٧,٢٥٨,٨**	**١٥,٤٠٢,٣**	**٨,٦١٦,١**

يتم تسجيل تحليل التعرضات الواردة أعلاه مخصوماً منها مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التالية:

المرحلة ١	**(٠,٥)**	**(٣,٦)**	**(٨٠,٤)**	**(٩,٤)**
المرحلة ٢	**-**	**-**	**(١٠٢,٥)**	**(٣,٨)**
المرحلة ٣	**-**	**-**	**(١١٨,٧)**	**(٣٩,٩)**
المجموع	**(٠,٥)**	**(٣,٦)**	**(٣٠١,٦)**	**(٥٣,١)**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

١-٣١ مخاطر الائتمان (تتمة)

ب) نبذة عن مخاطر الائتمان (تتمة)

	ودائع لدى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء العكسية والموجودات السائلة الأخرى	الأوراق المالية	القروض والسلفيات	٢٠٢٣/١٢/٣١ البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المرحلة ١				
درجات التصنيف ١ إلى -٤	٢٤,٤٢٤,٢	٦,١٨١,٤	٨,٦٥١,٠	٥,٤٥٣,٧
درجات التصنيف +٥ إلى -٥	٣٨٥,٤	٥١١,٦	٤,٠٢٨,٨	٦٤٧,٨
درجات التصنيف +٦ إلى -٦	١٨,٢	-	٤٥٩,٩	١٦,٢
القيمة المدرجة (صافي)	٢٤,٨٢٧,٨	٦,٦٩٣,٠	١٣,١٣٩,٧	٦,١١٧,٧
المرحلة ٢				
درجات التصنيف -٤	-	-	٤,٩	٢٧,١
درجات التصنيف +٥ إلى -٥	-	-	٢٢٠,١	٦٥٣,٥
درجات التصنيف +٦ إلى -٦	-	-	١٣٧,٩	٢١,١
درجة التصنيف ٧	-	-	٥٤,٦	٠,٨
القيمة المدرجة (صافي)	-	-	٤١٧,٥	٧٠٢,٥
المرحلة ٣				
درجة التصنيف ٨	-	-	٣٩,٣	٩,٩
درجة التصنيف ٩	-	-	٢٨,١	٢٨,٨
درجة التصنيف ١٠	-	-	-	٠,٥
القيمة المدرجة (صافي)	-	-	٦٧,٤	٣٩,٢
تعرضات مخاطر الائتمان الأخرى				
ضمانات تنفيذ	-	-	-	١,٤٦٢,٨
القيمة المدرجة	-	-	-	١,٤٦٢,٨
	٢٤,٨٢٧,٨	٦,٦٩٣,٠	١٣,٦٢٤,٦	٨,٣٢٢,٢

يتم تسجيل تحليل التعرضات الواردة أعلاه مخصوماً منها مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة التالية:

المرحلة ١	(٠,٧)	(٣,١)	(٩١,٣)	(٦,٩)
المرحلة ٢	-	-	(٦٨,٢)	(٦,٢)
المرحلة ٣	-	-	(١٧٩,٤)	(٣٦,٥)
المجموع	(٠,٧)	(٣,١)	(٣٣٨,٩)	(٤٩,٦)

تمثل الموجودات المالية للمرحلة ٣ الموجودات التي يوجد بشأنها دليل موضوعي بأن المجموعة لن تقوم بتحصيل جميع المبالغ المستحقة بما فيها المبلغ الأصلي والفائدة على المبلغ الأصلي القائم حسب الشروط التعاقدية للالتزام.

تحتفظ المجموعة بالضمانات مقابل القروض والسلفيات على شكل موجودات مادية وودائع نقدية وأوراق مالية وضمانات. يعتمد مبلغ ونوع الضمان على تقييم مخاطر الائتمان للطرف الآخر. تتم مراقبة السوق / القيمة العادلة للضمان على أساس منتظم ويتم طلب ضمانات إضافية وفقاً لشروط الاتفاقيات الأساسية. لا يتم عادةً الاحتفاظ بالضمانات مقابل الأوراق المالية والودائع لدى البنوك ولم تحتفظ المجموعة بأي ضمانات سواءً في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تم عرض تحليل مخاطر الائتمان فيما يتعلق بصرف العملات بالأجنبية والأدوات المالية المشتقة في الإيضاح رقم ٣٥، بينما تم عرض القيمة الاعتبارية والتعرضات المرجحة للمخاطر للبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان غير المدرجة بالميزانية العمومية في الإيضاح رقم ٣٦.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-١ مخاطر الائتمان (تتمة)

ج) تركز مخاطر الائتمان

تراقب المجموعة تركيزات المخاطر الائتمانية حسب القطاع والموقع الجغرافي. تم عرض التصنيف الصناعي للقروض والسلفيات في الإيضاح رقم ٣١-١٢. تم عرض التوزيع الجغرافي للموجودات المعرضة للمخاطر في الإيضاح رقم ٣٢. كما تم عرض تحليل مخاطر الائتمان فيما يتعلق بصرف العملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة في الإيضاح رقم ٣٥.

د) مخاطر التسوية

مخاطر التسوية هي مخاطر الخسارة الناتجة عن إخفاق الطرف الآخر في الوفاء بالتزاماته لتسليم الأموال النقدية أو الأوراق المالية أو الموجودات المالية الأخرى كما تم التعاقد عليها.

بالنسبة لأنواع معينة من المعاملات، تقوم المجموعة بتخفيف من المخاطر من خلال إجراء التسويات من خلال وكيل تسوية أو وكيل المقاصة لضمان تسوية المعاملة فقط عندما يفي كلا الطرفين بالتزاماتهما التعاقدية. تشكل حدود التسوية جزءاً من عملية الموافقة على الائتمان ومراقبة الحدود.

٣١-٢ مخاطر السوق

مخاطر السوق هي مخاطر الخسارة نتيجة التغيرات السلبية في أسعار الفائدة وأسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم وظروف السوق كالسيولة على سبيل المثال. تتمثل مخاطر السوق الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة في مخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم المرتبطة بأنشطة التداول والاستثمار وإدارة الموجودات والمطلوبات. تساهم تأثيرات المحفظة المرتبة على الاحتفاظ بمجموعة متنوعة من الأدوات المالية في مجموعة متنوعة من الشركات والمناطق الجغرافية في الحد من التأثير السلبي المحتمل على الدخل الناتج عن عوامل مخاطر السوق.

أ) مخاطر السوق المرتبطة بالتداول

تتكون أنشطة التداول الخاصة بالمجموعة أساساً من التداول في الديون وسندات الأسهم والعملات الأجنبية والأدوات المالية المشتقة. تشمل الأدوات المالية المشتقة العقود المستقبلية والآجلة وعقود المقايضات والخيارات في أسواق أسعار الفائدة وصرف العملات الأجنبية والأسهم والائتمان والسلع.

إصلاح أسعار الفائدة المعروضة فيما بين البنوك (أيبور)

بعد قرار الجهات التنظيمية العالمية بإلغاء أسعار أيبور واستبدالها بأسعار مرجعية بديلة، قام البنك خلال سنة ٢٠٢٣ بتحويل أسعار أيبور إلى أسعار خالية من المخاطر بنجاح.

ب) مخاطر السوق غير المرتبطة بالتداول

تنشأ المخاطر أسعار الفائدة الهيكلية في الميزانية العمومية الأساسية للمجموعة نتيجة لعدم التوافق في إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات الحساسة لأسعار الفائدة. يتم إدارة هذه المخاطر من خلال استخدام النماذج لتقييم حساسية الإيرادات للتغيرات في أسعار الفائدة. يتم عرض بيان إعادة التسعير وحساسية أسعار الفائدة المرتبطة بالموجودات والمطلوبات المالية للمجموعة في الإيضاح رقم ٣٤. لا تحتفظ المجموعة بمخاطر عملات أجنبية جوهرية. بوجه عام، تتمثل سياسة المجموعة في مطابقة الموجودات والمطلوبات المالية بنفس العملة أو تخفيف مخاطر العملة من خلال استخدام مقايضات العملات. تم احتساب التغيرات في القيمة العادلة للأوراق المالية الاستثمارية للأسهم المدرجة في الدخل الشامل الآخر. كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، سيؤدي التغير بنسبة ٠,٥ بالمائة في أسعار السوق لاستثمارات الأسهم المحتسبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى زيادة / نقصان في حقوق الملكية بنحو ١,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ١,٢ مليون دولار أمريكي).

فيما يلي ملخص مخاطر السوق الرئيسية المتعلقة بالأنشطة غير المرتبطة بالتداول التي تقوم المجموعة بتنفيذها والمخاطر المرتبطة بتلك الأنشطة وأنواع الأدوات المالية المشتقة المستخدمة لإدارة وتخفيف هذه المخاطر:

النشـــاط	المخاطر	طرق تخفيـف المخاطر
إدارة العائد على الموجودات ذات المعدلات المتغيرة الممولة بواسطة أموال المساهمين	انخفاض الربحية نتيجة لانخفاض في أسعار الفائدة قصيرة الأجل	استلام مقايضات ذات أسعار فائدة ثابتة
الموجودات ذات المعدلات الثابتة الممولة من قبل المطلوبات ذات المعدلات العائمة	الحساسية لارتفاع أسعار الفائدة قصيرة الأجل	دفع مقايضات ذات أسعار فائدة ثابتة
الاستثمار في الموجودات المعروضة بالعملات الأجنبية	الحساسية لارتفاع قيمة الدولار الأمريكي مقابل العملات الأخرى	مقايضات العملات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-٣ مخاطر السيولة

تتمثل مخاطر السيولة في مخاطر عدم توافر الأموال الكافية للوفاء بالالتزامات المالية للمجموعة في الوقت المحدد عندما يحين موعد استحقاقها.

صممت سياسات إدارة مخاطر السيولة لضمان توفير الأموال في جميع الأوقات للوفاء بمتطلبات التمويل اللازمة لعمليات المجموعة حتى في الظروف الصعبة. أما في الظروف العادية، يتمثل الهدف من هذه السياسات في ضمان توفير الأموال الكافية ليس فقط لمقابلة الالتزامات الجارية، وبل لتسهيل فرص التوسع في الأعمال. يتم تحقيق هذه الأهداف من خلال تطبيق ضوابط السيولة الحكيمة. توفر هذه الضوابط ضماناً للمجموعة للوصول إلى الأموال دون التعرض لالتزامات من شأنها زيادة التكاليف الناتجة عن تصفية الموجودات أو التنافس القوي على الودائع. تضمن ضوابط السيولة للمجموعة أن البيان المستقبلي للتدفقات النقدية من الموجودات المستحقة على المدى القصير يتطابق بشكل كاف مع استحقاق المطلوبات. وكما توفر ضوابط السيولة على الاحتفاظ بمخزون من الموجودات السائلة التي يمكن تحقيقها بسهولة وقاعدة ودائع متنوعة من حيث تواريخ استحقاقها ونطاق المودعين.

يتم إدارة السيولة وتوفير الأموال بالأساس في منشآت موزعة في عدة مناطق جغرافية للمجموعة ضمن الحدود الموضوعة والمقرة من قبل مجلس الإدارة. تأخذ هذه الحدود في الاعتبار عمق وسيولة السوق الذي تعمل فيه المنشأة. وتتمثل السياسة العامة للمجموعة في أن تكون كل منشأة جغرافية مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بتمويل عملياتها الخاصة.

تتضمن سياسات المجموعة لإدارة السيولة الآتي:

- (١) مراقبة التدفقات النقدية التعاقدية مقابل الحدود المقرة، و(٢) مستوى الموارد السائلة المتوفرة في الظروف الصعبة؛
- مراقبة نسب سيولة الميزانية العمومية؛
- مراقبة مصادر التمويل وذلك لضمان الحصول على التمويل من مجموعة متنوعة من المصادر؛
- مراقبة تركيزات المودعين لتجنب الاعتماد المفرط على المودعين الأفراد؛
- الحفاظ على مستوى مرضٍ لتمويلات الأجل؛
- الحفاظ على ترتيبات تمويل احتياطية مناسبة؛ و
- الحفاظ على خطط السيولة وخطط التمويل الطارئة. تحدد هذه الخطط المؤشرات المبكرة في الظروف الصعبة وتحدد الإجراءات التي يتعين اتخاذها في حالة حدوث الأزمات النظامية والأزمات الأخرى، مع تقليل التأثيرات السلبية على عمليات طويلة الأجل على الأنشطة التجارية للمجموعة.

وضعت المجموعة حدودا معتمدة تحد من حجم المطلوبات المستحقة على المدى القصير. تراقب وظيفة إدارة المخاطر المستقلة بيان استحقاق التدفقات النقدية المستقبلية مقابل الحدود المعتمدة على أساس يومي. تتم مراقبة التدفقات النقدية مقابل الحدود المطبقة على كل من التدفقات النقدية اليومية والمتراكمة التي تحدث على مدى فترة ٣٠ يوماً. تضمن حدود السيولة بأن صافي التدفقات النقدية إلى الخارج على مدى فترة ٣٠ يوماً لا يزيد عن المستوى المطلوب من الموارد السائلة. كما يتم مراقبة تحليل التدفقات النقدية بشكل أسبوعي من قبل لجنة الموجودات والمطلوبات.

تشكل ودائع العملاء جزءاً هاماً من تمويل المجموعة. تعطي المجموعة اهتماماً كبيراً للمحافظة على استقرار كل من ودائع العملاء وودائع البنوك. يعتمد استقرار الودائع على الحفاظ على الثقة في قوة المجموعة وشفافيتها المالية.

كما يتطلب من المجموعة الامتثال لمتطلبات نسبة السيولة وفقاً لمعايير اتفاقية بازل ٣ على النحو المنصوص عليه من قبل الجهة التنظيمية الرئيسية، مصرف البحرين المركزي. يتم احتساب نسبة تغطية السيولة كنسبة من مخزونها من الموجودات السائلة عالية الجودة وصافي التدفقات المتوقعة على مدى ٣٠ يوماً التقويمية التالية. ويتم احتساب نسبة صافي التمويل المستقر كنسبة من «التمويل المستقر المتوفر» إلى «التمويل المستقر المطلوب». كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت نسبة تغطية السيولة للمجموعة ونسبة صافي التمويل المستقر ١٤٩,٤٪ و ١٤٢,٨٪ على التوالي (٢٠٢٣: ١٣٧,٨٪ و ١٤٣,٠٪ على التوالي). بلغ إجمالي كفائة رأس المال للمجموعة ١٥,٦ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ١٨,٩٪) (راجع الإيضاح رقم ٣٨).

تم عرض بيان استحقاق الموجودات والمطلوبات في الإيضاح رقم ٣٣. تم عرض تحليل سندات الدين الاستثمارية حسب درجات التصنيف الائتماني في الإيضاح رقم ٣١-١.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١,٣ مخاطر السيولة (تتمة)

يقدم الجدول أدناه إفصاح المجموعة عن نسبة صافي التمويل المستقر الموحد الخاص بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ بالطريقة التي يحددها مصرف البحرين المركزي:

	تاريخ استحقاق غير محدد	خلال ٦ شهور	من ٦ شهور إلى سنة واحدة	أكثر من سنة واحدة	مجموع القيمة غير المرجحة	مجموع القيمة المرجحة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
التمويل المستقر المتاح:						
رأس المال:						
رأس المال التنظيمي	٣,١٧٦,٦	-	-	-	٣,١٧٦,٦	٣,١٧٦,٦
أدوات رأس المال الأخرى	٣٣٩,٩	-	-	٣٩٩,٣	٧٣٩,٢	٧٣٩,٢
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:						
ودائع ثابتة	-	-	-	-	-	-
ودائع أقل ثباتاً	١٦٤,٢	٩٥٦,٩	٨٢,٩	-	١,٠٨٣,٦	١,٢٠٤,٠
تمويل بالجملة:						
الودائع التشغيلية	-	-	-	-	-	-
تمويل بالجملة آخر	١٣,٩٨٢,٧	١٣,٩٩٢,٩	٣,٩١٨,٥	٤,٤٢٨,٦	٣٦,٣٢٢,٧	١٥,٥٩٢,١
مطلوبات أخرى:						
نسبة صافي التمويل المستقر للمطلوبات المشتقة	-	-	-	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	-	-	-	-	-
مجموع التمويل المستقر المتاح:						٢٠,٥٩١,٥
التمويل المستقر المطلوب:						
مجموع نسبة صافي التمويل المستقر للموجودات السائلة عالية الجودة						١,٢٧٤,٦
الودائع المحتفظ بها لدى المؤسسات المالية الأخرى للأغراض التشغيلية	-	-	-	-	-	-
القروض والأوراق المالية المنتجة:						
القروض المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة بالموجودات السائلة عالية الجودة حسب المستوى ١	-	٦٢,٥	١٥,٠	-	٧٧,٥	١٣,٨
القروض المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة بالموجودات السائلة عالية الجودة بغير المستوى ١ والقروض المنتجة غير المضمونة للمؤسسات المالية	١,٢٨١,٥	٣,٩٣٨,٠	١,٠٢٣,٠	٤٤١,٥	٦,٦٨٤,٠	١,٧٣٦,٠
القروض المنتجة لعملاء الشركات غير المالية والقروض لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والقروض للحكومات والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها قروض:	-	٧,٧٩٧,٧	١,٢٧٦,٠	٤,٢٦١,٠	١٣,٣٣٤,٧	٨,١٥٨,٧
- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	٢,٢١٦,٠	٢,٢١٦,٠	١,٤٤٠,٤
قروض الرهن العقاري المنتجة، ومنها قروض:						
- بوزن مخاطر أقل من أو يساوي ٣٥٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاءة رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	-	-	-
الأوراق المالية غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كموجودات سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	١٨٥,١	١٢,٣	١,٩	٣٤٠,٨	٥٤٠,١	٥٢٩,٢
موجودات أخرى:						
السلع المتداولة الفعلية، بما في ذلك الذهب	-	-	-	-	-	-
الموجودات التي تم تسجيلها كهامش مبدئي لعقود المشتقات المالية والمساهمات في صناديق متعثرة في السداد (CCPs)	-	١٠٧,٠	-	-	١٠٧,٠	٩٠,٩
نسبة صافي التمويل المستقر لموجودات المشتقات المالية	-	٢٨٩,٢	-	-	٢٨٩,٢	٢٨٩,٢
نسبة صافي التمويل المستقر لمطلوبات عقود المشتقات المالية قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	٦٤,٦	-	-	٦٤,٦	٦٤,٦
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	٢٥٥,٣	-	-	-	٢٥٥,٣	٢٥٥,٣
البنود غير المضمّنة في الميزانية العمومية	-	٢,٧٩٧,٧	٢,٤٥٠,٧	٦,١٠٥,٥	١١,٣٥٣,٩	٥٦٧,٧
مجموع التمويل المستقر المطلوب						١٤,٤٢٠,٤
نسبة صافي التمويل المستقر (٪)						١٤٢,٨٪
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
نسبة صافي التمويل المستقر (٪)						١٤٣,٠٪

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣١. إدارة المخاطر (تتمة)

٣١-٤ المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر غير المتوقعة الناتجة عن عدم كفاءة أو اخفاق أنظمة الرقابة الداخلية أو الإجراءات أو تعطل الأنظمة أو الاحتيال أو انقطاع سير الأعمال، وانتهاك الالتزام بالإرشادات أو الأخطاء البشرية أو الأخطاء الإدارية أو عدم كفائة الموظفين.

تم وضع إطار عمل ومنهجية لتحديد ومراقبة مختلف المخاطر التشغيلية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن إلغاء المخاطر التشغيلية كلياً، إلا أنه يمكن إدارتها وتخفيفها من خلال ضمان وجود البنية التحتية المناسبة والضوابط والأنظمة والإجراءات والأفراد المدربين وذوي الكفاءة في جميع أنحاء المجموعة. كما تقوم وظيفة التدقيق الداخلي القوية بإجراء تقييمات مستقلة ومنتظمة لبيئة الرقابة في جميع مجالات المخاطر المحددة. كما تم وضع ترتيبات طوارئ مجربة لدعم العمليات في حالة وقوع مجموعة من سيناريوهات الكوارث المحتملة.

٣١-٥ إدارة رأس المال

يقوم مصرف البحرين المركزي، الجهة التنظيمية الرئيسية للمجموعة، بتحديد ومراقبة متطلبات رأس المال للمجموعة ككل. تخضع الشركة الأم وعملياتها المصرفية المستقلة للإشراف المباشر من قبل الجهات التنظيمية المحلية الخاصة بها.

كما هو موضح بتفصيل إضافي في الإيضاح رقم ٣٨، اعتمدت المجموعة إطار عمل كفائة رأس المال حسب اتفاقية بازل ٣ اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٥، كما يقتضي مصرف البحرين المركزي.

عند تطبيق متطلبات رأس المال الحالية، يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الحفاظ على نسبة الحد الأدنى المحدد لإجمالي رأس المال التنظيمي إلى إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. وتبلغ نسبة الحد الأدنى للموجودات المعرضة للمخاطر لمصرف البحرين المركزي ١٢,٥ بالمائة مقارنة بالحد الأدنى البالغ ٨ بالمائة المفروضة من قبل لجنة بازل لرقابة البنوك. تقوم المجموعة باحتساب متطلبات رأس المال التنظيمي لمخاطر السوق العامة في محافظها التجارية باستخدام النهج الموحد وتستخدم ترجيحات المخاطر المنصوص عليها من مصرف البحرين المركزي وفقاً للنهج الموحد لتحديد المبالغ المرجحة بالمخاطر للمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق المحددة. كما يتم احتساب المخاطر التشغيلية وفقا للنهج الموحد. يتم احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي عن طريق تطبيق نطاق معاملات بيتا المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي، والذي يتراوح بين ١٢ إلى ١٨ بالمائة على إجمالي متوسط الدخل للسنوات المالية الثلاث السابقة لكل من وحدات الأعمال الثمانية المحددة مسبقاً.

يتم تحليل رأس المال التنظيمي للمجموعة إلى فئتين:

- رأس المال الفئة ١: تشمل رأس المال الصادر وعلاوة إصدار الأسهم والأرباح المستبقاة والاحتياطيات، والتي يتم تعديلها لاستبعاد مكاسب وخسائر إعادة التقييم الناتجة عن إعادة قياس القيمة العادلة لمعاملات التحوط من التدفقات النقدية المشتقة.
- رأس المال الفئة ٢: تشمل الديون الثانوية المؤهلة لأجل والخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة ١ والمرحلة ٢ ومخصصات الاضمحلال، بعد الاستقطاعات وحدود السقف المطبقة.

يطبق مصرف البحرين المركزي حدوداً مختلفة على عناصر قاعدة رأس المال التنظيمي بما في ذلك مساهمات الأوراق المالية المستحدثة من رأس المال فئة ١ ورأس المال المؤهل فئة ٢ مقابل الحد الأدنى لمجموع نسب رأس المال.

يتم تصنيف تعرضات مخاطر المجموعة إما كمحفظة تداول أو محفظة مصرفية، ويتم تحديد الموجودات المرجحة بالمخاطر وفقاً لمتطلبات محددة تعكس مستويات المخاطر المختلفة المرتبطة بالموجودات والتعرضات غير المدرجة في الميزانية العمومية.

تتمثل سياسة المجموعة في الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية للحفاظ على ثقة المستثمرين والدائنين والسوق والحفاظ على التطور المستقبلي للأعمال. كما يتم مراعاة تأثير مستوى رأس المال على عائد المساهمين بالإضافة إلى الحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين العوائد المرتفعة التي قد تكون ممكنة من خلال معدل الاقتراض المرتفعة والمزايا والأمان الذي يوفره وضع رأس المال السليم. تدير المجموعة هيكلها الرأسمالي وتقوم بإجراء تعديلات على الهيكل مع مراعاة التغيرات في الظروف الاقتصادية وخطط أعمالها الاستراتيجية. يمكن تعديل هيكل رأس المال من خلال توزيع الأرباح وإصدار أسهم جديدة.

قامت المجموعة بالالتزام بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً خلال السنتين المنتهيتين في٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تم إصدار دين ثانوي لأجل جديد من رأس المال فئة ٢ بقيمة ٣٩٩,٣ مليون دولار أمريكي ضمن المجموعة خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣. تم إنشاء رأس المال فئة ٢ عند إصدار صكوك عن طريق الاكتتاب الخاص في المملكة العربية السعودية من قبل بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية التابع للبنك في شهر ديسمبر ٢٠٢٣. بموجب إطار كفائة رأس المال لمصرف البحرين المركزي، يجوز دمج الشركات التابعة التي تعمل بموجب إطار اتفاقية بازل ٣ في الولايات القضائية التنظيمية الأخرى، وفقا لتقدير البنك، بناءً على إطار عمل اتفاقية بازل ٣ الخاص بتلك الولاية القضائية، عوضاً عن الاعتماد على توجيهات مصرف البحرين المركزي. وبموجب منهجية التوحيد التجميعي هذه، يتم دمج رأس المال والموجودات المرجحة بالمخاطر للشركات التابعة مع تلك الخاصة ببقية المجموعة بناءً على إرشادات الجهة التنظيمية الخاصة بها لتحديد إجمالي نسبة كفائة رأس المال للمجموعة.

لم تطرأ أي تغييرات جوهرية على إدارة المجموعة لرأس المال خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

تم احتساب كفاءة رأس المال كما هو مبين في الإيضاح رقم ٣٨.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٢. التوزيع الجغرافي للموجودات

فيما يلي توزيع الموجودات والمطلوبات المحتملة بالنيابة عن العملاء حسب المناطق الجغرافية:

	الودائع لدى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء العكسي والموجودات السائلة الأخرى	الأوراق المالية	القروض والسلفيات	بنود محتملة مرتبطة بالائتمان	٢٠٢٤/١٢/٣١ المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول مجلس التعاون الخليجي	٤,٨١٨,٢	٥,٧٢١,٥	١٤,٣٢١,٥	٧,٥٥٨,٨	٣٢,٤٢٠,٠
الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١١,٩	٣,١	٣٣٦,٩	١٨٤,٥	٥٣٦,٤
أوروبا	٨,٨٣٢,٣	٢٣٤,٨	٥١٠,٥	٤٥٥,٦	١٠,٠٣٣,٢
أمريكا الشمالية	٣,٧٨٥,٧	٨٥٤,٢	٢٣٣,٤	٤٠٣,٧	٥,٢٧٧,٠
آسيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	٦٧٦,٥	٧٩٤,٢	-	١٣,٥	١,٤٨٤,٢
	١٨,١٢٤,٦	٧,٦٠٧,٨	١٥,٤٠٢,٣	٨,٦١٦,١	٤٩,٧٥٠,٨

	الودائع لدى البنوك واتفاقيات إعادة الشراء العكسي والموجودات السائلة الأخرى	الأوراق المالية	القروض والسلفيات	بنود محتملة مرتبطة بالائتمان	٢٠٢٣/١٢/٣١ المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول مجلس التعاون الخليجي	٥,٢٦٣,٣	٥,١٩٢,٩	١٢,٧٩٤,٥	٧,٥٧٥,٥	٣٠,٨٢٦,٢
الدول الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	١٤,٧	-	٣٨١,١	٧٥,٠	٤٧٠,٨
أوروبا	٧,٥٢١,٩	٢٩٣,٦	٢١٥,٤	١٨٣,٣	٨,٢١٤,٢
أمريكا الشمالية	١١,٧٠٦,٥	٧٤٩,٥	٢٣١,٨	٤٧٣,٠	١٣,١٦٠,٨
آسيا (باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي)	٣٢١,٤	٧٥١,٠	١,٨	١٥,٤	١,٠٨٩,٦
	٢٤,٨٢٧,٨	٦,٩٨٧,٠	١٣,٦٢٤,٦	٨,٣٢٢,٢	٥٣,٧٦١,٦

في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت تعرضات المخاطر المدرجة في الميزانية العمومية للعملاء والأطراف المقابلة في دول مجلس التعاون الخليجي ٦٠,٤ بالمائة (٢٠٢٣: ٥١,٢ بالمائة) من إجمالي الموجودات المرجحة بالمخاطر. يعكس بيان الموجودات المرجحة بالمخاطر التركيز الاستراتيجي للمجموعة على أنشطة الخدمات المصرفية بالجملة في دول مجلس التعاون الخليجي.

تم تقديم تحليل للأدوات المالية المشتقة وأدوات صرف العملات الأجنبية في الإيضاح رقم ٣٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٣. توزيع استحقاق الموجودات والمطلوبات

فيما يلي بيان استحقاق القيمة المدرجة للموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية المدرجة بناءً على تواريخ الاستحقاق التعاقدية على النحو التالي:

	خلال ٣ شهور	٤ شهور إلى سنة	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات وغير مؤرخة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
نقد وموجودات سائلة أخرى	٨,٨٥٢,٨	٥٢٧,١	-	-	٥٠٢,٧	٩,٨٨٢,٦
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٢١٢,٥	٧٦٢,٩	-	-	-	٩٧٥,٤
ودائع لدى البنوك	٥,٠٦٩,٥	١,٨٨٢,٩	٣١١,١	٣,١	-	٧,٢٦٦,٦
أوراق مالية متداولة	-	-	-	-	٣٢٨,٤	٣٢٨,٤
أوراق مالية استثمارية	٨٦١,٥	٧٢٥,٠	١,٧٩٩,١	١,٥١٠,١	٢,٣٨٣,٧	٧,٢٧٩,٤
قروض وسلفيات	٦,٠٧١,٦	٣,٠٦٤,٧	٢,٧٣٨,٩	٢,٠٥١,٢	١,٤٧٥,٩	١٥,٤٠٢,٣
موجودات أخرى	٤٢٣,٥	٣١٤,٣	٩٩,٠	٢٢٨,٣	٦٩١,٧	١,٧٥٦,٨
مجموع الموجودات	٢١,٤٩١,٤	٧,٢٧٦,٩	٤,٩٤٨,١	٣,٧٩٢,٧	٥,٣٨٢,٤	٤٢,٨٩١,٥
ودائع	٢٣,٦٠٣,٨	٦,٢١٤,٤	-	٢,٩	٣٩,٣	٢٩,٨٦٠,٤
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٨٨٧,١	٨٠٧,٧	١٥٤,٠	-	-	١,٨٤٨,٨
مطلوبات أخرى	٤٩٥,١	٢٣٢,٥	٧٣,٤	١٦٩,٣	٧٢٢,٣	١,٦٩٢,٦
تمويل لأجل	١٥٦,٦	١,٢٣٨,١	٢,٢٢٠,٥	١,٩٥٨,٧	-	٥,٥٧٣,٩
تمويل ثانوي لأجل	-	-	-	-	٣٩٩,٣	٣٩٩,٣
حقوق الملكية	-	-	-	-	٣,٥١٦,٥	٣,٥١٦,٥
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٢٥,١٤٢,٦	٨,٤٩٢,٧	٢,٤٤٧,٩	٢,١٣٠,٩	٤,٦٧٧,٤	٤٢,٨٩١,٥
صافي فجوة السيولة	(٣,٦٥١,٢)	(١,٢١٥,٨)	٢,٥٠٠,٢	١,٦٦١,٨	٧٠٥,٠	
فجوة السيولة المتراكمة	(٣,٦٥١,٢)	(٤,٨٦٧,٠)	(٢,٣٦٦,٨)	(٧٠٥,٠)	-	

	خلال ٣ شهور	٤ شهور إلى سنة	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات وغير مؤرخة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
نقد وموجودات سائلة أخرى	١٦,٣١٣,٨	١٩٥,٠	-	-	٤٩٧,٧	١٧,٠٠٦,٥
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٣٤٣,٩	٤٠٠,٠	-	-	-	٧٤٣,٩
ودائع لدى البنوك	٥,٢٠٦,٤	١,٥٣٨,١	٣٣١,١	١,٨	-	٧,٠٧٧,٤
أوراق مالية متداولة	-	-	-	-	٢٧٠,٨	٢٧٠,٨
أوراق مالية استثمارية	٧٢٢,٦	١,٥٦٨,٣	٧١٨,٩	١,٣٦٠,٦	٢,٣٤٥,٨	٦,٧١٦,٢
قروض وسلفيات	٤,٧٧٣,٩	٢,٤٥١,٦	٣,٦٧٥,٨	١,٥٢٣,٧	١,١٩٩,٦	١٣,٦٢٤,٦
موجودات أخرى	٣٥٤,٤	٣٣١,٣	١٢٠,٩	١٣٠,٨	٦٩٣,١	١,٦٣٠,٥
مجموع الموجودات	٢٧,٧١٥,٠	٦,٤٨٤,٣	٤,٨٤٦,٧	٣,٠١٦,٩	٥,٠٠٧,٠	٤٧,٠٦٩,٩
ودائع	٢٩,٢٢٣,٢	٦,١٧٠,٢	٨,٤	-	-	٣٥,٤٠١,٨
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٣١٦,١	٤٢٧,٠	-	-	-	٧٤٣,١
مطلوبات أخرى	٣١٦,٥	٢٦٦,٠	٩٢,١	٩٩,٧	٧٦١,٤	١,٥٣٥,٧
تمويل لأجل	٥٢٥,٣	١,٣٩٥,١	٢,٤٠٧,١	١,٢٩٣,٢	-	٥,٦٢٠,٧
تمويل ثانوي لأجل	-	-	-	-	٤٠٠,٠	٤٠٠,٠
حقوق الملكية	-	-	-	-	٣,٣٦٨,٦	٣,٣٦٨,٦
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	٣٠,٣٨١,١	٨,٢٥٨,٣	٢,٥٠٧,٦	١,٣٩٢,٩	٤,٥٣٠,٠	٤٧,٠٦٩,٩
صافي فجوة السيولة	(٢,٦٦٦,١)	(١,٧٧٤,٠)	٢,٣٣٩,١	١,٦٢٤,٠	٤٧٧,٠	
فجوة السيولة المتراكمة	(٢,٦٦٦,١)	(٤,٤٤٠,١)	(٢,١٠١,٠)	(٤٧٧,٠)	-	

تستند تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات الواردة في الجدول أعلاه على ترتيبات السداد التعاقدية، ولذلك لم يؤخذ في الاعتبار تواريخ الاستحقاق الفعلية للودائع المشار إليها في سجلات المجموعة المتعلقة بالاحتفاظ بالودائع. ومع ذلك، تستند الضوابط الرسمية للسيولة إلى تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات المتفق عليها تعاقدياً.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٣. توزيع استحقاق الموجودات والمطلوبات (تتمة)

يلخص الجدول الوارد أدناه بيان استحقاق المطلوبات المالية للمجموعة بناءً على الالتزامات التعاقدية للسداد غير المخصومة:

	خلال ٣ شهور	٤ شهور إلى سنة واحدة	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات وغير مؤرخة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
ودائع	٢٣,٩٠٤,٧	٦,٥٩٦,٨	-	٣,١	٤٣,٢
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٩٠٤,٦	٨١٥,٨	١٦٠,٢	-	-
تمويل لأجل	١٥٩,٧	١,٢٦٩,١	٢,٣٠٩,٣	٢,١١٥,٤	-
تمويل ثانوي لأجل	-	-	-	-	٤٣٩,٢
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٢٤,٩٦٩,٠	٨,٦٨١,٧	٢,٤٦٩,٥	٢,١١٨,٥	٤٨٢,٤
الأدوات المالية المشتقة	١٠١,٠	١٢٢,١	٧٦,٤	١٨٢,٨	٢٠١,٩
البنود المحتملة المتعلقة بالائتمان	٤,٢٦٥,٨	٢,٦٦٣,٥	١,٣٨٠,٦	٤٤٢,٤	١٠٨,١

	خلال ٣ شهور	٤ شهور إلى سنة واحدة	السنتين ٢ و ٣	السنتين ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات وغير مؤرخة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
ودائع	٢٩,٥١٩,٤	٦,٧٠٦,٣	٨,٨	-	-
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٣٢٦,٥	٤٣٦,٤	-	-	-
تمويل لأجل	٥٣٥,٨	١,٤٣٠,٠	٢,٥٠٣,٤	١,٣٩٦,٧	-
تمويل ثانوي لأجل	-	-	-	-	٤٤٠,٠
إجمالي المطلوبات المالية غير المخصومة	٣٠,٣٨١,٧	٨,٥٧٢,٧	٢,٥١٢,٢	١,٣٩٦,٧	٤٤٠,٠
الأدوات المالية المشتقة	٦٨,٣	١٤٥,١	٩٥,٨	١٠٧,٧	٢٨١,٠
البنود المحتملة المتعلقة بالائتمان	٤,٧٨٢,٠	٢,١٣٢,٠	١,١٨٩,٧	١٦٨,٦	٢٧٩,٣

الأرقام الواردة في الجدول أعلاه لا تتطابق مباشرةً مع القيم المدرجة في بيان المركز المالي الموحد حيث أنها تتضمن جميع التدفقات النقدية على أساس غير مخصوم لكل من المبلغ الأصلي وكذلك تلك المرتبطة بالقسيمة المستقبلية والمدفوعات المستقبلية للفوائد. يتم احتساب القسائم ومدفوعات الفوائد للفترات التي لم يتم تحديد معدل الفائدة لها بعد على أساس المعدلات الآجلة ذات الصلة السائدة في تاريخ الميزانية العمومية.

تم توضيح تحليل استحقاق الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي استناداً إلى القيمة الاعتبارية في الإيضاح رقم ٣٥-٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٤. مخاطر أسعار الفائدة

فيما يلي بيان إعادة التسعير لمختلف فئات الموجودات والمطلوبات:

	خلال ٣ شهور	الشهور ٤ إلى ٦	الشهور ٧ إلى ١٢	أكثر من سنة	بنود لا تستحق عليها فائدة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤						
نقد وموجودات سائلة أخرى	٩,٣٩٦,٢	-	-	-	٤٨٦,٤	٩,٨٨٢,٦
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٢١٢,٥	٢٥٠,٠	٥١٢,٩	-	-	٩٧٥,٤
ودائع لدى البنوك	٥,١١٤,٢	١,٠٥٢,٩	١,٠٩٩,٥	-	-	٧,٢٦٦,٦
أوراق مالية متداولة	-	-	-	-	٣٢٨,٤	٣٢٨,٤
أوراق مالية استثمارية						
- المعدل الثابت	٨٩٩,٨	٧٤,٧	٥٧٥,١	٢,١١١,٤	-	٣,٦٦١,٠
- المعدل العائم	٣,٣٦٦,٥	٤٦,٦	-	١٨٤,٧	-	٣,٥٩٧,٨
- الأسهم	-	-	-	-	٢٠,٦	٢٠,٦
قروض وسلفيات	١٢,٩٧٤,٥	١,٥٧٦,٠	٤٣٧,٢	٣٢٠,٢	٩٤,٤	١٥,٤٠٢,٣
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,٧٥٦,٨	١,٧٥٦,٨
مجموع الموجودات	٣١,٩٦٣,٧	٣,٠٠٠,٢	٢,٦٢٤,٧	٢,٦١٦,٣	٢,٦٨٦,٦	٤٢,٨٩١,٥
ودائع	٢٣,٠٧٩,٨	٢,٧٧٤,٣	٢,٣١٠,٩	-	١,٦٩٥,٤	٢٩,٨٦٠,٤
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١,٣١٨,٣	٣٣٨,٠	١٩٢,٥	-	-	١,٨٤٨,٨
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	١,٦٩٢,٦	١,٦٩٢,٦
تمويل لأجل	٥,١٧٤,٢	-	٣٩٩,٧	-	-	٥,٥٧٣,٩
تمويل ثانوي لأجل	٣٩٩,٣	-	-	-	-	٣٩٩,٣
حقوق الملكية	-	-	-	-	٣,٥١٦,٥	٣,٥١٦,٥
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٢٩,٩٧١,٦	٣,١١٢,٣	٢,٩٠٣,١	-	٦,٩٠٤,٥	٤٢,٨٩١,٥
الفجوة الحساسة لأسعار الفائدة	١,٩٩٢,١	(١١٢,١)	(٢٧٨,٤)	٢,٦١٦,٣	(٤,٢١٧,٩)	-
الفجوة المتراكمة الحساسة لأسعار الفائدة	١,٩٩٢,١	١,٨٨٠,٠	١,٦٠١,٦	٤,٢١٧,٩	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٤. مخاطر أسعار الفائدة (تتمة)

	خلال ٣ شهور	الشهور ٤ إلى ٦	الشهور ٧ إلى ١٢	أكثر من سنة	بنود لا تستحق عليها فائدة	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣						
نقد وموجودات سائلة أخرى	١٦,٨٠٦,٨	-	١٩٥,٠	-	٤,٧	١٧,٠٠٦,٥
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٣٤٣,٩	-	٤٠٠,٠	-	-	٧٤٣,٩
ودائع لدى البنوك	٥,٥٤٠,٤	٧٩٨,٠	٧٣٩,٠	-	-	٧,٠٧٧,٤
أوراق مالية متداولة	-	-	-	-	٢٧٠,٨	٢٧٠,٨
أوراق مالية استثمارية						
- المعدل الثابت	٧٦١,٩	٤١١,٤	٩٠٩,٣	١,٣٨٦,٤	-	٣,٤٦٩,٠
- المعدل العائم	٣,١٦٤,٠	٤٦,٧	-	١٣,٣	-	٣,٢٢٤,٠
- الأسهم	-	-	-	-	٢٣,٢	٢٣,٢
قروض وسلفيات	٨,٢٣٢,٣	١,٩٥١,٣	٣,٤٤١,٠	-	-	١٣,٦٢٤,٦
موجودات أخرى	-	-	-	-	١,٦٣٠,٥	١,٦٣٠,٥
مجموع الموجودات	٣٤,٨٤٩,٣	٣,٢٠٧,٤	٥,٦٨٤,٣	١,٣٩٩,٧	١,٩٢٩,٢	٤٧,٠٦٩,٩
ودائع	٢٨,٧٨١,٠	١,٧٥٩,٨	٣,١٣٢,٨	-	١,٧٢٨,٢	٣٥,٤٠١,٨
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	٥٨٢,٢	٩٢,٤	٦٨,٥	-	-	٧٤٣,١
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	١,٥٣٥,٧	١,٥٣٥,٧
تمويل لأجل	٥,١٣٠,٦	-	٧٣,٧	٤١٦,٤	-	٥,٦٢٠,٧
تمويل ثانوي لأجل	٤٠٠,٠	-	-	-	-	٤٠٠,٠
حقوق الملكية	-	-	-	-	٣,٣٦٨,٦	٣,٣٦٨,٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	٣٤,٨٩٣,٨	١,٨٥٢,٢	٣,٢٧٥,٠	٤١٦,٤	٦,٦٣٢,٥	٤٧,٠٦٩,٩
الفجوة الحساسة لأسعار الفائدة	(٤٤,٥)	١,٣٥٥,٢	٢,٤٠٩,٣	٩٨٣,٣	(٤,٧٠٣,٣)	-
الفجوة المتراكمة الحساسة لأسعار الفائدة	(٤٤,٥)	١,٣١٠,٧	٣,٧٢٠,٠	٤,٧٠٣,٣	-	-

يعتمد بيان إعادة التسعير على الفترة المتبقية حتى تاريخ إعادة تسعير الفوائد التالي. يتم تضمين الأدوات المالية المشتقة التي تم استخدامها لأغراض إدارة الموجودات والمطلوبات للتحوط من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة في بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المحوطة ذات الصلة.

يعاد تسعير الغالبية العظمى من موجودات ومطلوبات المجموعة خلال سنة واحدة، مما يحد من التعرض لمخاطر أسعار الفائدة. تمثل مخاطر معدلات الفائدة التي تتجاوز سنة واحدة كما هو مبين في بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات، أساساً استثمار صافي رأس المال الحر للمجموعة في الأوراق المالية الحكومية ذات المعدلات الثابتة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وقد بلغ الأجل المعدل لهذه الأوراق المالية ذات المعدلات الثابتة ٤,١٤ (٢٠٢٣: ٤,٩٢). يمثل الأجل المعدَّل النسبة المئوية التقريبية للتغير في قيمة المحفظة الناتجة عن التغير في العائد بمقدار ١٠٠ نقطة أساس، وبشكل أكثر تحديداً من حيث قيمة الدولار، بلغت قيمة نقطة الأساس للأدوات المالية ذات المعدلات الثابتة ٨١٦,٨٦٧ دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٦٥٣,٦٦٥ دولار أمريكي) كما يوجد لدى البنك ١٧١,٤ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: لا شيء) من سندات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر غير المحوط بتواريخ استحقاق مختلفة تساهم في قيمة دولار لكل نقطة أساس وهو يمثل مبلغ وقدره ٩٧,٥١٦ دولار أمريكي.(٢٠٢٣: لا شيء).

وفقاً لبيان إعادة التسعير في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وعلى افتراض بأن الموجودات والمطلوبات المالية ستجدد عند استحقاقها أو عند تسويتها مع الحفاظ على ميزانية عمومية ثابتة، سيؤدي إلى زيادة فورية ومستدامة بنسبة ٢ بالمائة في أسعار الفائدة في جميع فترات الاستحقاق إلى زيادة في صافي الدخل قبل الضرائب للسنة التالية بحوالي ٥٥,٦ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٦٨,٠ مليون دولار أمريكي)، وانخفاض في حقوق الملكية للمجموعة بنحو ١٥٣,١ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ١٠٢,١ مليون دولار أمريكي). يمثل التأثير على حقوق الملكية للمجموعة الأثر التراكمي لزيادة أسعار الفائدة على المدة الكاملة لعدم التوافق في بيان إعادة تسعير الموجودات والمطلوبات المالية الحساسة لأسعار الفائدة.

القيمة المعرضة للمخاطر حسب تصنيف المخاطر للمراكز التجارية للمجموعة موضحة في الإيضاح رقم ٣١، بينما تم توضيح مخاطر السوق المتعلقة بالأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي المصنفة كمدرجة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر في الإيضاح رقم ٣٥.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي

تستخدم المجموعة الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي لتلبية احتياجات عملائها ولتحقيق دخل من التداول وكجزء من أنشطة إدارة الموجودات والمطلوبات للتحوط مقابل تعرضها لمخاطر السوق. تمثل الأدوات المالية المشتقة عقوداً تشتق قيمتها من أداة مالية أو مؤشر واحد أو أكثر. وتشتمل هذه الأدوات على العقود المستقبلية والآجلة وعقود المقايضات والخيارات في أسواق أسعار الفائدة والصرف الأجنبي والأسهم والائتمان والسلع. تخضع الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي لنفس أنواع المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق كغيرها من الأدوات المالية الأخرى. لدى المجموعة سياسات وإجراءات مناسبة وشاملة معتمدة من مجلس الإدارة للتحكم في تعرضها لكل من مخاطر السوق والائتمان الناتجة عن أنشطة الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي.

في حالة المعاملات المشتقة، لا يتم عادة تبادل القيمة الاسمية الرئيسية. بل تستخدم ببساطة ككمية لحساب المدفوعات. وبينما تعتبر القيمة الاعتبارية الرئيسية مقياساً للحجم المستخدم في أسواق الأدوات المشتقة والصرف الأجنبي، فإنها ليست مقياساً للمخاطر السوقية أو الائتمانية. يتمثل مقياس المجموعة للتعرض الائتماني في تكلفة استبدال العقود بالأسعار الحالية للسوق في حالة تعثر الطرف المقابل في السداد قبل تاريخ التسوية. تمثل مبالغ مخاطر الائتمان إجمالي المكاسب غير المحققة من المعاملات غير الهامشية قبل الأخذ في الاعتبار أي ضمانات محتفظ بها أو أي اتفاقيات مقاصة رئيسية قائمة.

تشارك المجموعة في كل من أسواق المشتقات المتداولة في البورصة والمشتقات المالية خارج البورصة. يتم تنفيذ الأدوات المتداولة في البورصة من خلال بورصة معترف بها كعقود موحدة وتشمل بشكل رئيسي العقود الآجلة والخيارات. يتم تنفيذ العقود خارج البورصة بين طرفين مقابلين يتفاوضان على شروط اتفاقية محددة، بما في ذلك الأداة الأساسية والقيمة الاعتبارية وتاريخ الاستحقاق وسعر الممارسة، حسب مقتضى الحال. بشكل عام، تتماشى شروط وأحكام هذه المعاملات مع متطلبات عملاء المجموعة على الرغم من أنها تتوافق مع الممارسات السوقية الاعتيادية. تستخدم الوثائق متعارف عليها في هذا القطاع للصناعة، وغالبًا ما تكون في صيغة اتفاقية رئيسية. إن الغرض من وجود الاتفاقية الرئيسية هو توفير الحماية للمجموعة في حالة تعثر الطرف المقابل للصفقة عن الدفع.

تتمثل معاملات الصرف الأجنبي الرئيسية للمجموعة في عقود الصرف الأجنبي الآجلة ومقايضات العملة وخيارات العملة. عقود الصرف الأجنبي الآجلة هي اتفاقيات لشراء أو بيع كمية محددة من العملات الأجنبية في تاريخ مستقبلي محدد بسعر متفق عليه. تتضمن مقايضة العملة على تبادل أو تبادل افتراضي لمبالغ متساوية لعملتين والالتزام بتبادل أسعار الفائدة على نحو دوري حتى يتم إعادة تبادل المبالغ الأصلية في تاريخ مستقبلي محدد. توفر عقود خيارات العملة للمشتري حق الاختيار، ولكن ليس الالتزام، بشراء أو بيع مبلغ ثابت من عملة بسعر صرف محدد في أو قبل تاريخ مستقبلي محدد. يحصل بائع الخيار (أو المحرر) على علاوة عند بداية فترة الخيار كتعويض عن تحمل مخاطر الخيار.

تتمثل معاملات المشتقات الرئيسية للمجموعة المتعلقة بأسعار الفائدة في مقايضات أسعار الفائدة وعقود الأسعار الآجلة والعقود المستقبلية والخيارات. مقايضة أسعار الفائدة هي اتفاق بين طرفين لتبادل أسعار الفائدة الثابتة والعائمة من خلال إجراء مدفوعات دورية على أساس مبلغ أصلي اعتباري وأسعار الفائدة المحددة في العقد. تجمع بعض الاتفاقيات بين معاملات أسعار الفائدة ومقايضات العملة الأجنبية والتي قد تشمل أو لا تشمل تبادل المبالغ الأصلية. ضمن اتفاقية أسعار الفائدة الآجلة، يتفق الطرفان على تسوية مستقبلية للفرق بين السعر المتفق عليه وسعر الفائدة المستقبلي، الذي تم تطبيقه على مبلغ أصلي اعتباري لفترة متفق عليها. تتم التسوية، التي تحدث عادة في بداية فترة العقد، هي القيمة الحالية المخصومة للمبلغ المفترض دفعه في نهاية تلك الفترة. العقد الآجل لسعر الفائدة، هو عقد متداول في البورصة لتسليم مبلغ موحد لورقة مالية ثابتة الدخل أو وديعة لأجل في تاريخ محدد مستقبلي. توفر عقود الخيارات أسعار الفائدة، بما في ذلك الحدود القصوى والحدود الدنيا والفواصل، للمشتري حق الاختيار، ولكن ليس الالتزام، بشراء أو بيع أداة مالية بسعر فائدة بقيمة أو سعر محدد في أو قبل تاريخ مستقبلي محدد.

تتمثل معاملات المشتقات الرئيسية للمجموعة المتعلقة بالأسهم في عقود خيارات الأسهم ومؤشرات الأسهم. يوفر خيار الأسهم للمشتري حق الاختيار، ولكن ليس الالتزام، بشراء أو بيع سهم محدد أو مؤشر بسعر أو مستوى محدد في أو قبل تاريخ مستقبلي محدد.

تقوم المجموعة بشراء وبيع الحماية الائتمانية من خلال مقايضات التعثر في السداد الائتماني. توفر مقايضات التعثر في السداد الائتماني حماية مقابل انخفاض في قيمة الموجود المشار إليها نتيجة لأحداث ائتمانية مثل التعثر في السداد أو الإفلاس. وهو مشابه في هيكله للخيار الذي يدفع بموجبه المشتري علاوة للبائع في مقايضة التعثر في السداد مقابل المدفوعات المتعلقة بتدهور قيمة الموجود المشار إليه. تصنف المجموعة مقايضات التعثر في السداد الائتماني التي تشتريها وتبيعها المجموعة كأدوات مالية مشتقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-١ تحليل المنتجات

يلخص الجدول الوارد أدناه إجمالي المبالغ الاعتبارية ومبالغ المخاطر الائتمانية المتعلقة بمشتقات عقود الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة، وعقود السلع:

	التداول	**التحوط**	**مجموع المبالغ الاعتبارية**	**المبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان**
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
عقود الصرف الأجنبي:				
عقود فورية وآجلة ومستقبلية غير مستحقة	**٨,٢٨٩,١**	**٥٩٤,١**	**٨,٨٨٣,٢**	**١٣٥,٤**
عقود الخيارات المشتراة	**٤٢٤,١**	**-**	**٤٢٤,١**	**-**
عقود الخيارات المكتتبة	**٤٢٤,١**	**-**	**٤٢٤,١**	**-**
	٩,١٣٧,٣	**٥٩٤,١**	**٩,٧٣١,٤**	**١٣٥,٤**
عقود أسعار الفائدة:				
عقود مقايضات أسعار الفائدة	**١٧,١٣٨,٧**	**٦,٨٠٠,٤**	**٢٣,٩٣٩,١**	**٩٩١,١**
مقايضات مطابقة العملات	**٤٠١,٨**	**-**	**٤٠١,٨**	**١,٨**
عقود مستقبلية	**١٠٧,٦**	**-**	**١٠٧,٦**	**-**
عقود الخيارات والمقايضات المشتراة	**٢,٨٧٨,٠**	**-**	**٢,٨٧٨,٠**	**٧٢,٦**
عقود الخيارات والمقايضات المكتتبة	**٢,٨٧٨,٠**	**-**	**٢,٨٧٨,٠**	**-**
	٢٣,٤٠٤,١	**٦,٨٠٠,٤**	**٣٠,٢٠٤,٥**	**١,٠٦٥,٥**
عقود الأسهم والسلع:				
عقود الخيارات والمقايضات المشتراة	**٦٠,٥**	**-**	**٦٠,٥**	**١,٦**
عقود الخيارات والمقايضات المكتتبة	**٦٠,٥**	**-**	**٦٠,٥**	**-**
	١٢١,٠	**-**	**١٢١,٠**	**١,٦**
مقايضات التعثر الائتماني:				
الحماية المشتراة	**٢٨,٧**	**-**	**٢٨,٧**	**-**
الحماية المباعة	**٢٨,٧**	**-**	**٢٨,٧**	**-**
	٥٧,٤	**-**	**٥٧,٤**	**-**
	٣٢,٧١٩,٨	**٧,٣٩٤,٥**	**٤٠,١١٤,٣**	**١,٢٠٢,٥**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-١ تحليل المنتجات (تتمة)

	التداول	التحوط	مجموع المبالغ الاعتبارية	المبالغ المعرضة لمخاطر الائتمان
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
عقود الصرف الأجنبي:				
عقود فورية وآجلة ومستقبلية غير مستحقة	٦,٦١٦,٧	-	٦,٦١٦,٧	١١٧,٩
عقود الخيارات المشتراة	٣٨٣,٢	-	٣٨٣,٢	-
عقود الخيارات المكتتبة	٣٨٣,٢	-	٣٨٣,٢	-
	٧,٣٨٣,١	-	٧,٣٨٣,١	١١٧,٩
عقود أسعار الفائدة:				
عقود مقايضات أسعار الفائدة	١٥,٤٦١,١	٦,٩٠٨,٤	٢٢,٣٦٩,٥	١,٠٢١,٥
مقايضات مطابقة العملات	٤٩٢,٥	-	٤٩٢,٥	٨,٥
عقود مستقبلية	١٠١,٧	-	١٠١,٧	-
عقود الخيارات والمقايضات المشتراة	٢,٤٣٦,٥	-	٢,٤٣٦,٥	٨١,٦
عقود الخيارات والمقايضات المكتتبة	٢,٤٣٦,٥	-	٢,٤٣٦,٥	-
	٢٠,٩٢٨,٣	٦,٩٠٨,٤	٢٧,٨٣٦,٧	١,١١١,٦
عقود الأسهم والسلع:				
عقود الخيارات والمقايضات المشتراة	٥١,٠	-	٥١,٠	١٢,٨
عقود الخيارات والمقايضات المكتتبة	٥١,٠	-	٥١,٠	-
	١٠٢,٠	-	١٠٢,٠	١٢,٨
مقايضات التعثر الائتماني:				
الحماية المشتراة	٤١,٩	-	٤١,٩	-
الحماية المباعة	٤١,٩	-	٤١,٩	-
	٨٣,٨	-	٨٣,٨	-
	٢٨,٤٩٧,٢	٦,٩٠٨,٤	٣٥,٤٠٥,٦	١,٢٤٢,٣

لا توجد مخاطر ائتمانية فيما يتعلق بعقود الخيارات المكتتبة حيث إنها تمثل التزامات المجموعة.

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، بلغت القيمة المعرضة لمخاطر عقود التداول في الصرف الأجنبي وأسعار الفائدة والأسهم التي تم تحليلها في الجدول أعلاه ٠,٢٦ مليون دولار أمريكي و ٠,٢٥ مليون دولار أمريكي و ٨,٥٧ مليون دولار أمريكي على التوالي (٢٠٢٣: ٠,٧٥ مليون دولار أمريكي و ٠,٧٠ مليون دولار أمريكي و ٥,٥٤ مليون دولار أمريكي على التوالي). إن القيمة المعرضة للمخاطر عبارة عن مقياس لمقدار التعرض لمخاطر السوق، ويمثل تقديراً موثوقاً بمستوى ثقة بنسبة ٩٩ بالمائة للخسارة المحتملة التي قد تحدث إذا تم الاحتفاظ بالمراكز دون تغيير لمدة عشرة أيام عمل متتالية. يعتمد هذا التقدير على فترة مراقبة سابقة مدتها اثني عشر شهراً للبيانات غير المرجحة.

٣٥-٢ تحليل الأطراف المقابلة

	القطاع المالي	**الشركات**	**٢٠٢٤/١٢/٣١ المجموع**
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**٨١٩,٥**	**٣٩,٦**	**٨٥٩,١**
دول مجلس التعاون الخليجي	**٢٤٦,٨**	**٩٣,١**	**٣٣٩,٩**
دول أخرى	**٣,٥**	**-**	**٣,٥**
	١,٠٦٩,٨	**١٣٢,٧**	**١,٢٠٢,٥**

	القطاع المالي	الشركات	٢٠٢٤/١٢/٣١ المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	٥١٠,٣	٧٢,٣	٥٨٢,٦
دول مجلس التعاون الخليجي	٥٤٧,٥	١٠٧,٣	٦٥٤,٨
دول أخرى	٤,٩	-	٤,٩
	١,٠٦٢,٧	١٧٩,٦	١,٢٤٢,٣

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-٣ التحليل حسب الاستحقاق

	السنة الأولى	السنوات ٢ و ٣	السنوات ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
عقود الصرف الأجنبي	٩,٤٠٧,٤	٣٢٤,٠	-	-	٩,٧٣١,٤
عقود أسعار الفائدة	٤,٠٣٢,٣	٤,٢٤٦,٤	١٠,٤٩٧,٥	١١,٤٢٨,٣	٣٠,٢٠٤,٥
عقود الأسهم والسلع	١٢١,٠	-	-	-	١٢١,٠
مقايضات التعثر الائتماني	١٦,٦	-	٤٠,٨	-	٥٧,٤
	١٣,٥٧٧,٣	٤,٥٧٠,٤	١٠,٥٣٨,٣	١١,٤٢٨,٣	٤٠,١١٤,٣

	السنة الأولى	السنوات ٢ و ٣	السنوات ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
عقود الصرف الأجنبي	٧,١٤٥,٨	٢٣٧,٣	-	-	٧,٣٨٣,١
عقود أسعار الفائدة	٣,٩٧٠,٢	٤,٧١٩,١	٥,٣٥٧,٣	١٣,٧٩٠,١	٢٧,٨٣٦,٧
عقود الأسهم والسلع	١٠٢,٠	-	-	-	١٠٢,٠
مقايضات التعثر الائتماني	٤٣,٣	١٦,٥	٢٤,٠	-	٨٣,٨
	١١,٢٦١,٣	٤,٩٧٢,٩	٥,٣٨١,٣	١٣,٧٩٠,١	٣٥,٤٠٥,٦

تتمتع أنشطة المجموعة المتعلقة بالمشتقات المالية والصرف الأجنبي بشكل أساسي بأنها ذات طبيعة قصيرة الأجل في الغالب. أما المعاملات التي تستحق لفترة تزيد على سنة واحدة ، فإنها تمثل إما معاملات تداول يتم تعويضها بالكامل أو معاملات تم تصنيفها أو تأهيلها كتحوطات القيمة العادلة.

٣٥-٤ تحليل القيمة العادلة

	قيمة عادلة موجبة	٢٠٢٤/١٢/٣١ قيمة عادلة سالبة	قيمة عادلة موجبة	٢٠٢٣/١٢/٣١ قيمة عادلة سالبة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المشتقات المحتفظ بها لغرض التداول:				
عقود الصرف الأجنبي	٢٥,٤	(٢٣,١)	١٠,١	(١١,٦)
عقود أسعار الفائدة	٦٣١,٨	(٦١٦,٨)	٦٥٥,٨	(٦٤٠,٠)
عقود الأسهم والسلع	٠,٩	(٠,٧)	١,١	(١,٠)
	٦٥٨,١	(٦٤٠,٦)	٦٦٧,٠	(٦٥٢,٦)
مشتقات محتفظ بها كتحوطات مخاطر				
عقود الصرف الأجنبي	٥١,٩	-	-	-
عقود أسعار الفائدة	١٥٩,٠	(٣,٨)	١٩٣,٧	(٣,٣)
	٢١٠,٩	(٣,٨)	١٩٣,٧	(٣,٣)
المبلغ المدرج ضمن الموجودات الأخرى / (المطلوبات الأخرى)	٨٦٩,٠	(٦٤٤,٤)	٨٦٠,٧	(٦٥٥,٩)

٣٥-٥ صافي المراكز المفتوحة الجوهرية

لم يكن هناك صافي مراكز مفتوحة جوهرية في تداول المشتقات أو صرف العملات الأجنبية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أو في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-٦ محاسبة التحوط

تعرض المجموعة منتجات الموجودات والمطلوبات ذات الأسعار الثابتة للعملاء ضمن سياق أعمالها الاعتيادية. يتم تحديد سعر الفائدة المستلم أو المدفوع على مدى فترة المعاملة، مما يعرض المجموعة لمخاطر سعر الفائدة خلال مدة المعاملة.

ومن أجل التخفيف من مخاطر التعرض لأسعار الفائدة في السوق، تستخدم المجموعة عقود مقايضات أسعار الفائدة في علاقات على أساس علاقة إلى علاقة أخرى وعلاقة إلى عدة علاقات وعدة علاقات إلى عدة علاقات. وتربط منتجات المشتقات المالية بشكل فعلي بسعر الفائدة العائم مع سعر الفائدة الثابت للمعاملة المتعلقة بالعميل. يتم تنفيذ بند التحوط في نفس الوقت الذي يتم فيه تسجيل المعاملة المتعلقة بالعميل، بند التحوط.

بشكل عام، يتطابق بند التحوط المنفذ تماماً مع الشروط الحاسمة لبند التحوط، مثل القيمة الاعتبارية والعملة وتاريخ التداول وتاريخ الاستحقاق، وبالتالي من المتوقع أن تظل نسبة التحوط قريبة من ١٠٠ بالمائة. وتتسم علاقة التحوط بفعالية عالية بشكل عام لأن الشروط الحاسمة للأدوات تتطابق عند البدء وستظل فعالة طوال الفترة التعاقدية للمشتقات المالية حتى تاريخ الاستحقاق. ويتم مراجعة الشروط الحاسمة بتاريخ كل تقرير مالي لضمان استمرار التطابق.

كما تخضع الأدوات المالية المشتقة للمجموعة لمخاطر الائتمان. يمكن أن تنشأ مخاطر الائتمان على كل من أداة التحوط وبند التحوط على شكل مخاطر ائتمان الطرف المقابل أو على شكل مخاطر ائتمانية خاصة بالمجموعة. تخفف المجموعة تعرضاتها الائتمانية من خلال استخدام ترتيبات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمان على النحو الموضح في الإيضاح ٣١-١، ولذلك فمن غير المرجح أن تسيطر مخاطر الائتمان على التغيير في القيمة العادلة لأدوات التحوط تلك.

يتم فحص علاقة التحوط في تاريخ كل تقرير مالي من خلال مقارنة القيمة العادلة لأداة التحوط مع تلك الخاصة بالأداة المحوطة. وإذا كانت نتيجة الفحص تشير إلى وجود انحراف في نسبة التحوط، فإنه يتم إثبات عدم الفعالية في بيان الدخل الموحد. ويتم بعد ذلك إما إعادة موازنة علاقة التحوط أو إنهاؤها وفقاً للسياسات والإجراءات المعتمدة من قبل مجلس إدارة المجموعة.

أ) تحوطات القيمة العادلة

تشتمل أدوات التحوط على تحوطات لمنتجات الموجودات والمطلوبات ذات الأسعار الثابتة مع بيان الاستحقاق التالي:

	السنة الأولى	السنوات ٢ و ٣	السنوات ٤ و ٥	أكثر من ٥ سنوات	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
المبالغ الاعتبارية					
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤					
منتجات موجودات ذات معدل فائدة ثابت	٧٩٨,٦	١,٥٥٧,٩	١,٠١٥,٥	١,٤٦٠,٨	٤,٨٣٢,٨
منتجات مطلوبات ذات معدل فائدة ثابت	١,٤٤٧,٦	٢٠,٠	٥٠٠,٠	-	١,٩٦٧,٦
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣					
منتجات موجودات ذات معدل فائدة ثابت	١,٥٩٥,٢	١,٠٨٨,٣	١,٠٧٨,٩	١,٥٢١,٥	٥,٢٨٣,٩
منتجات مطلوبات ذات معدل فائدة ثابت	١,٤٧٦,١	١٤٨,٤	-	-	١,٦٢٤,٥

فيما يلي المكاسب والخسائر المحتسبة في بيان الدخل الموحد المتعلقة بالقيمة العادلة لعلاقات التحوط:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
صافي المكسب / (الخسارة) الناتجة عن أدوات تحوط القيمة العادلة للمشتقات	**٢٣,٧**	(٧٢,٩)
صافي (الخسارة) المكسب الناتج عن بنود التحوط المتعلقة بمخاطر التحوط	**(٢٣,٧)**	٧٢,٩

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-٦ محاسبة التحوط (تتمة)

أ) تحوطات القيمة العادلة (تتمة)

فيما يلي المبلغ الاعتباري والقيم العادلة والتغيرات في القيم العادلة لأدوات التحوط والمستخدمة كأساس لإثبات عدم فعالية التحوط:

	المبلغ الاعتباري	القيمة العادلة	التغيرات في القيمة العادلة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
الموجودات المالية			
عقود أسعار الفائدة	٥,٦٦١,٣	٢٢١,٤	٢٠,١
المطلوبات المالية			
عقود أسعار الفائدة	١,١٣٩,١	(٦,١)	٣,٦
	٦,٨٠٠,٤	٢١٥,٣	٢٣,٧
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
الموجودات المالية			
عقود أسعار الفائدة	٥,٥٨٢,٥	٢٠١,٣	(٨٠,٦)
المطلوبات المالية			
عقود أسعار الفائدة	١,٣٢٥,٩	(٩,٧)	٧,٧
	٦,٩٠٨,٤	١٩١,٦	(٧٢,٩)

فيما يلي القيمة المدرجة والتغيرات المتراكمة في القيم العادلة لأدوات التحوط للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ والمستخدمة كأساس لإثبات عدم فعالية التحوط:

	المبلغ الاعتباري	القيمة العادلة	التغيرات في القيمة العادلة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
الموجودات المالية			
ودائع لدى البنوك وأوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	٩١٦,٢	٣,٢	٢,٥
قروض وسلفيات	٢٨٠,٦	(٦,٥)	٠,٩
أوراق مالية استثمارية	٣,٦٣٦,٠	(٢١٠,٠)	(١٩,٢)
	٤,٨٣٢,٨	(٢١٣,٣)	(١٥,٨)
المطلوبات المالية			
ودائع وأوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١,٣٢٧,٦	(٠,٥)	(٠,٢)
تمويل أولي لأجل	٦٤٠,٠	(١,٤)	(٧,٧)
	١,٩٦٧,٦	(١,٩)	(٧,٩)
	٦,٨٠٠,٤	(٢١٥,٢)	(٢٣,٧)
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
الموجودات المالية			
ودائع لدى البنوك وأوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	١,٦٤٣,٦	٠,٧	١١,٢
قروض وسلفيات	٢٢٩,٢	(٧,٤)	٥,٥
أوراق مالية استثمارية	٣,٤١١,١	(١٩٠,٨)	٦٣,٠
	٥,٢٨٣,٩	(١٩٧,٥)	٧٩,٧
المطلوبات المالية			
ودائع وأوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	١,٤٨٤,٥	(٠,٣)	(٤,٠)
تمويل أولي لأجل	١٤٠,٠	٦,٣	(٢,٨)
	١,٦٢٤,٥	٦,٠	(٦,٨)
	٦,٩٠٨,٤	(١٩١,٥)	٧٢,٩

لم يكن هناك أي جزء غير فعال من معاملات تحوط القيمة العادلة للمشتقات المالية المثبتة في بيان الدخل الموحد للسنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ أو ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٥. الأدوات المالية المشتقة وأدوات الصرف الأجنبي (تتمة)

٣٥-٦ محاسبة التحوط (تتمة)

ب) تحوطات التدفقات النقدية

فيما يلي المبلغ الاعتباري والقيم العادلة والتغيرات في القيم العادلة لأدوات التحوط والمستخدمة كأساس لإثبات عدم فعالية التحوط:

	المبلغ الاعتباري	الموجودات	التغيرات في القيمة العادلة	مكسب / (خسارة) المثبتة في الدخل الشامل الآخر
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
مخاطر صرف العملات الأجنبية				
مقايضات العملات الأجنبية	٥٩٤,١	٥١,٩	٢,٦	٢,٦

فيما يلي القيمة الدفترية والتغيرات التراكمية في القيم العادلة والتغيرات في القيم العادلة لأدوات التحوط والمستخدمة كأساس لإثبات عدم فعالية التحوط:

	المبلغ الاعتباري	التغيرات في القيمة العادلة
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤		
موجودات مالية		
أوراق مالية استثمارية (سندات دين مدرجة بالتكلفة المطفأة)	٥٩٤,١	٢,٦

فيما يلي المكاسب والخسائر المثبتة في بيان الدخل الموحد والدخل الشامل الآخر المتعلقة بعلاقات تحوط التدفقات النقدية:

	٢٠٢٤/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي
مكسب مثبت في الدخل الشامل الآخر (الجزء الفعال)	٢,٦
مخصص الضرائب	(٠,٧)
	١,٩

لم تكن هناك تحوطات للتدفقات النقدية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

٣٦. البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان

تشمل البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان على التزامات بتقديم قروض واعتمادات مستندية معززة وخطابات الضمان المصممة للوفاء بالاحتياجات المالية للعملاء. تعتبر مخاطر الائتمان في هذه المعاملات عادة أقل من المبالغ التعاقدية. ويظهر الجدول التالي المبالغ الاعتبارية الأساسية للبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان القائمة والتعرضات المرجحة للمخاطر المحتسبة وفقاً لإرشادات اتفاقية لجنة بازل ٣ الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

	المبلـغ الأساسي الافتراضي	٢٠٢٤/١٢/٣١ التعرض المرجح للمخاطر	المبلـغ الأساسي الافتراضي	٢٠٢٣/١٢/٣١ التعرض المرجح للمخاطر
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
بدائل الائتمان المباشر	١,٣٧٩,١	١,٢٦٤,٣	٨٤٠,١	٧٤٤,٢
البنود المحتملة المرتبطة بالمعاملات	٤,٠١٧,٠	١,٦٩٨,٩	٣,٣٦٩,٨	١,٣٩٢,٦
البنود المحتملة المرتبطة بالتداول قصير الأجل ذاتية التصفية	٨٩٣,٣	١٧٥,٩	٨٥٣,٣	١٥٥,٦
الارتباطات، بما في ذلك ارتباطات القروض غير المسحوبة وارتباطات الاكتتاب لإصدار سندات وتسهيلات متجددة	٢,٣٢٦,٧	١,١٤٢,٠	٣,٢٥٩,٠	١,٦٣٩,٣
	٨,٦١٦,١	٤,٢٨١,١	٨,٣٢٢,٢	٣,٩٣١,٧

إن المبالغ الاعتبارية الأساسية المشار إليها أعلاه تسجل بقيمتها الإجمالية قبل تطبيق أدوات التخفيف من المخاطر الائتمان، مثل الضمانات النقدية والتعويضات المضادة. في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، تحتفظ المجموعة بضمانات نقدية أو ضمانات أو تعويضات أو ضمانات مضادة أو ضمانات أخرى عالية الجودة فيما يتعلق بالبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان بقيمة ٤٧٩,٩ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٤٢٩,٠ مليون دولار أمريكي).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٦. البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان (تتمة)

شملت بدائل الائتمان المباشر في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ على ضمانات مالية بلغت قيمتها ٦٩٠,٠ مليون دولار أمريكي (٢٠٢٣: ٤٩٨,٣ مليون دولار أمريكي). ويمكن استدعاء الضمانات المالية عند الطلب.

بلغت المخصصات المتعلقة بالبنود المحتملة المرتبطة بالائتمان ٥٣,١ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٤٩,٦ مليون دولار أمريكي). فيما يلي التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة خلال السنة:

	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
	المرحلة ١	**المرحلة ٢**	**المرحلة ٣**	**المجموع**	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**٦,٩**	**٦,٢**	**٣٦,٥**	**٤٩,٦**	٧,١	٦,٦	٣١,١	٤٤,٨
محول إلى المرحلة ١	**١,٥**	**(١,٥)**	**-**	**-**	٠,٥	(٠,٥)	-	-
محول إلى المرحلة ٢	**(٠,٢)**	**٠,٢**	**-**	**-**	(٠,١)	٠,١	-	-
تغيرات سعر الصرف	**-**	**-**	**(٠,١)**	**(٠,١)**	-	-	٠,١	٠,١
صافي إعادة قياس مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة	**١,٢**	**(١,١)**	**٣,٥**	**٣,٦**	(٠,٦)	-	٥,٣	٤,٧
في ٣١ ديسمبر	**٩,٤**	**٣,٨**	**٣٩,٩**	**٥٣,١**	٦,٩	٦,٢	٣٦,٥	٤٩,٦

٣٧. الالتزامات المحتملة والارتباطات

هناك عدد من القضايا متعلقة بالبنك وشركاته التابعة تنظر أمام المحاكم في عدة جهات قضائية. تشمل هذه القضايا مطالبات من وإلى شركات المجموعة والتي نتجت ضمن سياق أعمالها الاعتيادية. وبعد مراجعة الإدارة للمطالبات المعلقة ضد شركات المجموعة وبناءً على مشورة المستشارين القانونين المهنيين ذوي الصلة، فإنها ترى أن نتائج تلك المطالبات سوف لن يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للمجموعة.

٣٨. كفاءة رأس المال

قامت المجموعة بتطبيق إطار بازل ٣ كفائة رأس المال ابتداءً من ١ يناير ٢٠١٥. أصبحت إرشادات مصرف البحرين المركزي لمبادئ بازل ٣ سارية المفعول بدءاً من ١ يناير ٢٠١٥ كإطار عام لتنفيذ مبادئ لجنة بازل للرقابة المصرفية (لجنة بازل) إطار بازل ٣ لملاءة رأس المال للبنوك المؤسسة في مملكة البحرين. التزمت المجموعة بجميع متطلبات رأس المال المفروضة خارجياً خلال السنتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ و ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣.

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
قاعدة رأس المال التنظيمي		
رأس المال الأسهم العادية الفئة ١	**٣,٠٧٤,٦**	٣,٣١٦,٨
رأس المال الإضافي الفئة ١	**١٠٢,٠**	-
مجموع رأس المال الفئة ١	**٣,١٧٦,٦**	٣,٣١٦,٨
رأس المال الفئة ٢	**٤٧٢,٩**	٥٧٦,٤
مجموع قاعدة رأس المال	**٣,٦٤٩,٥**	٣,٨٩٣,٢
التعرضات المـوزونة للمخاطر		
التعرضات المـوزونة لمخاطر الائتمان	**٢١,٤٢٩,٩**	١٨,٩٩٣,٥
التعرضات المـوزونة لمخاطر السوق	**٩٤١,١**	٧٤٤,٧
التعرضات المـوزونة لمخاطر التشغيل	**١,٠٣١,٥**	٨١٨,١
مجموع التعرضات المـوزونة للمخاطر	**٢٣,٤٠٢,٥**	٢٠,٥٥٦,٣
نسبة مخاطر موجودات رأس المال الفئة ١	**٪١٣,٦**	٪١٦,١
مجموع نسبة مخاطر الموجودات	**٪١٥,٦**	٪١٨,٩

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، يجب على جميع البنوك المؤسسة في البحرين الحفاظ على الحد الأدنى من نسبة كفائة رأس المال بنسبة ١٢,٥٪ ونسبة رأس المال الفئة ١ بنسبة ١٠,٥٪.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٣٨. كفاءة رأس المال (تتمة)

اعتباراً من شهر يونيو ٢٠٢٤، تم تحديث حساب رأس المال المؤهل لكفائة رأس المال وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي. يقوم هذا التحديث بتغيير طريقة حساب رأس المال المؤهل من التجميع الكامل إلى تطبيق قواعد الدمج التنظيمي، وبالأخص ما يتعلق بحقوق الأقلية المحتفظ بها من قبل أطراف أخرى. ونتيجة لذلك، تم تعديل نسبة كفائة رأس المال للمجموعة اعتباراً من ٣٠ يونيو ٢٠٢٤ لتعكس هذا النهج المعدل الذي فرضته الجهة التنظيمية.

وفقاً لإرشادات كفائة رأس المال الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، فإنه يتم استبعاد مكاسب وخسائر إعادة التقييم الناتجة عن إعادة قياس عمليات التحوط من التدفقات النقدية المشتقة إلى القيمة العادلة من رأس المال الفئة ١، بينما يتم احتساب المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة القياس إلى القيمة العادلة لسندات أسهم حقوق الملكية الاستثمارية المصنفة كقيمة عادلة من خلال الدخل الشامل الآخر إلى القيمة العادلة ضمن رأس المال الفئة ١.

تحتسب المجموعة متطلبات رأس المال التنظيمي للمخاطر التشغيلية وفقاً للنهج الموحد. يتم احتساب متطلبات رأس المال التنظيمي بناءً على مجموعة من معاملات بيتا تتراوح من ١٢ بالمائة إلى ١٨ بالمائة، والتي تطبق على متوسط الدخل الإجمالي للسنوات المالية الثلاث السابقة لكل وحدة من وحدات خطوط الأعمال الثمانية المحددة مسبقاً.

٣٩. الأنشطة الائتمانية

تقوم المجموعة بإدارة الأنشطة الاستثمارية والأنشطة الائتمانية الأخرى بالنيابة عن العملاء. أن الموجودات المحتفظ بها بصفة الوكالة أو الأمانة ليست موجودات مملوكة من قبل المجموعة وبالتالي لم يتم احتسابها في البيانات المالية الموحدة. بلغ إجمالي المبالغ المتعلقة بهذه الصناديق ٨,١٩٣,٤ مليون دولار أمريكي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٨,١١٤,٩ مليون دولار أمريكي).

تعمل المجموعة كمدير صندوق لعدد من الصناديق الاستثمارية. وبصفتها مدير الصندوق، تستحق المجموعة رسوم أداء وإدارة. كما تحتفظ المجموعة باستثمارات في هذه الصناديق.

أقصى تعرض للخسارة يعادل القيمة المدرجة للاستثمار في هذه الصناديق، والتي بلغت ٣٢١,١ مليون دولار أمريكي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: ٢٦٢,٣ مليون دولار أمريكي).

٤٠. معاملات الطرف ذي العلاقة

تدخل المجموعة ضمن سياق أعمالها الاعتيادية في معاملات مع المساهمين الرئيسيين والإدارة العليا والشركات الخاضعة للسيطرة أو السيطرة المشتركة أو المتأثرة بشكل جوهري من قبل هذه الأطراف. جميع القروض والسلفيات للأطراف ذات العلاقة منتجة وتخضع لتقييمات الخسائر الائتمانية المتوقعة.

فيما يلي الدخل والمصروفات وأرصدة نهاية السنة المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة والمدرجة في البيانات المالية الموحدة:

	مساهمين	**شركات حليفة**	**أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا**	**المجموع**
	مليون دولار أمريكي	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**	**مليون دولار أمريكي**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
نقد وموجودات سائلة أخرى	**-**	**٠,٣**	**-**	**٠,٣**
ودائع لدى البنوك	**-**	**١,٢١٥,٠**	**-**	**١,٢١٥,٠**
أوراق مالية استثمارية	**-**	**٥٩٠,٠**	**-**	**٥٩٠,٠**
قروض وسلفيات	**-**	**١,٥١٧,٠**	**٢٢,١**	**١,٥٣٩,١**
موجودات أخرى	**٢,٣**	**١٩٩,٥**	**-**	**٢٠١,٨**
ودائع	**٢,٠٤١,٨**	**٣,٥٧٠,٦**	**٢١,١**	**٥,٦٣٣,٥**
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	**-**	**-**	**-**	**-**
مطلوبات أخرى	**٠,٢**	**٥٠,٠**	**-**	**٥٠,٢**
تمويل أولي لأجل	**-**	**٩٧٩,٩**	**-**	**٩٧٩,٩**
ارتباطات والتزامات محتملة	**-**	**١,٢١٤,٥**	**٢,٩**	**١,٢١٧,٤**
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤				
صافي مصروفات الفائدة	**(٧٦,١)**	**(٥٣,٠)**	**-**	**(١٢٩,١)**
دخل الرسوم والعمولات	**٢,٣**	**٦,٥**	**-**	**٨,٨**
مكسب التداول وصرف العملات الأجنبية	**-**	**٢,٤**	**-**	**٢,٤**
دخل آخر	**-**	**٠,٤**	**-**	**٠,٤**
منافع الموظفين قصيرة الأجل	**-**	**-**	**(٣٨,٢)**	**(٣٨,٢)**
منافع ما بعد التوظيف	**-**	**-**	**(٢,٢)**	**(٢,٢)**
رسوم أعضاء مجلس الإدارة ومصروفات ذات الصلة	**-**	**-**	**(٥,٠)**	**(٥,٠)**

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٠. معاملات الطرف ذي العلاقة (تتمة)

	مساهمين	شركات حليفة	أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا	المجموع
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
نقد وموجودات سائلة أخرى	-	٠,١	-	٠,١
ودائع لدى البنوك	-	١,٥٤٧,٨	-	١,٥٤٧,٨
أوراق مالية استثمارية	-	٣٧٥,٧	-	٣٧٥,٧
قروض وسلفيات	-	٧٧٣,١	١٢,٥	٧٨٥,٦
موجودات أخرى	٢,٢	١٣٥,٦	-	١٣٧,٨
الودائع	١,٥٩٦,٩	٣,٢٧٣,٣	١٠,٤	٤,٨٨٠,٦
مطلوبات أخرى	١,٢	٦٤,٣	-	٦٥,٥
تمويل أولي لأجل	-	٩٦٠,٠	-	٩٦٠,٠
ارتباطات والتزامات محتملة	٤٦,١	١,٥٨٢,٧	١,٩	١,٦٣٠,٧
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣				
صافي الفوائد المدفوعة	(٧٥,٤)	(١١٩,٠)	-	(١٩٤,٤)
دخل الرسوم والعمولات	٢,٧	٧,٧	-	١٠,٤
مكسب التداول وصرف العملات الأجنبية	-	٤,٥	-	٤,٥
دخل آخر	-	١,١	-	١,١
منافع الموظفين قصيرة الأجل	-	-	(٣١,٩)	(٣١,٩)
منافع ما بعد الخدمة للموظفين	-	-	(١,٩)	(١,٩)
رسوم أعضاء مجلس الإدارة ومصروفات ذات الصلة	-	-	(٤,٢)	(٤,٢)

يتكون موظفي الإدارة العليا للمجموعة من الرئيس التنفيذي للمجموعة والمدراء التنفيذيين الآخرين للمجموعة.

تشمل منافع ما بعد الخدمة للموظفين بالأساس التعويضات المدفوعة للمتقاعدين أو المستقيلين من خدمة المجموعة.

٤١. القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تسجيل الأدوات المالية للمجموعة وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية باستثناء الأوراق المالية المتداولة والسندات الاستثمارية في الأسهم والأدوات المالية المشتقة والأدوات المالية المحوطة بالقيمة العادلة، والتي يتم احتسابها بالقيمة العادلة. تمثل القيمة العادلة السعر الذي سيتم استلامه لبيع موجود أو دفعة لتحويل مطلوب في معاملة منظمة بين مشاركي السوق في تاريخ القياس. ولذلك، يمكن أن تنشأ فروقات بين القيم الدفترية وفقاً لطريقة التكلفة التاريخية وتقديرات القيمة العادلة. ويستند تعريف القيمة العادلة إلى افتراض بأن المجموعة تعمل كمنشأة على أساس مبدأ الاستمرارية دون وجود أي نية أو متطلبات لتقليص عملياتها بشكل جوهري أو إجراء معاملة بشروط سلبية. تتضمن المقبولة عموماً لتحديد القيمة العادلة الإشارة إلى الأسعار المعلنة (قياس المستوى ١)، أو التسعير السائد للأدوات المالية المشابهة (قياس المستوى ٢)، واستخدام مدخلات غير قابلة للرصد في تقنيات التقدير مثل تحليل التدفقات النقدية المخصومة (قياس المستوى ٣).

فيما يلي أدناه توضيح لمنهجيات التقييم المطبقة:

٤١-١ الأوراق المالية المتداولة

تستند القيم العادلة للأوراق المالية المتداولة إلى الأسعار المعلنة (المستوى ١)، أو تقنيات التقييم (المستوى ٢ أو ٣).

٤١-٢ الأوراق المالية الاستثمارية

تستند القيم العادلة للسندات الاستثمارية في الأسهم إلى الأسعار المعلنة (المستوى ١)، أو تقنيات التقييم (المستوى ٢ أو ٣). تستند القيم العادلة لسندات الدين الاستثمارية التي يتم التحوطها منها إلى التقييم بناءً بيانات السوق القابلة للرصد (المستوى ٢) وتقارب قيمها المدرجة.

٤١-٣ القروض والسلفيات

يتم تقدير القيمة العادلة (المستوى ٢) للقروض ذات أسعار الفائدة العائمة بشكل أساسي بالقيمة الدفترية. يتم تقدير القيمة العادلة (المستوى ٣) للقروض منخفضة القيمة بالمبلغ القابل للاسترداد، وتقاس بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة المخصومة بناء على متوسط سعر الخصم المرجح للمجموعة. يتم تقدير القيمة العادلة للقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام معدلات الخصم التي تعادل أسعار الفائدة السائدة في السوق بالعملات المعنية للقروض ذات الاستحقاق المتبقي وذات الجودة الائتمانية المماثلة. تقارب القيم العادلة (المستوى ٢) قيمها الدفترية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤١. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

٤١-٤ تمويل لأجل

تستند القيمة العادلة للتمويل لأجل إلى بيانات السوق القابلة للرصد، بما في ذلك أسعار السوق المعلنة لأدوات الدين الصادرة عن مؤسسات مالية ذات تصنيف مماثل وذات تواريخ استحقاق مماثلة، أو المقدرة على أساس التدفقات النقدية المخصومة باستخدام فروق الأسعار السائدة حالياً للقروض ذات تواريخ الاستحقاق المماثلة. تقارب القيم العادلة (المستوى ٢) للتمويل لأجل الأولي قيمها المدرجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤.

٤١-٥ البنود الأخرى غير المدرجة في الميزانية العمومية

تستند القيم العادلة لأدوات الصرف الأجنبي والأدوات المالية المشتقة استناداً إلى أسعار السوق أو استخدام تقنيات التدفقات النقدية المخصومة أو نماذج تسعير الخيارات، حسب مقتضى الحال. تقارب القيم العادلة لجميع الموجودات والمطلوبات الأخرى المدرجة في الميزانية العمومية قيمها الدفترية نتيجة لطبيعتها قصيرة الأجل.

٤١-٦ البنود المحتملة المرتبطة بالائتمان

لم يكن هناك فائض أو عجز جوهري في القيمة العادلة فيما يتعلق بالأدوات المالية غير المدرجة في الميزانية العمومية المتعلقة بالائتمان، والتي تشتمل على التزامات بتمديد الائتمان والاعتمادات المستندية المعززة وخطابات الضمان حيث أن تدفقات الدخل المستقبلية ذات الصلة تُظهر الرسوم والعمولات التعاقدية الفعلية التي تم تحصيلها في تاريخ الميزانية العمومية للاتفاقيات ذات التصنيف الائتماني وتاريخ الاستحقاق المماثلين. يتم تضمين مخصصات الانخفاض في القيمة فيما يتعلق بالمعاملات الفردية التي تحديد احتمالية حدوث خسارة فيها ضمن بند المطلوبات الأخرى.

٤١-٧ أساس التقييم

فيما يلي الأساس المستخدم لتقييم الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة بالقيمة العادلة:

	الأسعار المعلنة (المستوى ١)	بيانات السوق القابلة للرصد (المستوى ٢)	تقنيات التقييم الأخرى (المستوى ٣)
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤			
الموجودات المالية:			
أوراق مالية متداولة	**٣٢٧,٩**	**٠,٥**	**-**
أوراق مالية استثمارية – مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الشامل الآخر	**١٩٥,٧**	**-**	**١٥,٥**
أدوات مالية مشتقة	**-**	**٨٦٩,٠**	**-**
المطلوبات المالية:			
أدوات مالية مشتقة	**-**	**٦٤٤,٤**	**-**
في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣			
الموجودات المالية:			
أوراق مالية متداولة	٢٧٠,١	٠,٧	-
أوراق مالية استثمارية – مدرجة بالقيمة العادلة من خلال الشامل الآخر	٧,١	-	١٦,١
أدوات مالية مشتقة	-	٨٦٠,٧	-
المطلوبات المالية:			
أدوات مالية مشتقة	-	٦٥٥,٩	-

الأدوات المالية في المستوى ١

تستند القيمة العادلة للأدوات المالية المتداولة في الأسواق النشطة إلى أسعار السوق المعلنة في تاريخ إعداد بيان المركز المالي الموحد. يعتبر السوق نشطاً إذا كانت الأسعار المعلنة متاحة بسهولة وبصورة منتظمة من البورصة أو التاجر أو السمسار أو المجموعة الصناعية أو خدمات التسعير أو الوكالات التنظيمية، وتمثل تلك أسعار معاملات السوق الفعلية والتي تحدث بانتظام دون شروط تفضيلية. إن أسعار السوق المدرجة المستخدمة للموجودات المالية المحتفظ بها من قبل المجموعة هي أسعار العروض الحالية. يتم تضمين هذه الأدوات ضمن المستوى ١.

الأدوات المالية في المستوى ٢

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا يتم تداولها في السوق النشطة (على سبيل المثال، السوق الموازنة للمشتقات المالية) باستخدام تقنيات التقييم. تعمل تقنيات التقييم هذه على زيادة استخدام معلومات السوق القابلة للرصد حيثما كانت متوفرة وتعتمد بقدر الإمكان على التقديرات الخاصة بالمنشأة. إذا كانت جميع المدخلات الجوهرية المطلوبة لتحديد القيمة العادلة للأداة القابلة للرصد، فإنه يتم تضمين الأداة ضمن المستوى ٢.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤١. القيمة العادلة للأدوات المالية (تتمة)

٤١-٧ أساس التقييم (تتمة)

تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢

لم تحدث أي تحويلات بين المستوى ١ والمستوى ٢ خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ (٢٠٢٣: لا شيء).
تم تقييم حساسية الحركة في القيمة العادلة للأدوات المالية في فئة المستوى ٣ على أنها غير جوهرية بالنسبة للدخل الشامل الآخر أو إجمالي حقوق الملكية.
فيما يلي التغيرات في فئة المستوى ٣:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
في ١ يناير	**١٦,١**	١٥,٥
المشتريات	**٠,٢**	-
المبيعات / المبالغ المشطوبة	**-**	(٠,١)
تغيرات القيمة العادلة	**(٠,٨)**	٠,٧
في ٣١ ديسمبر	**١٥,٥**	١٦,١

٤٢. عائد السهم الواحد

يتم احتساب العائد الأساسي على السهم بقسمة صافي الدخل العائد للمساهمين على متوسط عدد الأسهم الصادرة خلال السنة.

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
صافي الدخل العائد إلى مساهمي البنك (مليون دولار أمريكي)	**١٣٤,٨**	١٤٠,٠
متوسط عدد الأسهم الصادرة (بالملايين)	**٢,٠٠٠**	٢,١٢٥
الربح الأساسي للسهم (سنت أمريكي)	**٦,٧٤**	٦,٥٩

الربح المخفض للسهم يعادل الربح الأساسي للسهم كما هو موضح أعلاه.

خلال السنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤، وافق المساهمين على تسوية الخسائر المتراكمة المحتفظ بها مقابل رأس المال والاحتياطيات (راجع الإيضاح رقم ٢٠).

٤٣. الشركات التابعة الرئيسية

كانت الشركات التابعة الرئيسية على النحو التالي:

	الأنشطة الرئيسية	بلد التأسيس	حصة الملكية	
			٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية سي.جي.أس.سي	الخدمات المصرفية التجارية بالجملة والتجزئة	المملكة العربية السعودية	**٥٠٪**	٥٠٪
بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود	إدارة الموجودات والخزانة	المملكة المتحدة	**١٠٠٪**	١٠٠٪
جي آي بي للأسواق المحدودة	الأنشطة المتعلقة بالخزانة	جزر الكايمان	**١٠٠٪**	١٠٠٪

٤٤. حقوق غير مسيطرة

نشأت الحقوق غير المسيطرة عند استحواذ المساهم الرئيسي للبنك، صندوق الاستثمارات العامة بنسبة ٥٠ بالمائة من الأسهم الصادرة عند تأسيس بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية، وهي شركة تابعة جديدة للبنك، بتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٩.

يتم إجراء أنشطة البنك في المملكة العربية السعودية مسبقاً من خلال فرع أجنبي للبنك. وبتاريخ ٣ أبريل ٢٠١٩، تم تحويل الفرع الأجنبي إلى شركة مساهمة سعودية مقفلة، بنك الخليج الدولي - المملكة العربية السعودية. عند تأسيس الشركة السعودية المساهمة المقفلة، تم تحويل صافي موجودات الفرع الأجنبي إلى بنك الخليج الدولي - المملكة العربية السعودية. تم تأسيس بنك الخليج الدولي - المملكة العربية السعودية برأسمال صادر ومدفوع بالكامل قدره ٧,٥ مليار ريال سعودي تم الاكتتاب فيه بالتساوي من قبل البنك، والمساهم الرئيسي للبنك، صندوق الاستثمارات العامة. تم تصنيف استثمار صندوق الاستثمارات العامة في أسهم رأسمال بنك الخليج الدولي – المملكة العربية السعودية كحقوق غير مسيطرة في المجموعة.

فيما يلي أدناه ملخص المعلومات المالية للشركة التابعة. تستند المعلومات إلى مبالغ قبل الاستبعادات البينية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

٤٤. حقوق غير مسيطرة (تتمة)

ملخص بيان المركز المالي

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
مجموع الموجودات	**١٥,٤٥٦,٨**	١٢,٤٢٧,٤
مجموع المطلوبات	**١٣,٣٧٤,٨**	١٠,٤٢٧,٤
مجموع حقوق الملكية	**٢,٠٨٢,٠**	٢,٠٠٠,٠
الحقوق العائدة إلى الحقوق غير المسيطرة	**١,٠٤١,٠**	١,٠٠٠,٠

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
مجموع الدخل	**٣٩٠,٢**	٣٥٩,٩
مجموع المصروفات التشغيلية	**(٢٤٢,٢)**	(٢٣٧,٦)
مخصص محتسب	**(٣٥,٧)**	(٥٠,٩)
مخصص الزكاة	**(٢١,٥)**	(١٢,٦)
صافي الدخل	**٩٠,٨**	٥٨,٨
صافي الدخل العائد إلى الحقوق غير المسيطرة	**٤٥,٤**	٢٩,٤
مجموع الدخل الشامل	**٨٢,٠**	٧٤,٨
مجموع الدخل الشامل العائد إلى الحقوق غير المسيطرة	**٤١,٠**	٣٧,٤

٤٥. متوسط بيان المركز المالي الموحد

كان متوسط المركز المالي الموحد على النحو التالي:

	٢٠٢٤/١٢/٣١	٢٠٢٣/١٢/٣١
	مليون دولار أمريكي	مليون دولار أمريكي
الموجودات		
نقد وموجودات سائلة أخرى	**١٦,٤٩٧,٤**	١٢,٣٥٦,٥
أوراق مالية مشتراة بموجب اتفاقيات إعادة البيع	**١,١٣٠,٠**	٦٤٧,٩
ودائع لدى البنوك	**٦,٢٣٤,٨**	٦,٩٣٦,٣
أوراق مالية متداولة	**٣٠٤,٨**	٢٣٥,٥
أوراق مالية استثمارية	**٧,١٨٨,٠**	٦,٤٩٠,٠
قروض وسلفيات	**١٣,٨٢٠,٥**	١٢,٣٩٩,٦
موجودات أخرى	**١,٧٢٦,٩**	١,٨٠٣,٦
مجموع الموجودات	**٤٦,٩٠٢,٤**	٤٠,٨٦٩,٤
المطلوبات		
ودائع من البنوك	**١,٢٠٣,٠**	١,٢٣٤,٦
ودائع من العملاء	**٣٣,٥٣٦,٠**	٢٨,٧١٣,٧
أوراق مالية مباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء	**١,١٢٦,٣**	٧٤١,٧
مطلوبات أخرى	**١,٦٨٠,٨**	١,٦٧٦,٠
تمويل أولي لأجل	**٥,٤٨٠,٢**	٥,١٦٥,٥
تمويل ثانوي لأجل	**٣٩٩,٨**	٣٣,٣
مجموع المطلوبات	**٤٣,٤٢٦,١**	٣٧,٥٦٤,٨
حقوق الملكية	**٣,٤٧٦,٣**	٣,٣٠٤,٦
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية	**٤٦,٩٠٢,٤**	٤٠,٨٦٩,٤

دليل الشركات

بنك الخليج الدولي ش.م.ب.

المقر الرئيس

مبنى الدولي
٣ شارع القصر
ص. ب. ١٧ . ١
المنامة، مملكة البحرين
هـاتـف: ٤ . . . ١٧٥٣ ٩٧٣+
سويفت: GULFBHBM
سويفت (مصرفية الأفراد): GULFBHBMRET
خط رويترز المباشر
وحدة تبادل العملات وحقوق الخيار: GIBB

الـفـروع

دولة الإمارات العربية المتحدة

أبوظبي

نيشن تاورز، مكتب رقم ١ . ٢٥
البرج ٢، الطابق ٢٥
شارع الكورنيش
ص. ب. ٢٧ . ٥١
أبوظبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هـاتـف: ٤٤٤ . ٣ . ٥ ٢ ٩٧١+
فاكس: ١٩٦٦ ٦٣١ ٢ ٩٧١+
سويفت: GULFAEAA

الولايات المتحدة الأمريكية

نيويورك

330 Madison Avenue, 37th floor
New York, NY 10017
United States of America
هـاتـف: . . ٢٣ ٩٢٢ ٢١٢ ١+
سويفت: GULFUS33

المملكة المتحدة

لـنـدن

One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom
هـاتـف: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ . ٢ ٤٤+
سويفت: GULFGB2L

سلطنة عمان

مسقط

سلام سكوير، مكتب ٤ . ٥، الطابق ٤
المبنى الشمالي، مجمع سلام
شارع دوحة الأدب
ص.ب. ٣٣٤، ر.ب. ١١٢
مسقط
سلطنة عمان
هاتف: ٢٢٢٢ ٢٢٥٦ ٩٦٨+
سويفت: GULFOMRX

المكاتب التمثيلية

دولة الإمارات العربية المتحدة

دبي

بوليفارد بلازا، البرج ٢
وحدة رقم ٢ . ٨، الطابق ٨
شارع الشيخ محمد بن راشد
ص. ب. ٩٤٤٥
دبي
دولة الإمارات العربية المتحدة
هـاتـف: ٣٢٣٥ ٣٥٥ ٤ ٩٧١+

بنك الخليج الدولي - السعودية

المقر الرئيس

طريق مجلس التعاون
ص. ب. ٩٣، الخبر ٣١٩٥٢
المملكة العربية السعودية
هـاتـف: . . . ٤ ٨٦٦ ١٣ ٩٦٦+
سويفت: GULFSARI

الـفـروع

الرياض

غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٩٣٤١٣، الرياض ١١٦٧٣
المملكة العربية السعودية
هـاتـف: . . . ٨ ٨٣٤ ١١ ٩٦٦+

جـدة

مبنى المكاتب الخاصة
طريق الأمير سلطان
ص. ب. ٤ . ٥٣، جدة ٢١٥١١
المملكة العربية السعودية
هـاتـف: . . . ٧ ٥١١ ١٢ ٩٦٦+

جي آي بي كابيتال

شركة شخص واحد

مبنى رقم ب١، الطابق ٤
واحة غرناطة للمباني السكنية والمكتبية
طريق الدائري الشرقي
ص. ب. ٨٩٥٨٩
الرياض ١١٦٩٢
المملكة العربية السعودية
هـاتـف: . . ٨٤ ٨٣٤ ١١ ٩٦٦+

بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود

One Curzon Street
London W1J 5HD
United Kingdom
هـاتـف: ٣٤٥٦ ٧٢٥٩ . ٢ (.) ٤٤+
سويفت: SINTGB2L